

نشرة إصدار أسهم مع وقف العمل بحق الأولوية الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة)

فترة الاكتتاب: مدتها ثلاثة (٣) أيام عمل،

وتبدأ ثاني (٢) يوم عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة الخاصة بزيادة رأس المال بتاريخ (٥) هـ الموافق (٥) م،
وتنتهي بعد أربعة (٤) أيام عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة الخاصة بزيادة رأس المال.



الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) (يشار إليها فيما بعد بـ "الشركة" أو "المصدر") هي شركة مساهمة سعودية تأسست بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٩ الصادر بتاريخ ٢٤/١٠/١٤٢٨ هـ (الموافق ٢٠٠٧/١١/١٠ م) وبموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٣ الصادر بتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢٨ هـ (الموافق ٢٠٠٧/١١/٠٦ م) ومسجلة بالسجل التجاري رقم ١٠١٢٥٠١٢٥ الصادر من مدينة الرياض بتاريخ ١٢/٠٥/١٤٢٩ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٠٥/١٧ م).

طرح ستة وعشرين مليون وسبعمئة وثلاثين ألف (٣٦,٧٣٠,٠٠٠) سهم عادي جديد، بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد، تمثل ثلاثين بالمائة (٣٠٪) من رأس مال الشركة الحالي قبل زيادة رأس المال، والتي ستمثل نسبة ٧٣.٠٨٪ من رأس مال الشركة بعد زيادته مقابل قيمة اكتتاب قدرها ستة عشر (١٦) ريالاً سعودياً للسهم الواحد وقيمة طرح إجمالية قدرها أربعمئة وسبعة وعشرون مليوناً وستمئة وثمانون ألف (٤٣٧,٦٨٠,٠٠٠) ريال سعودي، من خلال زيادة رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم نقدية جديدة مع وقف العمل بحق الأولوية للمساهمين الحاليين.

وقد أوصى مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٨/١٢/١٤٤٥ هـ (الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٠٤ م) بزيادة رأس مال الشركة مع وقف العمل بحق الأولوية بنسبة ثلاثين بالمائة (٣٠٪) من رأس مال الشركة قبل الزيادة، حيث سيتم زيادة رأس المال من ثمانمئة وواحد وتسعين مليون (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى تسعة وثمانين مليون ومائة ألف (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية مدفوعة بالكامل قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية لكل سهم، إلى مليار ومائة وثمانية وخمسين مليوناً وثلاثمئة ألف (١,١٥٨,٣٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى مائة وخمسة عشر مليوناً وثمانمئة وثلاثين (١١٥,٨٣٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية لكل سهم، حيث تكون الزيادة بمبلغ مائتين وسبعة وستين مليوناً وثلاثمئة ألف (٢٦٧,٣٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى ستة وعشرين مليوناً وسبعمئة وثلاثين ألف (٢٦٧,٣٠٠,٠٠٠) سهم عادي جديد بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد ("الأسهم الجديدة") ("زيادة رأس المال")، وبسعر طرح يبلغ ستة عشر (١٦) ريالاً سعودياً للسهم الواحد وقيمة اكتتاب إجمالية قدرها أربعمئة وسبعة وعشرين مليوناً وستمئة وثمانين ألف (٤٣٧,٦٨٠,٠٠٠) ريال سعودي ("قيمة الاكتتاب"). وسيتم الاكتتاب بكامل الأسهم الجديدة من قبل المستثمر المستهدف، وذلك بعد الحصول على الموافقات النظامية اللازمة وموافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال كما هو موضح في الجدول الزمني ("الطرح"). وتجدد الإشارة إلى أنه يجب على المستثمر المستهدف عدم التصرف في الأسهم الجديدة لمدة سنتين (٢) من تاريخ إدراجها في السوق المالية السعودية، وذلك وفقاً للأغاء الصادر من الهيئة فيما يتعلق بزيادة رأس المال (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة القسم ٩ - "الإعفاءات" من هذه النشرة).

وتاريخ (٢) هـ (الموافق ٢٠٢٤ م) وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس مال الشركة مع وقف العمل بحق الأولوية من خلال إصدار الأسهم الجديدة، ويتمثل الاكتتاب في طرح ستة وعشرين مليوناً وسبعمئة وثلاثين ألف (٢٦٧,٣٠٠,٠٠٠) سهم عادي جديد بقيمة اسمية مدفوعة بالكامل قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد وبسعر طرح يبلغ ستة عشر (١٦) ريالاً سعودياً للسهم الواحد وبمبلغ إجمالي قدره أربعمئة وسبعة وعشرون مليوناً وستمئة وثمانون ألف (٤٣٧,٦٨٠,٠٠٠) ريال سعودي والتي سيتم الاكتتاب بها بالكامل من قبل المستثمر المستهدف.

وقد أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأس المال لاعتقاده أن زيادة رأس المال ستساهم في دعم نمو الشركة وتعزيز مركزها المالي، وستمكن الشركة من تحقيق عدة منافع، منها تحسين قدرتها على الاستفادة من فرص النمو المحلية الواعدة، والتي تشمل برنامج الإسناد المحلي لأقساط إعادة التأمين والاستحواذ على ما يصل إلى نسبة ٢٠٪ منها والتوسع في الأسواق العالمية وذلك لضمان المحافظة على توازن المحفظة التأمينية للشركة والتقليل من مخاطر التركيز والتراكم، وتقوية القاعدة الرأسمالية والحفاظ على تصنيف ائتماني قوي للشركة يدعم تحقيق نمو مربح، بالإضافة إلى تمكين الشركة بالقيام بدور فعال في تطوير قطاع إعادة التأمين وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى دعم نمو الشركة ومركزها المالي، يرى مجلس الإدارة بأن زيادة رأس المال ستعود على مساهمي الشركة وأصحاب المصلحة بعدة منافع، وهي انضمام المستثمر المستهدف كمساهم استراتيجي في الشركة لدعمها في إنجاز خططها الاستراتيجية وتحقيق قيمة أكبر للمساهمين وأصحاب المصلحة، وإتاحة الحصول على رأس مال طويل الأجل، مما يدعم من كفاية رأس مال الشركة وملائتها المالية وجودة أصولها، إضافة إلى الارتقاء بصورة وجازية للشركة لاستقطاب المستثمرين المحتملين. كما يؤكد أعضاء مجلس إدارة الشركة بأن زيادة رأس المال ستسبب في مصلحة المصدر ومساهمي.

ينبغي الإشارة إلى أهمية قراءة نشرة الإصدار هذه بالكامل ودراسة قسم "إشعار مهم" في الصفحة ("أ") والقسم ٣ - "عوامل المخاطرة" الواردين فيها بعناية قبل اتخاذ أي قرار استثماري يتعلق بالأسهم الجديدة من قبل المستثمر المستهدف.

تأسست الشركة كشركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم ٣١٩ الصادر بتاريخ ٢٤/١٠/١٤٢٨ هـ (الموافق ٢٠٠٧/١١/١٠ م) وبموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٣ الصادر بتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢٨ هـ (الموافق ٢٠٠٧/١١/٠٦ م) ومسجلة بالسجل التجاري رقم ١٠١٢٥٠١٢٥ الصادر من مدينة الرياض بتاريخ ١٢/٠٥/١٤٢٩ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٠٥/١٧ م).

يبلغ رأس مال الشركة الحالي ثمانمئة وواحد وتسعين مليون (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى تسعة وثمانين مليوناً ومائة ألف (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية مدفوعة بالكامل قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية لكل سهم، وجميع تلك الأسهم مدفوعة القيمة بالكامل.

أبرمت كل من الشركة وصندوق الاستثمارات العامة ("المستثمر المستهدف") اتفاقية اكتتاب والتي بموجبها سيكتتب المستثمر المستهدف بالأسهم الجديدة مقابل قيمة الاكتتاب ("اتفاقية الاكتتاب") (للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع للقسم ٨ - "ملخص اتفاقية الاكتتاب" من هذه النشرة، وقد تم تحديد قيمة الأسهم الجديدة والاتفاق عليها في اتفاقية الاكتتاب، وتجدد الإشارة إلى أن المستثمر المستهدف ليس طرفاً ذا علاقة في الشركة. كما يندرج المستثمر المستهدف تحت فئة العملاء المؤسسيين وفق تعريف العميل المؤسسي في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها. ولا يملك المستثمر المستهدف أي أسهم في الشركة قبل زيادة رأس المال، وسيمتلك المستثمر المستهدف ما نسبته ٧٣.٠٨٪ من رأس مال الشركة بعد زيادة رأس المال.

سوف يتم إصدار الأسهم الجديدة كأوراق مالية قابلة للتداول بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال بتاريخ (٥) هـ (الموافق ٢٠٢٤ م) ("تاريخ الأحقية") وسيتم إيداع الأسهم الجديدة في محفظة المستثمر المستهدف خلال خمسة (٥) إلى سبعة (٧) أيام عمل من تاريخ الأحقية.

وبعد إتمام زيادة رأس المال، سيصبح رأس مال الشركة مليار ومائة وثمانية وخمسين مليون وثلاثمئة ألف (١,١٥٨,٣٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى مائة وخمسة عشر مليوناً وثمانمئة وثلاثين ألف (١١٥,٨٣٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية لكل سهم. وسيتم استخدام صافي متحصلات الطرح بشكل رئيسي في زيادة الوديعة النظامية والاستثمار المالي للشركة، والذي بدوره يهدف إلى (١) تعزيز قاعدة رأس المال ودعم الملاءة المالية، (٢) تمكين فرص الاكتتاب والنمو، و(٣) تحسين القدرات التشغيلية (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة القسم ٤ - "استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية" من هذه النشرة).

إن جميع أسهم الشركة من فئة واحدة، ولا يعطى أي سهم لحامله حقوق تفضيلية، وستكون الأسهم الجديدة مدفوعة القيمة بالكامل ومساوية في الحقوق والالتزامات تماماً للأسهم القائمة. يعطى كل سهم لحامله الحق في صوت واحد، ويحق لكل مساهم في الشركة ("المساهم") حضور اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية للمساهمين ("الجمعية العامة") والتصويت فيها. وسيستحق مالك الأسهم الجديدة (المستثمر المستهدف) أية أرباح تعلن الشركة عن توزيعها بعد تاريخ إصدار الأسهم الجديدة (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة القسم ٢ - "عوامل المخاطرة" من هذه النشرة).

يتم حالياً تداول الأسهم القائمة للشركة في تداول، وقد تقدمت الشركة بطلب لهيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية ("الهيئة") لتسجيل وطرح الأسهم الجديدة، كما قدمت الشركة طلب إلى تداول السعودية لقبول إدراج الأسهم الجديدة، وتمت الموافقة على نشرة الإصدار هذه، وتم تقديم جميع المستندات المطلوبة للوفاء بكافة المتطلبات من الجهات ذات العلاقة (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الصفحة ("ط") - "التواريخ المهمة وإجراءات الاكتتاب" من هذه النشرة). وتبدأ فترة الطرح ثاني (٢) يوم عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال وتستمر لمدة ثلاثة (٣) أيام عمل. كما لا توجد أي شروط للطرح. وسيتم الاكتتاب بكامل الأسهم الجديدة من قبل المستثمر المستهدف.

المستشار المالي ومدير الاكتتاب

الراجحي المالية
alrajhi capital



تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات قُدمت ضمن طلب تسجيل وطرح الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية (المشار إليها بـ "الهيئة") وطلب إدراج الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد الإدراج الخاصة بالسوق المالية السعودية. ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسماؤهم في هذه النشرة مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في هذه النشرة، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها النشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة والسوق المالية السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطين أي تأكيداً تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها. وفي حال تعذر فهم أي من محتويات هذه النشرة، يجب استشارة مستشار مالي مرخص له.

صدرت هذه النشرة بتاريخ ٢٣/٠٥/١٤٤٦ هـ (الموافق ٢٠٢٤/١١/٢٥ م).



إعادة
Saudi Re

إشعار مهم

تحتوي نشرة الإصدار هذه ("النشرة") على تفاصيل كاملة عن المعلومات المتعلقة بالشركة وزيادة رأس المال. وعند اكتتاب المستثمر المستهدف في الأسهم الجديدة، سيعامل على أساس أنه قام بمراجعة المعلومات الواردة في هذه النشرة والتي يمكن الحصول على نسخة منها من المقر الرئيسي للشركة أو من المستشار المالي، أو من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لكل من الشركة (www.saudi-re.com) والمستشار المالي (www.alrajhi-capital.com.sa) والهيئة (www.cma.org.sa).

سيتم نشر نشرة الإصدار والتأكد من إتاحتها للجمهور خلال فترة لا تقل عن أربعة عشر (١٤) يوماً قبل موعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال، وفي حال عدم موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال خلال ستة (٦) أشهر من تاريخ موافقة الهيئة على طلب تسجيل وطرح الأسهم الجديدة، عدّت موافقة الهيئة ملغاة.

وقد قامت الشركة بتعيين شركة الراجحي المالية كمستشار مالي ("المستشار المالي") ومدير الاكتتاب ("مدير الاكتتاب")، وذلك فيما يتعلق بزيادة رأس مال الشركة بموجب هذه النشرة.

تحتوي هذه النشرة على معلومات تم تقديمها وفقاً لمتطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ٢٠١٧-١٣٣-٣ وتاريخ ١٤٣٩/٠٤/٠٩ هـ (الموافق ٢٠١٧/١٢/٢٧ م) وتعديلاتها. ويتحمل أعضاء مجلس إدارة الشركة، مجتمعين ومنفردين، كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في هذه النشرة، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أية وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في نشرة الإصدار إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة وشركة تداول السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطين أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخيلان مسؤوليتهما صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

إن المعلومات التي تضمنتها هذه النشرة في تاريخ إصدارها عرضة للتغيير، ولا سيما أن الوضع المالي للشركة وقيمة الأسهم يمكن أن يتأثرا بشكل سلبي نتيجة لأية تطورات مستقبلية مثل عوامل التضخم ومعدلات الربح والضرائب أو غيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية أو أي عوامل أخرى خارجة عن سيطرة الشركة (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة القسم ٣- "عوامل المخاطرة" من هذه النشرة). ويجب عدم اعتبار هذه النشرة أو أية معلومات شفوية أو خطية متعلقة بزيادة رأس المال أو تفسيرها أو الاعتماد عليها، بأي شكل من الأشكال، على أنها وعد أو تأكيد أو إقرار بشأن تحقيق أي إيرادات أو نتائج أو أحداث مستقبلية.

لا يجوز اعتبار نشرة الإصدار هذه بمثابة توصية من جانب الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو أي من مستشاريها للمشاركة في عملية الاكتتاب في الأسهم الجديدة. وعلاوة على ذلك تعتبر المعلومات الواردة في هذه النشرة ذات طبيعة عامة تم إعدادها دون الأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية للمستثمر المستهدف. ويتحمل المستثمر المستهدف، قبل اتخاذ قراره بالاستثمار، مسؤولية الحصول على استشارة مهنية مستقلة من مستشار مالي مرخص له من قبل الهيئة بخصوص الاكتتاب في الأسهم الجديدة لتقييم مدى ملائمة فرصة الاستثمار والمعلومات الواردة في هذه النشرة للأهداف والأوضاع والاحتياجات المالية الخاصة به.

وتبدأ فترة الاكتتاب في الأسهم الجديدة ثاني (٢) يوم عمل بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال الصادرة بتاريخ (٠) هـ (الموافق (٠) م). وستستمر فترة الاكتتاب لمدة ثلاثة (٣) أيام عمل.

إن إصدار وطرح الأسهم الجديدة يتوقف على موافقة المساهمين على زيادة رأس المال وفقاً لتوصية مجلس الإدارة وحصول الشركة على الموافقات النظامية، ولقد تم بتاريخ (٠) هـ (الموافق (٠) م) نشر دعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال، وعلى المساهمين العلم بأنه إذا لم يتم الحصول على موافقتهم، فإن إصدار وطرح الأسهم الجديدة سيتوقف تلقائياً. وفي ذلك الوقت سوف تعتبر هذه النشرة لاغية مباشرة، وسيتم إشعار المساهمين بذلك.

المعلومات المالية

تمت مراجعة القوائم للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م من قبل مراجع الحسابات المستقل شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مهنية مساهمة مقفلة وحلول كرو للاستشارات المهنية عضو في كرو العالمية، كما تمت مراجعة القوائم للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م من قبل مراجع الحسابات المستقل شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مهنية مساهمة مقفلة وشركة الدكتور محمد العمري وشركاه -محاسبون قانونيون. وتم فحص القوائم المالية الأولية المختصرة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م من قبل مراجع الحسابات المستقل شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مهنية مساهمة مقفلة وحلول كرو للاستشارات المهنية عضو في كرو العالمية، وتم فحص القوائم المالية الأولية المختصرة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م من قبل مراجع الحسابات المستقل شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مهنية مساهمة مقفلة وشركة الدكتور محمد العمري وشركاه -محاسبون قانونيون.

كما تم إعداد القوائم المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والإيضاحات المرفقة بها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) (يشار إليها مجتمعة باسم "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية"). وتم إعداد القوائم المالية الأولية المختصرة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) "معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

هذا وتعرض الشركة قوائمها المالية بالريال السعودي. إن بعض المعلومات المالية والإحصائية التي تحتوي عليها هذه النشرة تم تقريبها، فإنه في حال تم جمع الأرقام الواردة في الجداول، قد لا يتوافق مجموعها مع ما تم ذكره في هذه النشرة.

التوقعات والإفادات المستقبلية

لقد تم إعداد التوقعات المستقبلية التي تضمنتها هذه النشرة على أساس افتراضات مبنية على معلومات الشركة حسب خبرتها في السوق بالإضافة إلى معلومات السوق المعلنة والمتاحة للعامة. وقد تختلف ظروف الشركة في المستقبل عن الافتراضات المستخدمة، وبالتالي فإنه لا يوجد ضمان أو تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من هذه التوقعات.

وتمثل بعض التوقعات والإفادات الواردة في هذه النشرة "توقعات وإفادات مستقبلية" والتي من الممكن أن يستدل عليها من خلال استخدام بعض الكلمات ذات الدلالة المستقبلية مثل "سوف"، "قد"، "تخطط"، "تتوي"، "تعتزم"، "تقدر"، "تعتقد"، "تتوقع" أو "من المتوقع"، "يمكن" أو "من الممكن"، "يحتمل" أو "من المحتمل" والصيغ النافية لها وغيرها من المفردات المقاربة أو المشابهة لها في المعنى. وتعكس هذه التوقعات والإفادات وجهة نظر الشركة الحالية وإدارتها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، ولكنها لا تشكل ضماناً أو تأكيداً لأي أداء فعلي مستقبلي للشركة. وهناك العديد من العوامل التي قد تؤثر على الأداء الفعلي للشركة أو إنجازاتها أو نتائجها وتؤدي إلى اختلافها بشكل كبير عما كان متوقعاً صراحةً أو ضمناً. وقد تم استعراض أهم المخاطر والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك بصورة أكثر تفصيلاً في أقسام أخرى من هذه النشرة (يرجى مراجعة القسم ٢- "عوامل المخاطرة" من هذه النشرة). وفي حال تحقق واحد أو أكثر من هذه المخاطر، أو لو ثبت عدم صحة أو عدم دقة أي من التوقعات والإفادات المستقبلية الواردة في هذه النشرة، فإن النتائج الفعلية للشركة قد تختلف بشكل جوهري عن تلك التي تم توقعها أو تقديرها أو التخطيط لها أو افتراضها في هذه النشرة.

مع مراعاة متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، تلتزم الشركة بتقديم نشرة إصدار تكميلية إلى الهيئة إذا علمت في أي وقت بعد صدور موافقة الهيئة على هذه النشرة وقبل قبول إدراج أسهمها في السوق بما يلي: (١) وجود تغيير مهم في أمور جوهرية واردة في هذه النشرة، أو (٢) ظهور أي مسائل مهمة كان يجب تضمينها في النشرة.

وباستثناء الحالتين المذكورتين أعلاه، فإن الشركة لا تعتزم تحديث الإفادات المستقبلية التي تتضمنها هذه النشرة سواء كان ذلك نتيجة معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك. ونتيجة لما تقدم وللمخاطر والافتراضات والأمور غير المؤكدة الأخرى، فإن توقعات الأحداث والظروف المستقبلية المبينة في هذه النشرة قد لا تحدث على النحو الذي تتوقعه الشركة أو قد لا تحدث إطلاقاً. وعليه فيجب على المستثمر المستهدف فحص جميع الإفادات المستقبلية في ضوء هذه التفسيرات مع عدم الاعتماد على تلك الإفادات المستقبلية بشكل أساسي.

دليل الشركة

عنوان الشركة والممثلين المفوضين

عنوان الشركة



الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة)

٤١٣٠ الطريق الدائري الشمالي الفرعي

حي الوادي

ص.ب. ١٣٣١٣، الرياض ٦٦٨٤

المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦١١٥١٠٢٠٠٠

فاكس: +٩٦٦١١٥١٠٢٠١١

البريد الإلكتروني: invest@saudi-re.com

الموقع الإلكتروني: www.saudi-re.com

ممثلو الشركة

أحمد بن علي الجبر

الرئيس التنفيذي

٤١٣٠ الطريق الدائري الشمالي الفرعي

حي الوادي

ص.ب. ١٣٣١٣، الرياض ٦٦٨٤

المملكة العربية السعودية

الهاتف: +٩٦٦١١٥١٠٢٠٠٠

البريد الإلكتروني: aaljabr@saudi-re.com

عبدالله بن علي الفوزان

رئيس مجلس الإدارة

٤١٣٠ الطريق الدائري الشمالي الفرعي

حي الوادي

ص.ب. ١٣٣١٣، الرياض ٦٦٨٤

المملكة العربية السعودية

الهاتف: +٩٦٦١٣٨٩٤٠٩٠٩

البريد الإلكتروني: latif@alfozan.com

سوق الأسهم

شركة تداول السعودية

طريق الملك فهد - العليا ٦٨٩٧

ص.ب. ٣٣٨٨

الرياض ١٢٢١١

المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ٩٣٠٠ ١٩١٩

فاكس: +٩٦٦ (١١) ٢١٨ ٩١٣٣

الموقع الإلكتروني: www.tadawul.com.sa

البريد الإلكتروني: csc@tadawul.com.sa

تداول السعودية
Saudi Exchange

شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)

شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)

طريق الملك فهد - العليا ٦٨٩٧

الوحدة رقم: ١١

ص.ب. ٣٣٨٨

الرياض ١٢٢١١

المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ٩٣٠٠ ٢٦٠٠

فاكس: +٩٦٦ (١١) ٢١٨ ٩١٣٣

الموقع الإلكتروني: www.edaa.sa

البريد الإلكتروني: cc@edaa.com.sa



من مجموعة تداول السعودية
From Saudi Tadawul Group

المستشارون والمحاسبون القانونيون

المستشار المالي ومدير الاكتتاب



شركة الراجحي المالية

طريق الملك فهد

ص.ب. ٥٥٦١

الرياض ١١٤٣٢

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩٦٦ ١١ ٩٢٠٠٠

فاكس: ٩٦٦ ١١ ٤٦٠٠٦٣٥

الموقع الإلكتروني: www.alrajhi-capital.com

البريد الإلكتروني: PR@alrajhi-capital.com

المستشار القانوني



شركة بيكر مكنزي للمحاماة

مبنى العليا، برج ٢، الدور ٣

شارع الأحساء، الملز

ص.ب. ٦٩١٠٣

الرياض ١١٥٤٧

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩٦٦ ١١ ٣٦٥ ٨٩٠٠

فاكس: ٩٦٦ ١١ ٣٦٥ ٨٩٩٩

الموقع الإلكتروني: www.bakermckenzie.com

البريد الإلكتروني: legaladvisors@bakermckenzie.com

مراجع الحسابات المستقل للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م

كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مهنية مساهمة مقفلة

مركز زهران للأعمال

شارع الأمير سلطان

ص.ب. ٥٥٠٧٨

جدة ٢١٥٣٤

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩٦٦ ١٢٣٣٠٣٠٠٠

فاكس: ٩٦٦ ١٢٣٣٠٣١١١

الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com.sa

البريد الإلكتروني: marketingsa@kpmg.com



حلول كرو للاستشارات المهنية عضو في كرو العالمية

طريق الأمير محمد بن عبدالعزيز

هاتف العمل: ٩٦٦ ١١٢١٧٥٠٠٠

رقم فاكس: ٩٦٦ ١١٢١٧٥٠٠٠

عنوان العمل: الرياض - طريق الأمير محمد بن عبدالعزيز

رمز بريدي: ١١

الرياض: ١٠٥٠٤

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: ch@crowehorwath.com.sa



مراجع الحسابات المستقل للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م

كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مهنية مساهمة مقفلة

مركز زهران للأعمال

شارع الأمير سلطان

ص.ب. ٥٥٠٧٨

جدة ٢١٥٣٤

المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١٢٣٣٠٣٠٠٠

فاكس: +٩٦٦ ١٢٣٣٠٣١١١

الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com.sa

البريد الإلكتروني: marketingsa@kpmg.com



شركة الدكتور محمد العمري وشركاه - محاسبون قانونيون

هاتف العمل: ٠١١٢٧٨٠٦٠٨

رقم فاكس: ٠١١٢٧٨٢٨٨٣

عنوان العمل: الرياض - طريق الملك فهد

رمز بريدي: ١٢٣٤١

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: info@alamri.com



تنويه:

قدم جميع المستشارين ومدير الاكتتاب ومراجع الحسابات المذكورين أعلاه موافقتهم الكتابية على نشر أسمائهم وشعاراتهم وعلى تضمين إفاداتهم (حسب الاقتضاء) بالشكل والمضمون الواردين في هذه النشرة، ولم يرقم أي منهم بسحب موافقته حتى تاريخ هذه النشرة. كما أن جميع هذه الجهات والعاملين فيها من ضمن فريق العمل القائم على تقديم خدمات للشركة أو أقاربهم لا يملكون أي أسهم في الشركة وليس لأي منهم مصلحة مهما كان نوعها في الشركة كما في تاريخ هذه النشرة بما قد يؤثر على استقلاليتهم.

ملخص الطرح

يهدف ملخص الطرح هذا إلى تقديم نبذة موجزة عن المعلومات التي تحتوي عليها هذه النشرة. وبالتالي فإن هذا الملخص لا يحتوي على جميع المعلومات التي قد تهم المساهمين والمستثمر المستهدف. ويتعين على المستثمر المستهدف قراءة ومراجعة هذه النشرة بالكامل قبل اتخاذ أي قرار استثماري بالاكتراب في الأسهم الجديدة. وعلى وجه الخصوص، فإنه من الضروري مراعاة ما ورد في القسم ١- "إشعار مهم" والقسم ٢- "عوامل المخاطرة" من هذه النشرة. وفيما يلي ملخص للطرح:

تأسست الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) كشركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٨٣) الصادر بتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٥ هـ (الموافق ٢٠٠٧/١١/٠٦ م) ومسجلة بالسجل التجاري رقم ١٠١٠٢٥٠١٢٥ الصادر من مدينة الرياض بتاريخ ١٤٢٩/٠٥/١٢ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٠٥/١٧ م). يبلغ رأس مال الشركة الحالي ثمانمائة وواحد وتسعين مليون (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى تسعة وثمانين مليون ومائة ألف (٨٩,١٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية مدفوعة بالكامل قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية لكل سهم، وجميع تلك الأسهم مدفوعة القيمة بالكامل.	إسم المصدر ووصفه ومعلومات عن تأسيسه
تتمثل أنشطة الشركة الرئيسية بمزاولة أعمال إعادة التأمين التعاوني، وللشركة أن تباشر جميع الأعمال التي يلزم القيام بها لتحقيق أغراضها. وتمارس الشركة أنشطتها وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأحكام الصادرة من هيئة التأمين والأنظمة والقواعد السارية في المملكة العربية السعودية وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة إن وجدت. وتمارس الشركة أنشطتها من خلال مقرها الرئيسي بمدينة الرياض وفرعها في ماليزيا.	أنشطة المصدر
(لا يوجد أي مساهم كبير في الشركة كما في تاريخ هذه النشرة).	المساهم الكبير في المصدر
زيادة رأس مال المصدر بنسبة ٢٠٪ مع وقف العمل بحق الأولوية للمساهمين، عن طريق إصدار وطرح ستة وعشرين مليوناً وسبعمائة وثلاثين ألف (٢٦,٧٣٠,٠٠٠) سهم عادي جديد بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد، وسعر طرح يبلغ ستة عشر (١٦) ريالاً سعودياً للسهم الواحد، وقيمة طرح إجمالية تبلغ أربع مائة وسبعة وعشرين مليوناً وست مائة وثمانين ألف (٤٢٧,٦٨٠,٠٠٠) ريال سعودي، والتي سيتم الاكتراب بها بالكامل من قبل المستثمر المستهدف وذلك خلال يومين (٢) إلى أربعة (٤) أيام عمل بعد تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس المال.	طبيعة الطرح
إصدار ستة وعشرين مليوناً وسبعمائة وثلاثين ألف (٢٦,٧٣٠,٠٠٠) سهم عادي جديد بقيمة طرح إجمالية تبلغ أربع مائة وسبعة وعشرين مليوناً وست مائة وثمانين ألف (٤٢٧,٦٨٠,٠٠٠) ريال سعودي، والتي سيتم الاكتراب بها بالكامل من قبل المستثمر المستهدف.	الطرح
فترة الاكتراب ومدتها ثلاثة (٣) أيام عمل وتبدأ بثاني (٢) يوم عمل بعد تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.	فترة الطرح
أبرم كل من الشركة والمستثمر المستهدف اتفاقية اكتراب بتاريخ ١٤٤٥/١٢/٢٨ هـ (الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٠٤ م) والتي بموجبها سيكتتب المستثمر المستهدف بالأسهم الجديدة وذلك بعد استيفاء الشروط المسبقة المنصوص عليها في اتفاقية الاكتراب، بما فيها موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة القسم ٨-٣-٢ "الشروط المسبقة" من هذه النشرة). يرى مجلس الإدارة أن زيادة رأس المال ستساهم في دعم والاستفادة من فرص النمو المحلية وتعزيز قاعدة رأس مال الشركة وملاءتها المالية والحفاظ على تصنيفها الائتماني، علماً بأن جميع شركات التأمين العاملة بالمملكة تراول نشاطها وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة التي تصدر من قبل هيئة التأمين من وقت لآخر. وبشكل أساسي سيتم استخدام صافي متحصلات الطرح في زيادة الودعية النظامية والاستثمار المالي للشركة، والذي بدوره يهدف إلى (١) تعزيز قاعدة رأس المال ودعم الملاءة المالية، (٢) تمكين فرص الاكتراب والنمو، و(٣) تحسين القدرات التشغيلية.	إتفاقية الاكتراب
تعزيز قاعدة رأس المال والملاءة المالية: من المتوقع أن تسهم زيادة رأس المال بتقوية القاعدة الرأسمالية للشركة ودعم ملاءتها المالية من خلال تعزيز كفاية رأس المال والسيولة لديها، مما بدوره يساهم بالحفاظ على تصنيف ائتماني ومركز مالي قوي للشركة. دعم فرص الاكتراب والنمو: تتطلع الشركة للاستفادة من فرص النمو المحلية من خلال رفع حصتها السوقية وتتطلع الشركة أيضاً للتوسع في الأسواق العالمية وذلك لضمان المحافظة على توازن المحفظة التأمينية للشركة والتقليل من مخاطر التركيز. تحسين القدرات التشغيلية: تتطلع الشركة إلى تحسين القدرات الفنية والتشغيلية والتي تشمل على إدارة المخاطر والبنية التكنولوجية وتنمية رأس المال البشري وذلك للمحافظة على وتيرة النمو وتنفيذ استراتيجية الشركة. ستتحمل الشركة كافة المصاريف الخاصة بزيادة رأس المال، والتي من المقدّر أن تبلغ حوالي ٨,٧٠٠,٠٠٠ ريال سعودي (غير شامل ضريبة القيمة المضافة والتي لن يتم دفعها من متحصلات الطرح، وسيتم دفعها من موارد الشركة)، وسيتم خصمها من إجمالي متحصلات الطرح البالغة ٤٢٧,٦٨٠,٠٠٠ ريال سعودي. وتشمل هذه المبالغ أتعاب كل من المستشار المالي ومدير الاكتراب والمستشار القانوني، ومراجع الحسابات المستقل وغيرها من المصاريف ذات العلاقة (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة القسم ٤- "استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية" من هذه النشرة).	تكاليف الطرح

سيبلغ إجمالي متحصلات الطرح ٤٢٧,٦٨٠,٠٠٠ ريال سعودي، سيُدفع منها مبلغ قدره ٨,٧٠٠,٠٠٠ ريال سعودي (غير شامل ضريبة القيمة المضافة والتي لن يتم دفعها من متحصلات الطرح، وسيتم دفعها من موارد الشركة)، لتسوية جميع المصاريف المتعلقة بالطرح، والتي تشمل أتعاب المستشار المالي ومدير الاكتتاب والمستشار القانوني ومراجع الحسابات والمصاريف الأخرى المتعلقة بالاكتتاب. وسيتم استخدام صافي متحصلات الاكتتاب والمتوقع أن تبلغ ٤١٨,٩٨٠,٠٠٠ ريال سعودي، بعد خصم تكاليف الطرح (التي تساوي نسبتها حوالي ٢٪ من إجمالي متحصلات الطرح)، بشكل رئيسي في:			إجمالي المتحصلات المتوقع الحصول عليها وتحليل ووصف الاستخدام المقترح لها	
البند	القيمة (ريال سعودي)	النسبة من صافي متحصلات الطرح (%)		
زيادة الوديعة النظامية	٢٦,٧٣٠,٠٠٠	٦.٤٪		
الاستثمار المالي	٣٩٢,٢٥٠,٠٠٠	٩٣.٦٪		
صافي متحصلات الطرح			٤١٨,٩٨٠,٠٠٠	١٠٠٪
(للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة القسم ٤- "استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية" من هذه النشرة).				
ثمانمائة وواحد وتسعين مليون (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.			رأس مال الشركة	
تسعة وثمانين مليوناً ومائة ألف (٨٩,١٠٠,٠٠٠) سهم عادي.			إجمالي عدد أسهم الشركة	
مليار ومائة وثمانية وخمسين مليوناً وثلاثمائة ألف (١,١٥٨,٣٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.			رأس مال الشركة بعد الطرح	
مائة وخمسة عشر مليوناً وثمانمائة وثلاثين ألف (١١٥,٨٣٠,٠٠٠) سهماً عادياً.			إجمالي عدد أسهم الشركة بعد الطرح	
عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد.			القيمة الاسمية للسهم	
سنة وعشرين مليوناً وسبعمائة وثلاثين ألف (٢٦,٧٣٠,٠٠٠) سهم عادي والتي سيتم الاكتتاب بها بالكامل من قبل المستثمر المستهدف.			إجمالي عدد الأسهم المطروحة	
٣٠٪			نسبة الأسهم الجديدة من رأس المال	
٢٣.٠٨٪			نسبة الأسهم الجديدة من رأس مال الشركة بعد زيادة رأس المال	
سنة وعشرين مليوناً وسبعمائة وثلاثين ألف (٢٦,٧٣٠,٠٠٠) سهم عادي جديد.			الأسهم الجديدة	
سنة عشر (١٦) ريالاً سعودياً للسهم الواحد.			سعر الطرح	
أربعمائة وسبعة وعشرين مليوناً وستمائة وثمانين ألف (٤٢٧,٦٨٠,٠٠٠) ريال سعودي.			إجمالي قيمة الطرح	
صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق حكومي تأسس في عام ١٣٩١هـ والصادر في شأنه نظام صندوق الاستثمارات العامة بموجب المرسوم الملكي رقم م/٩٢ وتاريخ ١٢/٠٨/١٤٤٠هـ وتعديلاته ومقره مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية. كما يندرج المستثمر المستهدف تحت فئة العملاء المؤسسيين وفق تعريف العميل المؤسسي في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.				
طرح أسهم إضافية مع وقف العمل بحق مساهمي الشركة في أولوية الاكتتاب فيها.			إصدار أسهم مع وقف العمل بحق الأولوية	
سوف يستحق المستثمر المستهدف أي أرباح تعلن الشركة عن توزيعها بعد تاريخ اكتتابه في الأسهم الجديدة.			الأحقية في الأرباح بالنسبة إلى الأسهم الجديدة	
إن جميع أسهم الشركة من فئة واحدة، ولا يعطي أي سهم لحامله حقوق تفضيلية. وستكون الأسهم الجديدة مدفوعة القيمة بالكامل ومساوية في الحقوق والالتزامات تماماً للأسهم القائمة. ويعطي كل سهم لحامله الحق في صوت واحد في الجمعيات العامة العادية وغير العادية، ويجب استخدام التصويت التراكمي في انتخاب مجلس الإدارة. ويجوز عقد اجتماعات الجمعيات العامة واشتراك المساهم في مداولتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة وفقاً للضوابط التي تضعها الجهة المختصة				
يجب على المستثمر المستهدف عدم التصرف في الأسهم الجديدة لمدة سنتين (٢) من تاريخ إدراجها في السوق المالية السعودية وفقاً للإعفاء الصادر من الهيئة فيما يتعلق بزيادة رأس المال (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة القسم ٩ - "الإعفاءات" من هذه النشرة).				
٢٣.٠٨٪			نسبة الإنخفاض في ملكية المساهمين الحاليين في الشركة نتيجة لزيادة رأس المال للغرض المفصّل عنه في النشرة	

أدرجت الشركة أربعين مليون (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي في السوق المالية السعودية عن طريق الاكتتاب العام بتاريخ ١٩/٥/١٤٢٩ هـ (الموافق ٢٤/٥/٢٠٠٨م)، وتم طرح ما نسبته أربعين بالمائة (٤٠٪) من الأسهم للاكتتاب العام من قبل الجمهور. وبتاريخ ١٤/٤/١٤٣٩ هـ (الموافق ١/١/٢٠١٨م) وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة على تخفيض رأس مال الشركة من مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثمانمائة وعشرة مليون (٨١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي عن طريق إلغاء تسعة عشر مليون (١٩,٠٠٠,٠٠٠) سهم من أسهم الشركة. وبتاريخ ١٢/١٢/١٤٤٢ هـ (الموافق ٧/١٤/٢٠٢١م) وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة على زيادة رأس المال من ثمانمائة وعشرة مليون (٨١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثمانمائة وواحد وتسعين مليون (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي من خلال رسملة مبلغ واحد وثمانين مليون (٨١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي من حساب الأرباح المبقاة وعن طريق منح سهم واحد مقابل كل عشرة (١٠) أسهم مملوكة، وهو رأس مال الشركة الحالي.	الأسهم التي سبق للمصدر إدراجها																
ينطوي الاستثمار في هذا الاكتتاب على مخاطر معينة، ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى: (١) مخاطر متعلقة بالشركة، و(٢) مخاطر متعلقة بالسوق والقطاع، و(٣) مخاطر متعلقة بالأسهم الجديدة، و(٤) مخاطر متعلقة بالتغير في ملكية المساهمين الحاليين وانخفاض القوة التصويتية المصاحب لذلك (يرجى مراجعة القسم ٢- "عوامل المخاطرة" من هذه النشرة). تمت موافقة الهيئة على نشر آخر نشرة إصدار للشركة في تاريخ ١١/٢/١٤٢٩ هـ (الموافق ١٢/٢/٢٠٠٨م). التعديلات الجوهرية:	عوامل المخاطرة																
<table> <tr> <th>التاريخ</th><th>التعديل</th></tr> <tr> <td>٢٠٠٩م</td><td>حصلت الشركة على رخصة مزاولة نشاط إعادة التأمين من البنك المركزي السعودي (وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التأمين أصبحت الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين في المملكة منذ مباشرة أعمالها في ٢٣/٢٠٢٣م)</td></tr> <tr> <td>٢٠٠٩م</td><td>حصلت الشركة على رخصة أعمال إعادة التأمين على الحياة (التكافل) من البنك المركزي السعودي (وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التأمين أصبحت الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين في المملكة منذ مباشرة أعمالها في ٢٣/٢٠٢٣م).</td></tr> <tr> <td>٢٠١٣م</td><td>قامت الشركة بافتتاح فرعها في لبنان بـماليزيا.</td></tr> <tr> <td>٢٠١٧م</td><td>استحوذت الشركة على ٩٩.٩٪ من أسهم شركة بروبيتاز بـرمودا القابضة.</td></tr> <tr> <td>٢٠١٨م</td><td>قامت الشركة بتخفيض رأس مالها من مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثمانمائة وعشرة ملايين (٨١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.</td></tr> <tr> <td>٢٠٢٠م</td><td>وقعت الشركة عقد حصري مع شركة ملاذ للتأمين التعاوني لإعادة التأمين على برنامج التأمين المشترك على العيوب الخفية التي تتولى قيادته شركة ملاذ بالنيابة عن قطاع التأمين في المملكة.</td></tr> <tr> <td>٢٠٢١م</td><td>قامت الشركة بزيادة رأس مالها من ثمانمائة وعشرة ملايين (٨١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثمانمائة وواحد وتسعين مليون (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي عن طريق منح ثمانية ملايين ومائة ألف (٨,١٠٠,٠٠٠) سهم مجاني بقيمة اسمية قدرها واحد وثمانين مليون (٨١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.</td></tr> </table>	التاريخ	التعديل	٢٠٠٩م	حصلت الشركة على رخصة مزاولة نشاط إعادة التأمين من البنك المركزي السعودي (وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التأمين أصبحت الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين في المملكة منذ مباشرة أعمالها في ٢٣/٢٠٢٣م)	٢٠٠٩م	حصلت الشركة على رخصة أعمال إعادة التأمين على الحياة (التكافل) من البنك المركزي السعودي (وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التأمين أصبحت الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين في المملكة منذ مباشرة أعمالها في ٢٣/٢٠٢٣م).	٢٠١٣م	قامت الشركة بافتتاح فرعها في لبنان بـماليزيا.	٢٠١٧م	استحوذت الشركة على ٩٩.٩٪ من أسهم شركة بروبيتاز بـرمودا القابضة.	٢٠١٨م	قامت الشركة بتخفيض رأس مالها من مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثمانمائة وعشرة ملايين (٨١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.	٢٠٢٠م	وقعت الشركة عقد حصري مع شركة ملاذ للتأمين التعاوني لإعادة التأمين على برنامج التأمين المشترك على العيوب الخفية التي تتولى قيادته شركة ملاذ بالنيابة عن قطاع التأمين في المملكة.	٢٠٢١م	قامت الشركة بزيادة رأس مالها من ثمانمائة وعشرة ملايين (٨١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثمانمائة وواحد وتسعين مليون (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي عن طريق منح ثمانية ملايين ومائة ألف (٨,١٠٠,٠٠٠) سهم مجاني بقيمة اسمية قدرها واحد وثمانين مليون (٨١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.	التعديلات الجوهرية التي طرأت على المعلومات التي تم الإفصاح عنها في آخر نشرة إصدار
التاريخ	التعديل																
٢٠٠٩م	حصلت الشركة على رخصة مزاولة نشاط إعادة التأمين من البنك المركزي السعودي (وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التأمين أصبحت الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين في المملكة منذ مباشرة أعمالها في ٢٣/٢٠٢٣م)																
٢٠٠٩م	حصلت الشركة على رخصة أعمال إعادة التأمين على الحياة (التكافل) من البنك المركزي السعودي (وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التأمين أصبحت الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين في المملكة منذ مباشرة أعمالها في ٢٣/٢٠٢٣م).																
٢٠١٣م	قامت الشركة بافتتاح فرعها في لبنان بـماليزيا.																
٢٠١٧م	استحوذت الشركة على ٩٩.٩٪ من أسهم شركة بروبيتاز بـرمودا القابضة.																
٢٠١٨م	قامت الشركة بتخفيض رأس مالها من مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثمانمائة وعشرة ملايين (٨١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.																
٢٠٢٠م	وقعت الشركة عقد حصري مع شركة ملاذ للتأمين التعاوني لإعادة التأمين على برنامج التأمين المشترك على العيوب الخفية التي تتولى قيادته شركة ملاذ بالنيابة عن قطاع التأمين في المملكة.																
٢٠٢١م	قامت الشركة بزيادة رأس مالها من ثمانمائة وعشرة ملايين (٨١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثمانمائة وواحد وتسعين مليون (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي عن طريق منح ثمانية ملايين ومائة ألف (٨,١٠٠,٠٠٠) سهم مجاني بقيمة اسمية قدرها واحد وثمانين مليون (٨١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.																

تنويه: يجب قراءة قسم "إشعار مهم" الوارد في الصفحة "أ") والقسم ٢- ("عوامل المخاطرة") الواردين في هذه النشرة بعناية تامة قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالاستثمار في الأسهم الجديدة وفق هذه النشرة.

إن زيادة رأس المال مشروطة بموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.

التواريخ المهمة وإجراءات الاكتتاب

الجدول ١-١: الجدول الزمني المتوقع لتسجيل وطرح أسهم زيادة رأس المال

التاريخ	الحدث
١- الإجراءات المتعلقة بالجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال	
١٤٤٦/٠٥/٠٣ هـ (الموافق ٢٠٢٤/١١/٠٥ م).	موافقة تداول السعودية المشروطة بموافقة هيئة السوق المالية
١٤٤٦/٠٥/٢٣ هـ (الموافق ٢٠٢٤/١١/٢٥ م).	موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأس المال
(٠) هـ (الموافق (٠) م)	الإعلان على موقع السوق المالية عن دعوة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال (مع الإشارة إلى إمكانية عقد اجتماع ثاني بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، ذلك في حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع الأول)
(٠) هـ (الموافق (٠) م)	نشر نشرة الإصدار
من تاريخ (٠) هـ (الموافق (٠) م) حتى موعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية للشركة الخاصة بزيادة رأس المال (من يوم الأحد إلى الخميس من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الخامسة مساءً باستثناء أيام الإجازات الرسمية في المملكة)	توفير المستندات المتاحة للمعاينة
(٠) هـ (الموافق (٠) م)	بدء فترة التصويت الإلكتروني للمساهمين في الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال
(٠) هـ (الموافق (٠) م)	انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال (الاجتماع الأول) يكتمل النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون على الأقل نصف رأس مال الشركة.
(٠) هـ (الموافق (٠) م)	انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال (الاجتماع الثاني) يكتمل النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون على الأقل ربع رأس مال الشركة.
(٠) هـ (الموافق (٠) م)	نشر على موقع السوق المالية قرار زيادة رأس المال والقرارات الأخرى التي تم اتخاذها في الاجتماع الأول أو الاجتماع الثاني للجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال على موقع السوق المالية (أو الإعلان عن عدم انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال في حال عدم تحقق نصابها القانوني).
٢- الإجراءات في حال عدم تحقق النصاب القانوني للاجتماع الأول والثاني للجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال	
(٠) هـ (الموافق (٠) م)	الإعلان على موقع السوق المالية عن الدعوة للاجتماع الثالث للجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.
(٠) هـ (الموافق (٠) م)	بدء فترة التصويت الإلكتروني للمساهمين في الاجتماع الثالث للجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.
(٠) هـ (الموافق (٠) م)	انعقاد الاجتماع الثالث للجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال. ويتحقق النصاب القانوني لانعقاد الاجتماع الثالث للجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال أيأ كان عدد الأسهم الممثلة فيه.
(٠) هـ (الموافق (٠) م)	نشر على موقع السوق المالية قرار زيادة رأس المال والقرارات الأخرى التي تم اتخاذها في الاجتماع الثالث للجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.
٣- الإجراءات في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال على زيادة رأس المال والقرارات الأخرى المرتبطة بها	
يوم عمل واحد بعد تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال	الإعلان عن تحديد فترة الاكتتاب في الأسهم الجديدة
ثاني (٢) يوم عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال	بداية فترة الاكتتاب في الأسهم الجديدة
بعد أربعة (٤) أيام عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال	انتهاء فترة الاكتتاب في الأسهم الجديدة
بعد اكتمال جميع إجراءات الاكتتاب في الأسهم الجديدة من قبل المستثمر المستهدف والمتوقع اكتمالها بعد خمسة (٥) أيام عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال	الإعلان عن نتائج عملية الاكتتاب في الأسهم الجديدة

التاريخ	الحدث
خلال خمسة (٥) إلى سبعة (٧) أيام عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال	إعلان مركز إيداع الأوراق المالية عن إيداع الأسهم الجديدة في محفظة المستثمر المستهدف
بعد إتمام زيادة رأس المال، ستقوم الشركة بتقديم طلب إلى وزارة التجارة لتعديل السجل التجاري والنظام الأساسي	تعديل النظام الأساسي والسجل التجاري
يبدأ التداول في الأسهم الجديدة بعد الانتهاء من جميع الإجراءات النظامية اللازمة لإدراج الأسهم الجديدة، وسيتم الإعلان عن ذلك لاحقاً على موقع تداول السعودية (www.saudiexchange.sa)	التاريخ المتوقع لبدء التداول في الأسهم الجديدة
تنويه: جميع التواريخ المذكورة في الجدول الزمني أعلاه تقريبية. وسيتم الإعلان عن التواريخ الفعلية على موقع شركة تداول السعودية (تداول) (www.tadawul.com.sa)	

الجدول ١-٢: تواريخ الإعلانات المهمة

تاريخ الإعلان	الطرف المعلن	الإعلان
(٠) هـ (الموافق ٠) م	الشركة	الإعلان على موقع السوق المالية عن دعوة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال (مع الإشارة إلى إمكانية عقد اجتماع ثاني بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، ذلك في حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع الأول)
(٠) هـ (الموافق ٠) م	الشركة	نشر على موقع السوق المالية قرار زيادة رأس المال والقرارات الأخرى التي تم اتخاذها في الاجتماع الأول أو الاجتماع الثاني للجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال على موقع السوق المالية (أو الإعلان عن عدم انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال في حال عدم تحقق نصابها القانوني)
(٠) هـ (الموافق ٠) م	الشركة	الإعلان على موقع السوق المالية عن الدعوة للاجتماع الثالث للجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال
(٠) هـ (الموافق ٠) م	الشركة	نشر على موقع السوق المالية قرار زيادة رأس المال والقرارات الأخرى التي تم اتخاذها في الاجتماع الثالث للجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال
(٠) هـ (الموافق ٠) م	الشركة	الإعلان عن تحديد فترة الاكتتاب في الأسهم الجديدة لغرض زيادة رأس المال
بعد اكتمال جميع إجراءات الاكتتاب في الأسهم الجديدة من قبل المستثمر المستهدف والمتوقع اكتمالها بعد خمسة (٥) أيام عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.	الشركة	الإعلان عن نتائج عملية الاكتتاب في الأسهم الجديدة لغرض زيادة رأس المال
تتم بعد اكتمال جميع إجراءات الاكتتاب في الأسهم الجديدة من قبل المستثمر المستهدف والمتوقع اكتمالها بعد خمسة (٥) أيام عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.	الشركة	الإعلان عن تعديل النظام الأساسي والسجل التجاري للشركة
يبدأ التداول في الأسهم الجديدة بعد الانتهاء من جميع الإجراءات النظامية اللازمة لإدراج الأسهم الجديدة، وسيتم الإعلان عن ذلك لاحقاً على موقع تداول السعودية (www.saudiexchange.sa)	إيداع	الإعلان عن إتمام الاكتتاب وإيداع الأسهم الجديدة في محفظة المستثمر المستهدف

تنويه: جميع التواريخ المذكورة في الجدول الزمني أعلاه تقريبية. وسوف يتم الإعلان عن التواريخ والمواعيد الفعلية على موقع شركة تداول السعودية (تداول) الإلكتروني (www.tadawul.com.sa). بالإضافة إلى ذلك سيتم تحديد تاريخ إيداع الأسهم الجديدة في محفظة المستثمر المستهدف بالتنسيق مع شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع).

كما تجدر الإشارة بأنه في حال نشر إعلان يتعلق بالطرح في جريدة محلية بعد نشر نشرة الإصدار سوف يتضمن الإعلان ما يلي، وفقاً للمادة ٥١(هـ) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة:

١. اسم المصدر ورقم سجله التجاري.
٢. الأوراق المالية وقيمتها ونوعها وفئتها التي يشملها طلب تسجيل الأوراق المالية وطرحها.
٣. المواقع الإلكترونية التي يمكن للجمهور الحصول فيها على نشرة الإصدار.
٤. تاريخ نشر نشرة الإصدار.
٥. بيان بأن الإعلان هو للعلم فقط ولا يشكل دعوة أو طرحاً لامتلاك الأوراق المالية بشرائها أو الاكتتاب فيها.
٦. اسم مدير الاكتتاب والمستشار المالي والمستشار القانوني.
٧. إخلاء مسؤولية بالصيغة الآتية: "لا تتحمل هيئة السوق المالية وشركة تداول السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذا الإعلان، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقته أو اكتماله، وتخليان نفسيهما صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا الإعلان أو عن الاعتماد على أي جزء منه".

كيفية التقدم بطلب الاكتتاب

يقتصر الاكتتاب في الأسهم الجديدة على المستثمر المستهدف وعليه، فإنه لن يتم طرحها للاكتتاب للمؤسسات الاستثمارية أو المؤسسات والمستثمرين المؤهلين. وسيقوم المستثمر المستهدف بتقديم طلب الاكتتاب إلى مدير الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب، والتي مدتها ثلاثة (٣) أيام عمل، تبدأ ثاني (٢) يوم عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة الخاصة بزيادة رأس المال بتاريخ (٥) الموافق (٥)م، وتنتهي بعد أربعة (٤) أيام عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة الخاصة بزيادة رأس المال. ولا يمكن إلغاء أو تعديل الطلب بعد تقديمه لمدير الاكتتاب.

ملخص المعلومات الأساسية

يقدم هذا الملخص نبذة موجزة عن المعلومات الواردة في هذه النشرة، غير أنه لا يشتمل على كافة المعلومات التي قد تكون مهمة للمستثمر المستهدف. لذا، يجب على المستثمر المستهدف قراءة النشرة بالكامل قبل اتخاذ قرار بالاستثمار في الأسهم الجديدة. وقد تم تعريف جميع المصطلحات والعبارات المختصرة الواردة في هذه النشرة في القسم ١ - "التعريفات والمصطلحات"، وفي أماكن أخرى من هذه النشرة.

نبذة عن الشركة

التاريخ والتأسيس

تأسست الشركة كشركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم ٣١٩ الصادر بتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٤ هـ (الموافق ٢٠٠٧/١١/٠٥ م) وبموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٣ الصادر بتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٥ هـ (الموافق ٢٠٠٧/١١/٠٦ م) ومسجلة بالسجل التجاري رقم ١٠١٢٥٠١٢٥ الصادر من مدينة الرياض بتاريخ ١٤٢٩/٠٥/١٢ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٠٥/١٧ م).

يبلغ رأس مال الشركة الحالي ثمانمائة وواحد وتسعين مليون (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى تسعة وثمانين مليوناً ومائة ألف (٨٩,١٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية مدفوعة بالكامل قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية لكل سهم، وجميع تلك الأسهم مدفوعة القيمة بالكامل.

أدرجت الشركة أربعين مليون (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي في السوق المالية السعودية عن طريق الاكتتاب العام بتاريخ ١٤٢٩/٠٥/١٩ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٠٥/٢٤ م)، وتم طرح ما نسبته أربعين بالمائة (٤٠٪) من الأسهم للاكتتاب العام.

وبتاريخ ١٤٣٩/٠٤/١٤ هـ (الموافق ٢٠١٨/٠١/٠١ م) وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة على تخفيض رأس مال الشركة من مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثمانمائة وعشرة مليون (٨١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي عن طريق إلغاء تسعة عشر مليون (١٩,٠٠٠,٠٠٠) سهم من أسهم الشركة.

وبتاريخ ١٤٤٣/١٢/٠٤ هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٧/١٤ م) وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة على زيادة رأس المال من ثمانمائة وعشرة مليون (٨١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثمانمائة وواحد وتسعين مليون (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي من خلال رسملة مبلغ واحد وثمانين مليون (٨١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي من حساب الأرباح المبقة وعن طريق منح سهم واحد مقابل كل عشرة (١٠) أسهم مملوكة، وهو رأس مال الشركة الحالي.

المساهم الكبير

(كما في تاريخ هذه النشرة، لا يوجد أي مساهم كبير في الشركة).

مجلس الإدارة

الجدول ٣-١: أعضاء مجلس إدارة الشركة

الاسم	المنصب	الجنسية	الصفة
عبد اللطيف علي الفوزان	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	غير تنفيذي
تركي سلمان السديري	نائب رئيس مجلس الإدارة	سعودي	غير تنفيذي
حسام بن بندر السويلم	عضو مجلس الإدارة	سعودي	مستقل
أحمد محمد أحمد صباغ	عضو مجلس الإدارة	أردني	غير تنفيذي
عبدالرحمن ابراهيم الجلال	عضو مجلس الإدارة	سعودي	مستقل
موسى عبدالعزيز بن عكرش	عضو مجلس الإدارة	سعودي	مستقل
كبرى غلام رضي	عضو مجلس الإدارة	بحرينية	مستقل
وليد عبدالرحمن المنيع	عضو مجلس الإدارة	سعودي	مستقل
عبدالعزيز عبدالرحمن آل الشيخ	عضو مجلس الإدارة	سعودي	مستقل
عبدالعزيز عبدالحميد البسام	عضو مجلس الإدارة	سعودي	غير مستقل

بموجب اتفاقية الاكتتاب، سيكون للمستثمر المستهدف الحق بترشيح ثلاثة أعضاء إلى مجلس إدارة الشركة ويكون تعيينهم من قبل المجلس نافذاً من تاريخ إتمام زيادة رأس المال (للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى القسم ٨-٣-٣ "شروط المستثمر المستهدف" من هذه النشرة).

ملخص عن أنشطة الشركة ومنتجاتها

الشركة السعودية لإعادة التأمين "إعادة"، شركة مدرجة في السوق السعودية (تداول) وهي الشركة الوحيدة المتخصصة في إعادة التأمين في المملكة العربية السعودية، وتصنف ضمن شركات إعادة التأمين الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعمل وفقاً للإشراف التنظيمي لهيئة التأمين. تنتشر أعمال الشركة في أكثر من ٤٠ سوقاً بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، وتقدم حلول إعادة التأمين الاختياري والاتفاقي في مختلف القطاعات وتشمل تأمين الممتلكات، الهندسة، البحري، المسؤوليات، المركبات، العيوب الخفية، الطبي، والحماية.

رسالة الشركة واستراتيجيتها وملخص المزايا التنافسية ونواحي القوة

رؤية الشركة

بناء شركة إعادة تأمين كبيرة ومتنوعة، تساهم في نمو الاقتصاد الوطني، تحتل مرتبة بين أكبر ٥٠ شركة إعادة تأمين عالمية.

رسالة الشركة

الريادة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في توفير حلول تأمينية شاملة ومبتكرة تلبي تطلعات عملائها، والمساهمة الفاعلة في بناء صناعة تأمين قوية وراسخة.

استراتيجية الشركة

تسعى الشركة للاستفادة من الفرص المحلية الواعدة مع توسعة نطاق عملها عالمياً وذلك لتنويع المخاطر التي تتعرض لها بهدف وضع الشركة ضمن أفضل خمسين شركة إعادة تأمين عالمية.

وانطلاقاً من تمسكها بتاريخ مكانتها التنافسية، ومن أجل المحافظة على معدلات نمو مربحة ومستدامة، تعمل شركة إعادة على محورين استراتيجيين رئيسيين:

أ. الاستفادة من فرص النمو للاقتصاد الوطني واستغلال المكانة المميزة للشركة وذلك عن طريق:

- دعم رؤية السعودية ٢٠٣٠ وتوفير الحلول التأمينية الضرورية للنمو الاقتصادي.
- لعب دور محوري في رفع نسبة الاحتفاظ بالأسواق المحلية واستيعاب أكبر قدر من المخاطر المحتملة.
- دفع عجلة الابتكار وتقديم حلول تأمينية ذات جودة عالية للمخاطر المستجدة.

ب. إدارة محفظة تأمينية متوازنة تتضمن توزيعاً متكاملًا من الأعمال الدولية وذلك عن طريق:

- أن تصبح مصدراً بارزاً لخدمات إعادة التأمين مع توفير الغطاء التأميني اللازم للمخاطر العالمية.
- استغلال مكانة الشركة المميزة عالمياً للوصول إلى أسواق جديدة وتعزيز إمكانيات الشركة الفنية.

تم وضع الخطة الاستراتيجية بعد دراسة مستفيضة لتوجهات أسواق التأمين المحلية والعالمية والعوامل المؤثرة في صناعة التأمين سواء كانت اقتصادية، جيوسياسية، اجتماعية أو فنية. وتتمركز الاستراتيجية حول الاساسات الخمس التالية:

١. **الحجم الاقتصادي:** تستهدف الشركة بناء محفظة أعمال ذات حجم اقتصادي ملائم يمكن من استيعاب الخسائر الجسيمة وتمويل الأنشطة التشغيلية.
٢. **التنوع:** ويتضمن خطط الشركة للانتشار على المستوى الجغرافي وتنويع أنواع المخاطر المحتملة وذلك لضمان محفظة أعمال متزنة.
٣. **القدرات التشغيلية والتقنية:** تستمر الشركة في تحسين قدراتها التشغيلية والتقنية وبالأخص إدارة المخاطر والبنية التكنولوجية وتطوير رأس المال البشري.
٤. **بناء العلاقات القوية:** تركز الشركة على بناء علاقات قوية وراسخة ومستدامة مع أصحاب المصلحة ولاسيما العملاء والجهات التنظيمية.
٥. **المتانة المالية:** تسعى الشركة للمحافظة على مركزها المالي المتين وذلك لترسيخ استقرار أعمالها مع المحافظة على ارباح فنية مستدامة، ورأس مال ملائم وعائدات استثمار مجزية مع الحفاظ على تقييم ائتماني قوي.

ملخص المزايا التنافسية ونواحي القوة

مكانة تنافسية في السوق المحلي وإنتشار في الاسواق العالمية

تتمتع الشركة بمكانة سوقية وعلامة تجارية قوية في المملكة العربية السعودية باعتبارها الشركة السعودية الوحيدة المتخصصة في عمليات إعادة التأمين، فضلاً عن حضورها المتنامي في الأسواق المستهدفة في آسيا وأفريقيا ولويدز. وتستفيد الشركة من إجراءات تنظيمية تعطي حق الأولوية في الحصول على جزء من أقساط التأمين التي تسندها شركات التأمين في السوق السعودي ما يمنح ميزة تنافسية للشركة ويفتح لها آفاقاً للنمو والتطور. وقد مكنت هذه الميزة المحلية الشركة من بناء كيان قوي مهد الطريق أمامها للتوسع في الأسواق العالمية للمحافظة على محفظة أخطار متوازنة وقد نجحت الشركة في تعزيز حضورها في الأسواق العالمية والوصول إلى أكثر من ٤٠ سوقاً بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا ومثلت أعمال الشركة العالمية أكثر من ٥٧٪ من إجمالي محفظة الشركة لعام ٢٠٢٣م.

متانة المركز المالي وقوة التصنيف الائتماني

يبلغ رأس مال الشركة ثمانمائة وواحد وتسعين مليون (٨٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف متطلبات الحد الأدنى لرأس المال. حصلت الشركة على تصنيف إئتماني من فئة A - مع نظرة مستقبلية مستقرة، من وكالة ستاندراند بورز العالمية للتصنيف (S&P)، وتصنيف A٣ من وكالة موديز للتصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية إيجابية. حيث يشكل التصنيف الإئتماني أحد العوامل المهمة لنجاح شركات إعادة التأمين. وقد منحت الشركة هذه التصنيفات بناء على عدة عوامل تشمل المركز التنافسي القوي للشركة والمستويات العالية من كفاية رأس المال وهامش الملاءة، بالإضافة إلى جودة الأصول والمرونة المالية مع عدم وجود رافعة مالية.

أسلوب عمل يتمحور حول العميل

تهدف الشركة إلى النمو مع عملائها وتكريس قدراتها وخبراتها لتحقيق تطلعاتهم ودعم تقدمهم. كما تمتلك الشركة بنية تحتية متكاملة لإدارة علاقات العملاء، مما يتيح لها تقديم خدمات تأمين تنافسية تلبي طموح عملائها. وتتبنى الشركة نهج عمل يركز على العميل، ويتيح التوصل إلى قرارات سريعة ومدروسة من خلال إشراك فرق العمل المختلفة، وفي مقدمتها فريق الاكتتاب وخبراء تقييم المخاطر. هذا النهج يمكن الشركة من تقديم حلول تأمينية متكاملة تلبي احتياجات العملاء بشكل فعال ومتميز. وقد انتهجت الشركة طريقة عمل تضمن إدارة عادلة للمطالبات وبكفاءة عالية وفي مدة زمنية قصيرة سعياً منها لتحقيق أعلى مستوى من رضا العملاء.

فريق عمل من ذوي الخبرة والمعرفة

تولي الشركة اهتماماً بالغاً لاستقطاب الكفاءات المتميزة وتطوير الكوادر البشرية بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا المتقدمة في إدارة عمليات إعادة التأمين، وقد نجحت الشركة في جذب العديد من الكفاءات ذات المؤهلات الرفيعة والخبرات الطويلة من كبرى الشركات العالمية وبناء قاعدة قوية من الكوادر الوطنية المؤهلة مما ينعكس إيجاباً على مصلحة العملاء ويساعد على ضمان القدرة على اكتتاب المخاطر المتنوعة والمعقدة بفعالية وكفاءة.

شبكة من الوسطاء والوكلاء

تماشياً مع استراتيجية الشركة لتطوير الأعمال، فقد نجحت الشركة في بناء علاقات قوية مع الشركاء والوسطاء داخل المملكة وخارجها، معززةً بذلك سمعتها كشركة إعادة تأمين رائدة. وتؤدي شبكة الوسطاء دوراً جوهرياً في صناعة التأمين حيث تسهل عملية الوصول إلى العملاء وتقديم خدمات التأمين لهم، كما يقوم الوسطاء بدور مهم في المساعدة في التفاوض وصياغة الاتفاقيات والعقود التأمينية.

نظرة عامة عن السوق

١. صناعة إعادة التأمين

يمثل إعادة التأمين ركناً أساسياً في منظومة التأمين. وهو اتفاق تعاقدى تتمكن بموجبه شركة التأمين من تخفيف المخاطر عن طريق الاسناد لمعيد التأمين لجزء أو كامل المخاطر التي اكتتبتها وتعاقدت عليها مع المؤمن له الأصلي. ولا يعفي هذا التعاقد شركة التأمين من مسؤولياتها تجاه المؤمن لهم، وإنما هي أداة تساعد في المحافظة على سلامة مركزها المالي والوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

تلجأ شركات التأمين إلى معيدي التأمين وذلك لعدة أسباب منها المحافظة على استقرار اداء الاكتتاب وتحسين القدرة الاستيعابية، والتخفيف من تأثير التذبذب الحاد للمطالبات وتقليل حدة تركيز المخاطر، حماية رأس المال ورفع الملاءة المالية، والاستفادة من قدرات وخبرات معيدي التأمين.

ومن ضمن عوامل النجاح في قطاع إعادة التأمين، تحقيق حجم أعمال إقتصادي مناسب يسمح للشركة باستيعاب الخسائر الجسيمة، والحفاظ على توازن وتنوع محفظة المخاطر لتخفيف من آثار التركيز والتراكم، والتمتع بمركز مالي قوي وتصنيف إئتماني، وبناء علاقات وطيدة وقوية مع العملاء والوسطاء، والاستثمار الدائم في تنمية في القدرات الفنية والبشرية.

وعادة ما تتم تعاقدات إعادة التأمين بصورتين، الأولى إعادة التأمين الاتفاقي (Treaty) تتوفر من خلاله لشركة التأمين تسهيلات تلقائية لإسناد أخطار بشروط تم الاتفاق عليها مسبقاً. والشكل الثاني هو إعادة التأمين الاختياري (Facultative) حيث تعرض شركة التأمين المشاركة في تأمين أخطار منفردة.

٢. لمحة عن سوق إعادة التأمين العالمي في ٢٠٢٣م-٢٠٢٤م

في عام ٢٠٢٣م، وللعام الثالث على التوالي، حقق قطاع إعادة التأمين العالمي نتائج اكتتاب إيجابية، حيث سجل العديد من معيدي التأمين نسب خسائر مركبة أقل من ٩٠٪ في عام ٢٠٢٣م، حققت معظم الشركات عوائد ممتازة على حقوق المساهمين، وفي العديد من الحالات تجاوزت نسبة ٢٠٪.

إضافة إلى تحمل شركات إعادة التأمين إلى نسب احتفاظ مرتفعة، فإن التوقعات تشير إلى ضعف احتمالية دخول لاعبين جدد في أسواق إعادة التأمين في العام ٢٠٢٤م مما سيؤدي إلى بقاء الطلب على إعادة التأمين مرتفعاً.

أقساط إعادة التأمين العالمية (مليار دولار أمريكي):

السنة	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	٢٠٢٣م
تأمينات غير الحياة	١٩٦	٢٣٠	٢٢٥	٢٥١	٢٦٤
تأمينات الحياة	٩٢	١١٥	١١٣	١١٦	١٢٣
المجموع	٢٨٨	٣٤٥	٣٣٨	٣٦٧	٣٨٧

رؤوس الأموال للشركات العالمية (مليار دولار أمريكي):

السنة	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	٢٠٢٣م
رؤوس الاموال	٦٢٥	٦٥٠	٦٧٥	٥٧٥	٥٦٠

٣. سوق التأمين السعودي

يحتل قطاع التأمين السعودي المركز الأول عربياً و٣٥ عالمياً، ويصنف ضمن أسرع الاسواق نمواً بأقساط بلغت ٦٥,٥ مليار ريال لعام ٢٠٢٣م مدفوعاً بالتطبيق الالزامي لبعض التامينات ووجود بيئة تنظيمية متطورة إضافة إلى العوامل الاقتصادية والديموغرافية إيجابية.

وبلغ عدد شركات التأمين وإعادة التأمين المرخصة من هيئة التأمين بنهاية ٢٠٢٣م ٢٨ شركة تأمين منها ٥ شركات تراول مهنة التأمين وإعادة التأمين وشركة واحد متخصصة في إعادة التأمين.

أبرز التطورات في قطاع التأمين السعودي:

- شهد القطاع نمواً يقدر تقريباً بـ ٢٢.٧٪ خلال عام ٢٠٢٣م، حيث بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة ٦٥,٥ مليار ريال سعودي. كما شهد تأمين المركبات وتأمين الحماية والادخار ارتفاع ملحوظ في الأقساط المكتتبة.
- ارتفاع عمق قطاع التأمين من الناتج المحلي غير النفطي خلال عام ٢٠٢٣م ليصل إلى ٢.٣٨٪ مقارنة بـ ٢.٠٩٪ خلال عام ٢٠٢٢م.
- ارتفاع كثافة التأمين من ١,٥٦٤,٢ ريال للفرد في عام ٢٠٢٢م إلى ٢,٠٣٤,٥ ريال للفرد بعام ٢٠٢٣م وذلك بإرتفاع قدرة ٣٠٪.
- بدء التطبيق الرسمي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ "عقود التأمين (IFRS17)" من قبل قطاع التأمين السعودي ابتداء ١ يناير ٢٠٢٣م.
- إرتفاع معدلات الإحتفاظ الإجمالي للتأمين العام والصحي من ٨٤٪ في عام ٢٠٢٢م إلى ٨٦٪ في عام ٢٠٢٣م.

• تطبيق آلية جديدة للاحتفاظ بأقساط إعادة التأمين المحلية:

بموجب المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادرة عن البنك المركزي السعودي فإن شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في المملكة ملزمة بالاحتفاظ بما لا يقل عن ٣٠٪ من أقساط إعادة التأمين مع شركات إعادة تأمين محلية. وفي أكتوبر من عام ٢٠٢٢م، أطلقت الجهة التنظيمية آلية جديدة تهدف إلى تعزيز الاحتفاظ بأقساط إعادة التأمين المحلية داخل المملكة وزيادة مساهمة قطاع التأمين في المحتوى المحلي. وتتطلب هذه الآلية من الشركات إعطاء الأولوية في عرض حصة من الأقساط الخاصة بإعادة التأمين الاتفاقي للسوق المحلية. وتم البدء بتطبيق هذه الآلية بنسبة ٢٠٪ خلال عام ٢٠٢٣م، وتم زيادتها تدريجياً لتصل إلى ٢٥٪ خلال عام ٢٠٢٤م و ٣٠٪ خلال عام ٢٠٢٥م. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الآلية إلى تقوية قطاع إعادة التأمين المحلي وتمكين شركات إعادة التأمين الوطنية من القيام بدور فعال لدعم القطاع ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني.

• برنامج تأمين العيوب الخفية:

أصبح تأمين العيوب الخفية متطلباً إلزامياً على المشاريع الإنشائية في القطاع الخاص، وذلك حسب قرار مجلس الوزراء رقم ٥٠٩ الصادر بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٨م. ولدعم تنفيذ هذا البرنامج، أصدرت الجهة التنظيمية وثيقة موحدة لتأمين العيوب الخفية والتي تنص على تغطية ضد مخاطر العيوب الإنشائية ممتدة لعشر سنوات.

وقد حصلت إعادة على إمتياز حصري لإعادة التأمين على برنامج تأمين العيوب الخفية لمدة خمس سنوات ابتداء من ٢٠٢٠م وقد بلغ إجمالي الأقساط في عام ٢٠٢٣م ٣٨٥ مليون ريال سعودي.

إجمالي أقساط التأمين المكتتبة حسب قطاع الأعمال (مليون ريال سعودي):

السنة	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	٢٠٢٣م
الحوادث والمسؤوليات وغيره	١,١٢١	١,٣٧٠	١,٥٨٦	٢,٦٧٦	٢,٧٤٧
المركبات	٨,٦٠٤	٨,٣٥٨	٨,١٦٣	١٠,٣٤١	١٤,٢٨٨
الممتلكات	١,٨٤٥	٢,١٠٩	٢,٢٨٢	٢,٤٦٣	٢,٨١٧
البحري	٦٥٤	٦٩٠	٦٩٦	٦٩٢	٧٤٨
الطيران	١٥٩	١٧٩	١٨٩	٢٣٥	٢٧٦
الطاقة	٧٠٠	٩١١	١,٢٩٥	١,٦٥٣	١,٢٨٨
الهندسي	١,١٩٨	١,٠٦٢	١,٠٠٢	١,٥٩٤	٢,١٠٥
الصحي	٢٢,٤٧٥	٢٢,٨٣٧	٢٥,١٠٩	٣١,٨٣٠	٣٨,٦٢٦
الحماية والإدخار	١,١٣٥	١,٢٦٤	١,٧٠٧	١,٨٧٤	٢,٥٦٦
المجموع الإجمالي	٣٧,٨٩٠	٣٨,٧٧٩	٤٢,٠٣٠	٥٣,٣٥٦	٦٥,٤٥٩

نسب إسناد أقساط إعادة التأمين حسب قطاع الأعمال (مليون ريال سعودي):

السنة	م٢٠١٩	م٢٠٢٠	م٢٠٢١	م٢٠٢٢	م٢٠٢٣
الحوادث والمسؤوليات وغيره	%٥٧	%٥٣	%٥١	%٥٠	%٥٢
المركبات	%٦	%٧	%٦	%٥	%٢
الممتلكات	%٨٣	%٨٣	%٨١	%٨٠	%٨١
البحري	%٧٢	%٧٤	%٧٢	%٧٠	%٦٩
الطيران	%٩٧	%٩٥	%٩٦	%٩٨	%٩٥
الطاقة	%٩٨	%٩٨	%٩٨	%٩٨	%٩٨
الهندسي	%٨٨	%٧٨	%٨١	%٨٦	%٨٣
الصحي	%٤	%٤	%٤	%٢	%٢
الحماية والإدخار	%٣٠	%٣٢	%٣٧	%٣٦	%٣٦
المجموع الاجمالي	%١٦	%١٨	%١٨	%١٦	%١٤

ملخص المعلومات المالية

ينبغي أن تُقرأ المعلومات المالية المختارة المبينة أدناه جنباً إلى جنب مع القوائم المالية المُراجعة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ والتي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المُراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ والتي تم إعدادها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٤ (التقرير المالي الأولي) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

جدول ملخص قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ ولفترتين الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ و٢٠٢٤:

الأرقام بالريالات السعودية		للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس	
	٢٠٢٢ (معدلة)	٢٠٢٣	٢٠٢٢ (غير مراجعة)	٢٠٢٤ (غير مراجعة)	
إيرادات إعادة التأمين	٦٩٦,٩٩٧,٩١٨	٦٣٧,١٨٧,٠٢٥	١٢٩,٢٨٩,١١١	٢٠٦,٩٤٤,٩٩٧	
مصرفوات خدمة إعادة التأمين	(٥٩١,١٦٨,١٩٠)	(٥٠٩,٧٧٤,٣٧٩)	(١٢٤,٥١٦,٤٢٩)	(١١٩,٣٠٨,٣٩٨)	
صافي الدخل / (المصرفوات) من عقود إعادة التأمين	(٢٣,٢٤٠,٤٦٣)	٢,٣٤٩,٥٠٠	٥,٦٨١,٥٠٠	(٥٦,٥٤٦,٤٠٤)	
نتيجة خدمة إعادة التأمين	٨٣,٥٨٩,٢٦٥	١١٩,٧٦٢,٢٤٦	١٠,٤٥٤,١٨٢	٣١,٠٩٠,١٩٥	
صافي دخل الاستثمار	٨,٣٧٩,٤٢٣	٦٠,٣٨٧,٦٤٧	١١,١٢٧,٩٧٦	١٨,٣٤٤,٦٦٨	
صافي النتائج المالية	٩,٨٦٣,٨١٧	٢٥,٧٦٢,٠٠١	٢,٥٢٨,٠٦٩	١١,٤٨١,٩٣٨	
صافي نتيجة إعادة التأمين والاستثمار	٩٣,٤٥٣,٠٨٢	١٤٥,٥٢٤,٢٤٧	١٢,٩٨٢,٢٥١	٤٢,٥٧٢,١٣٣	
إجمالي دخل السنة قبل الزكاة والضريبة	٩١,٣١٧,٨٨٧	١٥٨,٥٦٢,١٢٣	١٥,٩١٣,٣٠٧	٣٧,٥٥٠,٦٤٠	
الزكاة للسنة/الفترة	(١٥,٢٣٢,٦٨٦)	(٣٣,٨٧٠,٤٤٤)	(٤,٧٠٨,٨٩٣)	(٥,٧٣٢,٦٩١)	
مصرفوف الضريبة للسنة/الفترة	(٣٢,٨٢٠)	(٢٦٢,١٨٥)	(٤,٨٩٧)	(٢٥,٤٩٢)	
صافي دخل السنة/الفترة بعد الزكاة والضريبة	٧٦,٠٥٣,٣٨١	١٢٤,٤٢٩,٤٩٤	١١,١٩٩,٥١٧	٣١,٧٩٣,٤٥٧	

المصدر: القوائم المالية المُراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المُراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤ والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المُراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣.

جدول ملخص قائمة المركز المالي للشركة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ ولفترتين الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ و٢٠٢٤:

الأرقام بالريالات السعودية		كما في ٣١ ديسمبر		كما في ٣١ مارس	
	٢٠٢٢ (معدلة)	٢٠٢٣	٢٠٢٢ (غير مراجعة)	٢٠٢٤ (غير مراجعة)	
إجمالي الموجودات	٢,٢٥٦,٠٧٠,٠٥٤	٢,٦٨٩,٩٤٧,١٥١	٢,٤٦٢,٨٧١,٤٠١	٢,٤٦٦,٢٦٣,٦٠٨	
إجمالي المطلوبات	١,٢٣٨,٨٨٦,٥٤٤	١,٥٤٣,١٢٥,١١٢	١,٤٣٤,٤٢٩,٦٩٩	١,٢٨٦,٨٠١,٦٦٨	
إجمالي حقوق الملكية	١,٠١٧,١٨٣,٥١٠	١,١٤٦,٨٢٢,٠٣٩	١,٠٢٨,٤٤١,٧٠٢	١,١٧٩,٤٦١,٩٤٠	
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٢٥٦,٠٧٠,٠٥٤	٢,٦٨٩,٩٤٧,١٥١	٢,٤٦٢,٨٧١,٤٠١	٢,٤٦٦,٢٦٣,٦٠٨	

المصدر: القوائم المالية المُراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المُراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤ والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المُراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣.

جدول ملخص قائمة التدفقات النقدية للشركة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و٢٠٢٣م ولفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م و٢٠٢٤م:

الأرقام بالريالات السعودية	للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس	
	٢٠٢٢م (معدلة)	٢٠٢٣م	٢٠٢٣م (غير مراجعة)	٢٠٢٤م (غير مراجعة)
النقد وما في حكمه في بداية السنة/الفترة	٢٧,٨٠٧,٢٩٤	٣٠,٤٢١,٥١٠	٣٠,٤٢١,٥١٠	٨٣,٩٧٩,١٤٢
صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التشغيلية	٧٢,٩٣٢,٨٤١	(٥,٨٨٧,٦٨٤)	(١٤,٩٨٣,٥٩٩)	(٦٦,٣٧٨,٧٩٦)
صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة الاستثمارية	(٦٩,١١١,٢٦٢)	٦١,١٢٢,٧٣٩	٢٥,٨١٣,١٣٩	(٤,٧٢٨,٤٩٢)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(١,٢٠٧,٣٦٣)	(١,٦٧٧,٤٣٣)	(٣٩٠,٣٩٢)	(٤٣٧,٧٩١)
النقد وما في حكمه في نهاية السنة/الفترة	٣٠,٤٢١,٥١٠	٨٣,٩٧٩,١٤٢	٤٠,٨٦٠,٦٥٨	١٢,٤٣٤,٠٦٣

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م

جدول ملخص المؤشرات المالية للشركة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاث أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م وفي ٣١ مارس ٢٠٢٤م:

%	للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس	
	٢٠٢٢م	٢٠٢٣م	٢٠٢٣م	٢٠٢٤م
معدل نمو الإيرادات ^(١)	-	(١٠٠٪)	-	٦٠.١٪
هامش صافي الربح ^(٢)	١٠.٩٪	١٩.٨٪	٨.٧٪	١٥.٤٪
إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات ^(٣)	٤٥.١٪	٤٢.٦٪	٤١.٨٪	٤٧.٨٪
العائد على متوسط حقوق المساهمين ^(٤)	٧.٧٪	١١.٥٪	١.١٪	٢.٩٪
العائد على متوسط الموجودات ^(٥)	٣.٨٪	٥.٠٪	٠.٥٪	١.٣٪
هامش نتيجة خدمة إعادة التأمين ^(٦)	١٥٪	١٩٪	٤٪	٤٣٪
هامش صافي نتائج إعادة التأمين ^(٧)	١٢٪	١٩٪	٨٪	١٥٪
هامش صافي نتائج إعادة التأمين والاستثمار ^(٨)	١٣٪	٢٣٪	١٠٪	٢١٪
هامش السيولة ^(٩)	١٠.٨٪	١٨.٣٪	١٣.٥٪	١٤.١٪

المصدر: تحليل الإدارة

- (١) يتم احتساب نمو الإيرادات كما يلي: (للسنة / للفترة) / الإيرادات (للسنة التي تسبقها / للفترة المشابهة التي تسبقها) - ١ وهو نسبة مئوية.
- (٢) يتم احتساب هامش صافي الربح كما يلي: صافي الربح (للسنة / للفترة) / الإيرادات (للسنة / للفترة) وهو نسبة مئوية.
- (٣) يتم احتساب إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات كما يلي: إجمالي حقوق المساهمين (كما في نهاية السنة / كما في نهاية الفترة) / إجمالي الموجودات (كما في نهاية السنة / كما في نهاية الفترة) وهو نسبة مئوية.
- (٤) يتم احتساب العائد على متوسط حقوق المساهمين كما يلي: صافي الربح (للسنة / للفترة) / متوسط حقوق المساهمين (متوسط "نهاية السنة / كما في نهاية الفترة" و "نهاية السنة السابقة" كما في نهاية الفترة السابقة") وهو نسبة مئوية.
- (٥) يتم احتساب العائد على متوسط الموجودات كما يلي: صافي الربح (للسنة / للفترة) / متوسط الموجودات (متوسط "نهاية السنة / كما في نهاية الفترة" و "نهاية السنة السابقة" كما في نهاية الفترة السابقة") وهو نسبة مئوية.
- (٦) يتم احتساب هامش نتيجة خدمة إعادة التأمين كما يلي: إيرادات إعادة التأمين (كما في نهاية السنة / كما في نهاية الفترة) + مصروفات خدمة إعادة التأمين (كما في نهاية السنة / كما في نهاية الفترة) / إيرادات إعادة التأمين (كما في نهاية السنة / كما في نهاية الفترة) وهو نسبة مئوية.
- (٧) يتم احتساب هامش صافي نتائج إعادة التأمين كما يلي: نتيجة خدمة إعادة التأمين (كما في نهاية السنة / كما في نهاية الفترة) / إيرادات إعادة التأمين (كما في نهاية السنة / كما في نهاية الفترة) وهو نسبة مئوية.
- (٨) يتم احتساب هامش صافي نتائج إعادة التأمين والاستثمار كما يلي: صافي نتيجة إعادة التأمين والاستثمار (كما في نهاية السنة / كما في نهاية الفترة) / إيرادات إعادة التأمين (كما في نهاية السنة / كما في نهاية الفترة) وهو نسبة مئوية.
- (٩) يتم احتساب السيولة كما يلي: الأصول المتداولة (كما في نهاية السنة / كما في نهاية الفترة) / الالتزامات المتداولة (كما في نهاية السنة / كما في نهاية الفترة) وهو نسبة مئوية.

جدول المحتويات

١ - التعريفات والمصطلحات

١

٢ - عوامل المخاطرة

٥

٥	١-٢	المخاطر المتعلقة بأنشطة الشركة وعملياتها
٥	١-٢-١	المخاطر المتعلقة بتكبد خسائر كبيرة غير متوقعة نتيجةً لأحداث كارثية
٥	١-٢-٢	المخاطر المتعلقة بمقدرة الشركة على تنفيذ استراتيجيتها
٦	١-٢-٣	المخاطر المتعلقة بعملية إدارة المطالبات
٦	١-٢-٤	المخاطر الائتمانية
٧	١-٢-٥	المخاطر المتعلقة بالعقود المبرمة مع الأطراف الأخرى
٨	١-٢-٦	المخاطر المتعلقة بالعقوبات والجزاءات وتعليق الأعمال من قبل السلطات المختصة
٨	١-٢-٧	المخاطر المتعلقة بعدم الحصول على التراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة أو عدم تجديدها
٩	١-٢-٨	المخاطر المتعلقة بالعقود والأعمال مع الأطراف ذات العلاقة
١٠	١-٢-٩	المخاطر المتعلقة بالاعتماد على الموظفين الرئيسيين
١٠	١-٢-١٠	المخاطر المتعلقة بسوء سلوك الموظفين وارتكاب الأخطاء
١٠	١-٢-١١	المخاطر المتعلقة بالحصول على التمويل الكافي
١٠	١-٢-١٢	المخاطر المتعلقة بالاستثمارات
١٠	١-٢-١٣	المخاطر المتعلقة بعدم كفاية المخصصات واحتياطيات المطالبات
١٢	١-٢-١٤	المخاطر المتعلقة بتغطية إسناد إعادة التأمين
١٢	١-٢-١٥	المخاطر المتعلقة بتركز تغطية إعادة التأمين
١٢	١-٢-١٦	المخاطر المتعلقة بالتركز الجغرافي
١٣	١-٢-١٧	المخاطر المتعلقة بسوء تقدير المخاطر
١٣	١-٢-١٨	المخاطر المتعلقة بالمطالبات الناشئة
١٣	١-٢-١٩	المخاطر المتعلقة بسياسات الشركات المسندة لمخاطر التأمين
١٤	١-٢-٢٠	المخاطر المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ
١٤	١-٢-٢١	المخاطر المتعلقة بالإلغاء أو عدم التجديد من قبل الشركات المسندة لمخاطر التأمين
١٤	١-٢-٢٢	المخاطر المتعلقة بالتغيرات في السياسات والمعايير المحاسبية الهامة والمعايير الجديدة
١٤	١-٢-٢٣	المخاطر المتعلقة بالمحافظة على متطلبات هامش الملاءة المالية
١٥	١-٢-٢٤	المخاطر المتعلقة بسياسات إدارة المخاطر
١٥	١-٢-٢٥	المخاطر المتعلقة بتعطّل أنظمة تقنية المعلومات أو خرق التدابير الأمنية
١٥	١-٢-٢٦	المخاطر المتعلقة بالمطالبات والمنازعات والدعاوى
١٥	١-٢-٢٧	المخاطر المتعلقة بحماية العلامة التجارية
١٦	١-٢-٢٨	المخاطر المتعلقة بالتصنيفات الائتمانية
١٦	١-٢-٢٩	المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات
١٦	١-٢-٣٠	المخاطر المتعلقة بالسيولة
١٦	١-٢-٣١	المخاطر المتعلقة بتغير رأي المستشار الشرعي
١٧	١-٢-٣٢	المخاطر المتعلقة بحوكمة الشركة
١٧	١-٢-٣٣	المخاطر المتعلقة بلوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب
١٧	١-٢-٣٤	المخاطر المتعلقة بتفشي الأمراض المعدية أو غيرها من المخاوف التي تهدد الصحة العامة

١٧	المخاطر المتعلقة بتهديدات الأمن السيبراني	٣٥-١-٢
١٨	المخاطر المتعلقة بإدارة استمرارية الأعمال	٣٦-١-٢
١٨	المخاطر المتعلقة بالمسؤولية البيئية	٣٧-١-٢
١٨	المخاطر المتعلقة بالسمعة	٣٨-١-٢
١٨	المخاطر حديثة المنشأ	٣٩-١-٢
١٨	المخاطر المتعلقة بالزكاة	٤٠-١-٢

٢-٢ المخاطر المتعلقة بالسوق والقطاع ١٩

١٩	المخاطر المتعلقة بالالتزام بالأنظمة واللوائح	١-٢-٢
١٩	المخاطر المرتبطة بتطبيق نظام الشركات الجديد ولائحة حوكمة الشركات المعدلة	٢-٢-٢
١٩	المخاطر المتعلقة بمتطلبات رفع التقارير	٣-٢-٢
٢٠	المخاطر المتعلقة بنمو سوق التأمين وإعادة التأمين	٤-٢-٢
٢٠	المخاطر المتعلقة بمحدودية البيانات التاريخية حول السوق	٥-٢-٢
٢٠	المخاطر المتعلقة بنقص الوعي الثقافي بشأن التأمين وإعادة التأمين وأهميتهما	٦-٢-٢
٢٠	المخاطر المتعلقة بالمنافسة	٧-٢-٢
٢٠	المخاطر المتعلقة بالحصول على الموافقات لطرح منتجات جديدة أو لتجديد المنتجات الحالية	٨-٢-٢
٢١	المخاطر المتعلقة بالأحوال الاقتصادية وأوضاع قطاع إعادة التأمين	٩-٢-٢
٢١	المخاطر المتعلقة بالقيود على ملكية شركات إعادة التأمين	١٠-٢-٢
٢١	المخاطر المتعلقة بالأداء الاقتصادي للمملكة	١١-٢-٢
٢١	المخاطر المتعلقة بدورة أعمال إعادة التأمين	١٢-٢-٢
٢١	المخاطر المتعلقة بالمخاطر السياسية	١٣-٢-٢
٢٢	المخاطر المتعلقة بالالتزام بمتطلبات السعودة ومتطلبات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	١٤-٢-٢
٢٢	المخاطر المتعلقة بعدم توفر موظفين محليين مؤهلين في قطاع إعادة التأمين	١٥-٢-٢
٢٢	المخاطر المرتبطة بوجود رأس مال أجنبي	١٦-٢-٢
٢٢	المخاطر المتعلقة بالموظفين غير السعوديين	١٧-٢-٢
٢٢	المخاطر المتعلقة بعدم التقيد بمتطلبات الاحتفاظ النظامية والوديعة النظامية	١٨-٢-٢
٢٣	المخاطر المتعلقة بضريبة القيمة المضافة	١٩-٢-٢
٢٣	المخاطر المتعلقة بفرض رسوم إضافية أو ضرائب جديدة	٢٠-٢-٢
٢٣	المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية	٢١-٢-٢

٣-٢ المخاطر المتعلقة بالأسهم الجديدة ٢٣

٢٣	المخاطر المتعلقة بتوزيع الأرباح	١-٣-٢
٢٣	المخاطر المتعلقة بالسيولة والتقلبات في أسعار الأسهم	٢-٣-٢

٤-٢ المخاطر المتعلقة بالتغيير في ملكية المساهمين الحاليين وانخفاض القوة التصويتية المصاحبة لذلك ٢٤

٢٤	المخاطر المتعلقة بالتغيير في ملكية المساهمين الحاليين وانخفاض القوة التصويتية المصاحبة لذلك	١-٤-٢
٢٤	المخاطر المتعلقة بتأثير المستثمر المستهدف	٢-٤-٢
٢٤	المخاطر المتعلقة بانخفاض ربحية السهم نتيجة زيادة رأس المال	٣-٤-٢

٣- الموظفين ٢٥

٢٥	برامج الأسهم للموظفين القائمة قبل تقديم طلب تسجيل وطرح الأسهم الجديدة الخاضعة لهذه النشرة	١-٣
٢٥	ترتيبات تشرك الموظفين في رأس المال	٢-٣

٢٦ -٤ استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية

٢٦	١-٤ صافي متحصلات الطرح
٢٦	٢-٤ استخدام صافي متحصلات الطرح
٢٧	١-٢-٤ استخدام صافي متحصلات الطرح لزيادة الوديعة النظامية
٢٧	٢-٢-٤ استخدام صافي متحصلات الطرح في الاستثمار المالي
٢٧	٣-٤ الجدول الزمني لصرف المبالغ المخصصة من صافي متحصلات الطرح

٢٨ -٥ إفادة الخبراء

٢٩ -٦ الإقرارات

٣٠ -٧ المعلومات القانونية

٣١ -٨ ملخص اتفاقية الاكتتاب

٣١	١-٨ إصدار الأسهم الجديدة
٣١	١-١-٨ الإصدار والاكتتاب في الأسهم الجديدة
٣١	٢-٨ الشروط
٣١	١-٢-٨ شروط إتمام الصفقة
٣١	٢-٢-٨ الشروط المسبقة
٣٢	٣-٨ التزامات ما قبل إتمام الصفقة
٣٣	٤-٨ ضمانات الشركة
٣٣	٥-٨ إتمام الصفقة
٣٣	١-٥-٨ التوقيت
٣٤	٦-٨ الإنهاء

٣٥ -٩ الإعفاءات

٣٦ ١٠-المعلومات المتعلقة بالأسهم وأحكام الطرح وشروطه

٣٦	١-١٠ الطرح
٣٦	٢-١٠ طريقة الاكتتاب
٣٦	٣-١٠ فترة الطرح وشروطه
٣٦	٤-١٠ تعليق أو إلغاء الطرح
٣٦	٥-١٠ القرارات والموافقات التي ستطرح الأسهم بموجبها
٣٦	٦-١٠ ترتيبات قائمة لمنع التصرف في أسهم معينة

٣٧ ١١-التعهدات الخاصة بالاكتتاب

٣٧	١-١١ طلب وتعهدات الاكتتاب
٣٧	٢-١١ عملية التخصيص
٣٧	٣-١١ السوق المالية السعودية
٣٧	٤-١١ تداول أسهم الشركة في سوق الأسهم السعودية

٣٨ ١٢-التغير في سعر السهم

٣٩ ١٣-المستندات المتاحة للمعانة

فهرس الجداول

ط	الجدول ١-١: الجدول الزمني المتوقع لتسجيل وطرح أسهم زيادة رأس المال
ي	الجدول ٢-١: تواريخ الإعلانات المهمة
ل	الجدول ٣-١: أعضاء مجلس إدارة الشركة
١	الجدول ١-١: التعريفات والمصطلحات

١- التعريفات والمصطلحات

يبين الجدول التالي قائمة بالتعريفات والمصطلحات للعبارة المستخدمة في نشرة الإصدار:

الجدول ١-١: التعريفات والمصطلحات

المصطلح	التعريف
الشركة أو المصدر	الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة).
الإدارة أو الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيون وكبار التنفيذيين بالشركة.
المجلس أو مجلس الإدارة	مجلس إدارة الشركة، والتي تظهر أسماؤهم في الصفحة (ل) من هذه النشرة.
المملكة أو السعودية	المملكة العربية السعودية.
الحكومة	حكومة المملكة العربية السعودية.
الأسهم أو السهم	أي سهم عادي مدفوع بالكامل بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد في رأس مال الشركة.
الأسهم الحالية	تسعة وثمانين مليون ومائة ألف (٨٩,١٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية مدفوعة بالكامل قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية لكل سهم، وجميع تلك الأسهم مدفوعة القيمة بالكامل.
الأسهم الجديدة	سنة وعشرين مليوناً وسبعمائة وثلاثين ألف (٢٦,٧٣٠,٠٠٠) سهم عادي جديد، والتي ستُصدر نتيجة لزيادة رأس المال مع وقف العمل بحق الأولوية.
نظام تداول	النظام الآلي لتداول الأسهم السعودية.
القوائم المالية	يقصد بها القوائم المالية المراجعة للشركة عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، والتي أعدت وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، والقوائم المالية المختصرة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م والمعدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) "معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤" المعتمد في المملكة العربية السعودية.
	حيث تم تدقيق القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م من قبل كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون وحلول كرو للاستشارات المهنية عضو في كرو العالمية، وتدقيق القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م من قبل شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مهنية مساهمة مقفلة وشركة الدكتور محمد العمري وشركاه -محاسبون قانونيون. وتم فحص القوائم المالية الأولية المختصرة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م من قبل مراجع الحسابات المستقل شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مهنية مساهمة مقفلة وحلول كرو للاستشارات المهنية عضو في كرو العالمي، وتم فحص القوائم المالية الأولية الموجزة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م من قبل مراجع الحسابات المستقل شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مهنية مساهمة مقفلة وشركة الدكتور محمد العمري وشركاه -محاسبون قانونيون.
مدير الاكتتاب	شركة الراجحي المالية.
المستشار المالي	شركة الراجحي المالية.
المستثمر المستهدف	صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق حكومي تأسس في عام ١٣٩١هـ والصادر في شأنه نظام صندوق الاستثمارات العامة بموجب المرسوم الملكي رقم م/٩٢ وتاريخ ١٣/٨/١٤٤٠هـ وتعديلاته ومقره مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية. كما تجدر الإشارة إلى أن المستثمر المستهدف يندرج تحت فئة العملاء المؤسسيين وفق قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.
النظام الأساسي	النظام الأساسي للشركة.
الطرح	إصدار ستة وعشرين مليون وسبعمائة وثلاثين ألف (٢٦,٧٣٠,٠٠٠) سهم عادي جديد بقيمة طرح إجمالية تبلغ أربع مائة وستة وعشرون مليون وست مائة وثمانون ألف (٤٢٧,٦٨٠,٠٠٠) ريال سعودي، والتي سيتم الاكتتاب بها بالكامل من قبل المستثمر المستهدف.
سعر الطرح	سنة عشر (١٦) ريالاً سعودياً للسهم الواحد.
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس الهيئة بموجب القرار رقم ٣-١٢٣-٢٠١٧ وتاريخ ١٤٣٩/٠٤/٠٩هـ (الموافق ٢٠١٧/١٢/٢٧م)، والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٣-١١٤-٢٠٢٤ وتاريخ ١٤٤٦/٠٤/٠٩هـ (الموافق ٢٠٢٤/١٠/٠٧م) وما يطرأ عليها من تعديلات.
قواعد الإدراج	قواعد الإدراج لتداول الصادرة عن موافقة مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ٣-١٢٣-٢٠١٧ وتاريخ ١٤٣٩/٠٤/٠٩هـ (الموافق ٢٠١٧/١٢/٢٧م)، والمعدلة بقرار رقم ١-٨٠١-٢٠٢٢ بتاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٣هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/١٩م) وما يطرأ عليها من تعديلات.

المصطلح	التعريف
نظام السوق المالية	نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢ هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٧/٣١ م) وما ورد عليه من تعديلات.
عميل مؤسسي	يُقصد به أي من الآتي بيانهم: أ. حكومة المملكة، أو أي هيئة دولية تعترف بها الهيئة. ب. الشركات المملوكة بالكامل للدولة أو لأي جهة حكومية، مباشرة أو عن طريق محافظة تديرها مؤسسة سوق مالية مرخص لها في ممارسة أعمال الإدارة. ج. أي شخص اعتباري يتصرف لحسابه الخاص، على أن يكون أي من الآتي: ١. شركة تملك، أو عضواً في مجموعة تملك أصولاً صافية تزيد على خمسين مليون ريال سعودي. ٢. شراكة غير مسجلة، أو أي شركة تضامن، أو منشأة أخرى تملك أصولاً صافية تزيد على خمسين مليون ريال سعودي. ٣. شخصاً يتصرف بصفة عضو مجلس إدارة، أو مسؤول، أو موظف لدى شخص اعتباري ويكون مسؤولاً عن أي نشاط أوراق مالية لديه، عندما ينطبق على ذلك الشخص الاعتباري التعريف الوارد في الفقرة (ج/١) أو (ج/٢). د. شركة مملوكة بالكامل لشخص اعتباري يستوفي أحد المعايير الواردة في الفقرتين (ب) أو (ج). هـ. صندوق استثمار. و. طرفاً نظيراً.
المستشارون	مستشارو الشركة فيما يتعلق بالاكتمال والواردة أسماؤهم في الصفحة ("د").
نشرة الإصدار أو النشرة	هذه الوثيقة المعدة من قبل الشركة فيما يتعلق بزيادة رأس المال.
هيئة السوق المالية أو الهيئة	هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية.
هيئة التأمين	هي هيئة التأمين السعودية والتي انتقلت لها صلاحية تنظيم قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية من البنك المركزي السعودي.
شركة تداول السعودية	شركة تداول السعودية، المؤسسة وفقاً لقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٨/٠٢/٢٩ هـ (الموافق ٢٠٢٧/٠٣/١٩ م)، وذلك تنفيذاً لنظام السوق المالية، وهي شركة مساهمة مغلقة سعودية، والجهة الوحيدة المصرح لها بالعمل كسوق للأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، حيث تقوم بإدراج الأوراق المالية وتداولها.
السوق السعودية أو السوق المالية أو سوق الأسهم أو السوق أو تداول	السوق المالية السعودية.
المساهم الكبير	أي شخص يمتلك ٥٪ أو أكثر من أسهم الشركة. (وكما في تاريخ هذه النشرة، لا يوجد لدى الشركة أي مساهم كبير).
الجمعية العامة	كل من الجمعية العامة غير العادية أو الجمعية العامة العادية.
الجمعية العامة العادية	الجمعية العامة العادية للمساهمين المنعقدة وفقاً للنظام الأساسي للشركة.
الجمعية العامة غير العادية	الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المنعقدة وفقاً للنظام الأساسي للشركة.
الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال	الجمعية العامة غير العادية للشركة التي ستعقد للتصويت على زيادة رأس المال والتصويت على تفويض مجلس إدارة الشركة أو أي شخص مفوض له من قبل مجلس إدارة الشركة بإصدار أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من الإجراءات اللازمة المتعلقة بزيادة رأس المال.
لائحة حوكمة الشركات	لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مجلس الهيئة بموجب القرار رقم ٢٠١٧-١٦-٨ م وتاريخ ١٤٣٨/٠٥/١٦ هـ (الموافق ٢٠١٧/٠٢/١٣ م) المعدلة بقرار رقم ٢٠٢٣-٥-٨ م وتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٥ هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠١/١٨ م) وما يطرأ عليها من تعديلات.
الأطراف ذوي العلاقة	يقصد بهم في قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، وبموجب قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها الصادرة عن مجلس الهيئة بموجب القرار رقم ٢٠٠٤-١١-٤ م وتاريخ ١٤٣٥/٠٨/٢٠ هـ (الموافق ٢٠٠٤/١٠/٠٤ م) والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٢٠٢٤-٦-٣ م وتاريخ ١٤٤٥/٠٧/٠٥ هـ (الموافق ٢٠٢٤/٠١/١٧ م) ولائحة حوكمة الشركات، أي مما يلي: ١. تابعي المصدر فيما عدا الشركات المملوكة بالكامل للمصدر. ٢. المساهمون الكبار في المصدر. ٣. أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في المصدر. ٤. أعضاء مجالس الإدارة لتابعي المصدر. ٥. أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين لدى المساهمين الكبار في المصدر. ٦. أي أقارب للأشخاص المشار إليهم في ٣، ٢، ١ أو ٥ أعلاه. ٧. أي شركة أو منشأة أخرى يسيطر عليها أي شخص مشار إليه في ٣، ٢، ١ أو ٥ أعلاه.
نظام الشركات	نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٣٢ وتاريخ ١٤٤٣/١٢/٠١ هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٦/٣٠ م) وما يرد عليه من تعديلات.

المصطلح	التعريف
وزارة التجارة	وزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية.
وزارة البلديات والإسكان	وزارة البلديات والإسكان بالمملكة العربية السعودية.
الجمهور	تعني حسب قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة للأشخاص غير المذكورين أدناه: ١. تابعي المصدر. ٢. المساهمون الكبار في المصدر. ٣. أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في المصدر. ٤. أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين لتابعي المصدر. ٥. أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين لدى المساهمين الكبار في المصدر. ٦. أي أقارب للأشخاص المشار إليهم في ٤، ٣، ٢، ١ أو ٥ أعلاه. ٧. أي شركة يسيطر عليها أي من الأشخاص المشار إليهم في ٥، ٤، ٣، ٢، ١ أو ٦ أعلاه. ٨. الأشخاص الذين يتصرفون بالاتفاق معاً ويملكون مجتمعين ٥٪ أو أكثر من فئة الأسهم المراد إدراجها.
المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية (IFRS)	المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA).
السنة المالية / السنوات المالية	السنة المالية للشركة والتي تبدأ من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر من كل سنة ميلادية.
التوطين / السعودية	إحلال المواطنين السعوديين مكان العمالة الوافدة في وظائف القطاع الخاص.
ريال سعودي	العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية.
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA)	الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في المملكة العربية السعودية.
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.
فترة الاكتتاب	فترة الاكتتاب ومدتها ثلاثة (٣) أيام عمل تبدأ ثاني (٢) يوم عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.
فترة الحظر	فترة السنتين التي لا يجوز خلالها للمستثمر المستهدف التصرف في أي من أسهمه بدءاً من تاريخ إدراج الأسهم الجديدة في السوق المالية السعودية (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة القسم ٩ - "الإعفاءات" من هذه النشرة).
عوامل المخاطرة	هي مجموعة من العوامل المحتملة التي يجب الإلمام بها والتحوط لها قبل اتخاذ قرار بالاكتتاب.
يوم العمل	أي يوم عمل فيما عدا يومي الجمعة والسبت وأي يوم يكون عطلة رسمية في المملكة العربية السعودية أو أي يوم تغلق فيه المؤسسات المصرفية أبوابها عن العمل بموجب الأنظمة السارية والإجراءات الحكومية الأخرى.
نظام العمل	نظام العمل السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥١ وتاريخ ١٤٢٦/٠٨/٢٣ هـ (الموافق ٢٧/٠٩/٢٠٢٠م) المعدل بالمرسوم الملكي رقم م/٥٠ وتاريخ ١٤٤٢/٠١/٠٧ هـ (الموافق ٢٦/٠٨/٢٠٢٠م)، وما يرد عليه من تعديلات.
شركة مركز إيداع الأوراق المالية / مركز إيداع	هي شركة مساهمة مقفلة مملوكة بالكامل لشركة مجموعة تداول السعودية، تأسست في عام ٢٠١٦م بموجب نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣ بتاريخ ١٤٣٧/٠١/٢٨ هـ (الموافق ١١/١١/٢٠١٥م).
هـ	التقويم الهجري.
م	التقويم الميلادي.
رؤية ٢٠٣٠	رؤية ٢٠٣٠ هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية تم الإعلان عنها في ٢٥/٠٤/٢٠١٦م، وتم تنظيمها من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حيث عرضت على مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين.
ضريبة القيمة المضافة	قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٨/٠٥/٠٢ هـ (الموافق ٣٠/٠١/٢٠١٧م) الموافقة على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي بدأ العمل بها ابتداء من ١ يناير ٢٠١٨م، كضريبة جديدة تضاف لمنظومة الضرائب والرسوم الأخرى الواجب العمل بها من قبل قطاعات محددة في المملكة، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. مقدار هذه الضريبة ٥٪ وقد تم استثناء عدد من المنتجات منها (كالأغذية الأساسية والخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم). وقررت حكومة المملكة زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من ٥٪ إلى ١٥٪ وذلك ابتداء من تاريخ ١ يوليو ٢٠٢٠م.
الشخص	أي شخص طبيعي أو اعتباري تقر له أنظمة المملكة بهذه الصفة.
الإدراج	إدراج أسهم الشركة في السوق الرئيسية وفقاً لقواعد الإدراج.

المصطلح	التعريف
المساهم	مالك أو حامل الأسهم اعتباراً من أي وقت محدد.
مجلس التعاون الخليجي	مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية (التي تعرف سابقاً بالهيئة العامة للزكاة والدخل).
برنامج نطاقات	هو أحد البرامج التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وهو برنامج لتحفيز المنشآت على توظيف السعوديين، تم اعتماده بموجب القرار رقم (٤٠٤٠) وتاريخ ١٣/١٠/١٤٣٢ هـ (الموافق ١٠/٠٩/٢٠١١ م) المبني على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٠) بتاريخ ١٣/٠٥/١٤١٥ هـ (الموافق ٢٧/١٠/١٩٩٤ م)، ويقيم البرنامج أداء المنشأة على أساس نطاقات محددة (البلاتيني والأخضر والأصفر والأحمر) وفق النشاط والقطاع اللذان تندرج تحتها المنشأة، وما يرد عليه من تعديلات.
الأقساط غير المكتسبة	الجزء من الأقساط المكتتبة الذي يغطي أخطاراً تتعلق بالفترات المالية اللاحقة.

٢- عوامل المخاطرة

ينبغي على المستثمر المستهدف دراسة المعلومات الواردة في هذه النشرة، ولا سيما عوامل المخاطرة أدناه، بعناية قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاكتتاب في الأسهم الجديدة. ولا تشمل المخاطر الوارد وصفها أدناه بالضرورة جميع المخاطر التي قد تواجهها الشركة، حيث قد تكون هناك مخاطر أخرى غير معروفة للشركة في الوقت الحالي، أو التي تعتقد الشركة أنها غير جوهرية والتي قد تحول دون ممارسة عملياتها. قد يؤثر تحقق أي من تلك المخاطر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية وتوقعاتها المستقبلية.

يقر أعضاء مجلس الإدارة أنه، على حد علمهم واعتقادهم، لا توجد أي مخاطر جوهرية أخرى كما في تاريخ هذه النشرة بخلاف ما ذكر في هذا القسم والتي قد تؤثر في قرارات المستثمر المستهدف والمساهمين.

قد يناسب الاستثمار في الأسهم الجديدة فقط المستثمرين القادرين على تقييم مخاطر ومزايا هذا الاستثمار، والذين تتوفر لديهم موارد كافية لتحمل أية خسارة قد تنتج عن هذا الاستثمار. ويجب على أي مستثمر مستهدف، إن كان لديه أية شكوك بخصوص الاستثمار في الأسهم الجديدة، أن يستشير مستشاراً مالياً مرخصاً له من قبل الهيئة في تقديم المشورة فيما يخص أي استثمار من هذا القبيل.

في حال حدوث أي من المخاطر التالية التي تحددها الشركة حالياً على أنها جوهرية، أو أي مخاطر أخرى لم تحددها الشركة أو التي تعتبرها الشركة حالياً غير جوهرية، قد يتسبب ذلك في انخفاض سعر أسهم الشركة في السوق، وقد يؤدي أيضاً إلى خسارة المستثمر المستهدف لاستثماره كاملاً أو لأي جزء منه.

إن المخاطر والشكوك المبينة أدناه غير مرتبة وفقاً لترتيب يعكس أهميتها. كما قد تحدث مخاطر وشكوك إضافية للشركة غير معلومة أو تلك التي تعتبرها الشركة غير جوهرية في الوقت الراهن ويكون لها نفس الآثار أو العواقب الوارد وصفها في هذه النشرة.

١-٢ المخاطر المتعلقة بأنشطة الشركة وعملياتها

١-١-٢ المخاطر المتعلقة بتكبد خسائر كبيرة غير متوقعة نتيجة لأحداث كارثية

تعتبر الأحداث الكارثية بما في ذلك الأعاصير والعواصف والفيضانات والزلازل والأعمال الإرهابية وغيرها من الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي من صنع الإنسان مثل الانفجارات والحوادث الصناعية والحرائق والأوبئة غير قابلة للتنبؤ، سواء بمعدل تواترها أو شدتها. وتدرك الشركة إمكانية وقوع حدث أو أكثر من تلك الأحداث الكارثية التي تنتج عنها خسائر كبيرة، وما من ضمانات على أن الجهود التي تبذلها الشركة للحماية من الخسائر الكارثية، كتنوع محفظة الأعمال، أو استخدام ممارسات اكتتاب مختارة، أو اعتماد نماذج كمية أو الاحتفاظ باحتياطيات حكيمة، ستكون كافية لمواجهة هذه المخاطر.

من الصعب التنبؤ بالآثار النهائي الذي قد يلحق بالشركة نتيجة لحدث كارثي أو أحداث كارثية متعددة، والذي تحدده مجموعة من العوامل تشمل وتيرة الأحداث المسببة للخسائر، وشدة كل حدث، والقيمة الإجمالية للتعرض المؤمن عليه في المنطقة المتأثرة بكل حدث، والتغيرات في قيمة الممتلكات المؤمن عليها، والآثار الناجمة عن التضخم، ومستوى البطالة، وغيرها من الظروف الاقتصادية الناتجة عن كل حدث. بالإضافة إلى ذلك، يجوز أن تصدر الشركة تقديرات أولية لتأثير الأحداث الكارثية، والتي يتم تحديثها فور توافر المزيد من المعلومات، ومن المحتمل أن تشير هذه التوقعات المحدثة إلى تأثيرات أكبر من التأثيرات التي تم تقديرها أولاً.

قد يؤدي وقوع حدث كارثي أو أكثر إلى تكبد خسائر كبيرة غير متوقعة، والذي وقد ينتج عنه تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١-٢ المخاطر المتعلقة بمقدرة الشركة على تنفيذ استراتيجيتها

تعتمد قدرة الشركة على زيادة إيراداتها وتحسين مستوى ربحيتها على مدى تحقيقها لاستراتيجيتها بنجاح. تقوم استراتيجية الشركة على مجموعة من الركائز من بينها: (١) تحقيق سجل أعمال قائم على وفورات الحجم وقادر على مواجهة الخسائر الكبرى واستيعاب النفقات التشغيلية وتوليد دخل من الاستثمارات، و(٢) تعزيز محفظة إعادة تأمين متوازنة ذات تواجد جغرافي واسع النطاق ومزيج متنوع من خطوط الأعمال، مما يضمن تحقيق أرباح فنية مستدامة مع إدارة مخاطر التركيز والتراكم؛ و(٣) تحقيق السلامة المالية التي من خلال رسملة قوية وملاءة مثلى واحتياطيات فنية ومصادر متنوعة للإيرادات وتصنيف ائتماني قوي (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة القسم ٤ "استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية" من هذه النشرة).

تتأثر قدرة الشركة على تنفيذ استراتيجيتها الحالية بعدة عوامل مختلفة تشمل المتطلبات النظامية كمتطلبات رأس المال وخطة السعودية، والتطورات في البيئة التنظيمية التي تخضع لها الشركة، واستقطاب الموظفين ذوي الخبرة والدراية الفنية وقدرات العمل العالية. ففي حال عدم قدرة الشركة على تنفيذ أي جزء من استراتيجيتها لأي سبب من الأسباب، بما في ذلك لأي من الأسباب الوارد وصفها في هذا القسم، قد يكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

كما أن تنفيذ استراتيجية الشركة بنجاح لا يضمن نتائج تشغيلية أفضل. والجدير بالذكر أن الإدارة التنفيذية تقوم بشكل منتظم بمراجعة استراتيجية الأعمال وتقييمها مع مجلس الإدارة. وعليه، قد تقرر الشركة تعليق أو تغيير جوانب معينة من استراتيجية أعمالها، أو اعتماد استراتيجيات بديلة أو إضافية بحسب ما قد تتطلبه البيئة التشغيلية للشركة أو وضعها التنافسي أو أي عوامل أو أحداث أخرى.

٣-١-٢ المخاطر المتعلقة بعملية إدارة المطالبات

يعتمد تسعير منتجات الشركة، وكذلك الاحتياطيات المخصصة للمطالبات، على الفترة النسبية والكفاءة التي سيتم فيها الإحاطة بالمطالبات، ومعالجة المطالبات والدفع مقابلها للوسيط أو المتنازل عن مخاطر التأمين. قد تكون الشركة عرضةً للمخاطر المرتبطة بإدارة المطالبات في حال وجود احتياطيات أو تسويات غير دقيقة أو غير مكتملة للحالات ذات الصلة، أو في حالة تدهور جودة الخدمات المقدمة أو تكبد تكاليف باهظة لمعالجة المطالبات. وقد تضرر هذه المخاطر بسمعة الشركة وتنافسيتها، مما قد يؤدي إلى ضعف قدرتها على الفوز بأعمال جديدة والاحتفاظ بالأعمال الحالية، أو إلى تكبدها تعويضات جزائية. وقد تحدث هذه المخاطر في أي مرحلة من مراحل الدورة العمرية للمطالبات.

في المقابل، يعتمد نجاح وفعالية إدارة المطالبات على عدة أمور من بينها قدرة وسرعة الموظفين على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب بشأن معالجة المطالبات. كما بلغت قيمة مخصص المطالبات تحت التسوية حوالي ٨٢٢,٤٠٤,٨٢٣ ريال سعودي و٨٧٠,٠٠٩,٥٩٤ ريال سعودي و٨٥٥,٤٢١,٨٨٤ ريال سعودي عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م و٢٠٢٣ م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤ م، على التوالي. أما بالنسبة إلى مخصص المطالبات المتكبدة وغير المُبلَّغ عنها، فقد بلغت قيمتها حوالي ٥٣٣,١٢٠,٩٨٦ ريال سعودي و٦٩٨,٥٤٩,٩٤٧ ريال سعودي و٧٦٩,٨٣٧,٠٥٨ ريال سعودي عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م و٢٠٢٣ م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤ م، على التوالي.

قد يؤدي انعدام الكفاءة في إدارة وتسديد المطالبات إلى اتخاذ قرارات خاطئة بشأن التعويض أو بشأن تكوين احتياطي المطالبات أو تسديد المطالبات، كما قد يؤدي إلى زيادة الاحتيال والمعلومات الإدارية غير الصحيحة بشأن الاحتياطي والتسديد. وتنتج عن ذلك مطالبات إضافية وتكاليف ونفقات ذات صلة لمعالجة المطالبات، بالإضافة إلى زيادة المخاطر التي تنطوي عليها المطالبات الفنية أو نماذج التسعير غير الملائمة. هذا وتزيد هذه المخاطر كلما طالت الفترة الممتدة بين تاريخ نشوء المطالبة وتسويتها.

في حال ثبت أن تعامل الشركة الإداري مع المطالبات يفتقر للكفاءة أو الفعالية، أو في حال فرضت على الشركة تكاليف ونفقات تتجاوز المعدلات المتوقعة، قد تضطر الشركة إلى تغيير نماذج التسعير أو زيادة الأسعار، ما قد يؤدي إلى خسارة للأعمال ورفع احتياطيات الشركة للمطالبات الفنية. قد تضرر هذه التكاليف الإضافية أو الآثار الناجمة عن التضخم بربحية الشركة، ما قد يؤثر سلباً وبشكل جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٤-١-٢ المخاطر الائتمانية

تتمثل المخاطر الائتمانية بعدم قدرة طرف على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بأداة مالية مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية يتخلف الأطراف المقابلة، مثل شركات تغطية إعادة التأمين والشركات المتنازلة عن مخاطر التأمين والوسطاء ومصدري الديون، عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشركة بموجب الأحكام والشروط المتفق عليها. لقد وضعت الشركة سياسات وإجراءات لإدارة ورصد المخاطر الائتمانية، ولكن لا يوجد ما يضمن كفاية تلك السياسات والإجراءات. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م، بلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان من عقود إعادة التأمين مبلغ ٣٥,٤٩ مليون ريال سعودي (وبلغ ٧٣,٥٩ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م)، والذي يتعلق بشكل أساسي بالأقساط المدبنة مقابل الخدمات التي قدمتها الشركة بالفعل، يوضح الجدول التالي الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات المالية، وموجودات عقود إعادة التأمين، وعقود إسناد إعادة التأمين في قائمة المركز المالي:

ريال سعودي	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
أرصدة البنك	٨٧,٨٦٥,٥٩٢	٣١,٤٩٦,٩٤٢
الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١٥٤,٤٥٥,٩٨٦	٢٧٢,٦٥٣,٥٤٤
الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٤١,٦٣٢,٦٧٤	١١٩,٩٢١,١٩٥
الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة	١,١٢٧,٣٣٠,٠١٦	١,٠٣٠,١٣٣,٧١٥
موجودات عقود إعادة التأمين	٧٧,٨٣٧,٢٨٧	١٠٥,٠٣٦,٥٥٥
موجودات عقود إسناد إعادة التأمين	٤٣٩,٥٩٣,١٦٧	١٨٩,٢٤٦,٠٧٥
الموجودات الأخرى	٢٢٢,٢٥٣,٩٦٩	١١٥,١٩٨,٧٥٦
الإجمالي	٢,٢٥٠,٩٥٨,٦٩١	١,٨٦٣,٦٨٦,٧٨٢

بموجب الممارسة السائدة في القطاع، تمتلك الشركة ذمم مدينة غير مضمونة من مؤمنين ووسطاء، وتعتمد على هؤلاء الوكلاء والوسطاء من أجل تولي مدفوعاتها. وبلغ رصيد الذمم المدينة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م مبلغ وقدره ٤٧٢,٠٨١,٢٥٩ ريال سعودي وهو يشكل ما نسبته ١٩٪ من إجمالي أصول الشركة، كما بلغ رصيد الذمم المدينة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م مبلغ وقدره ٣٢٢,٧٧٨,٨٢٩ ريال سعودي وهو يشكل ما نسبته ١٢٪ من إجمالي أصول الشركة، وبلغ رصيد الذمم المدينة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٤ م مبلغ وقدره ٣٣٥,٧٨٠,١٠١ ريال سعودي وهو يشكل ما نسبته ١٥٪ من إجمالي أصول الشركة. في حال كانت الشركة عاجزة عن تحصيل المبالغ المستحقة من المؤمنين والوسطاء، ستتكدب الشركة خسائر مالية، والتي قد يكون لها تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك، إن الشركة عرضة للمخاطر الائتمانية المرتبطة بشركات إعادة التأمين فيما يتعلق بترتيبات تغطية إعادة التأمين. فعلى الرغم من أن شركات إعادة التأمين تعتبر مسؤولة عن المخاطر التي تتكدها الشركة بحسب السقف المتفق عليه، تبقى الشركة هي المسؤولة في المقام الأول تجاه عملائها عن جميع المخاطر التي تعيد الشركة التأمين عليها. بناءً على ذلك، فإن ترتيبات إعادة التأمين لا تعفي الشركة من التزامها بتسديد المطالبات، وقد تواجه الشركة مخاطر مرتبطة بشركات إعادة التأمين. نتيجة لذلك، فإن الشركة عرضة لمخاطر تتعلق بقدرتها على استعادة المبالغ من شركات إعادة التأمين، بما في ذلك في حال أي تقصير من جانب شركات إعادة التأمين الرئيسية التي تتعامل معها الشركة نتيجة لاعتراض هذه الشركات على دفع أي مطالبات إعادة تأمين معينة تكون مستحقة بموجب العقد أو العجز عن تسوية أي مطالبة أو أي جزء منها. بالتالي، لا تستطيع الشركة أن تضمن أن شركات إعادة التأمين ستدفع مطالبات إعادة التأمين في الوقت المحدد أو أنها ستدفعها على الإطلاق. بلغت قيمة مخصص الخسائر الائتمانية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م مبلغ وقدره ٨,٢٨١,٧٦٣ ريال سعودي، وبلغت قيمة مخصص الخسائر الائتمانية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م مبلغ وقدره ٥,٠٤٠,٩٨ ريال سعودي، وبلغت قيمة مخصص الخسائر الائتمانية كما في ٣١ مارس ٢٠٢٤ م مبلغ وقدره ٩,٦١٠,٦٤٠ ريال سعودي. وكما في تاريخ هذه النشرة، يجدر بالذكر أنه لا يوجد لدى الشركة ديون غير قابلة للتحصيل. وفي حال عدم استعداد أو عجز شركات إعادة التأمين عن دفع المبالغ المستحقة للشركة بموجب عقود إعادة التأمين، سواء بسبب صعوبات مالية أو نتيجة لأي خلاف حول التغطية بموجب اتفاقية التأمين المبرمة بين الشركة وشركة إعادة التأمين ذات العلاقة، ستتكدب الشركة خسائر غير متوقعة، ما قد يؤثر سلباً وبشكل جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٥-١-٢ المخاطر المتعلقة بالعقود المبرمة مع الأطراف الأخرى

أبرمت الشركة عقوداً واتفاقيات مع أطراف أخرى تعمل في قطاع إعادة التأمين كعقود وساطة التأمين وعقود إعادة التأمين، بالإضافة إلى عقود خدمات أخرى مثل عقود خدمات تقنية المعلومات والعقود الاستشارية. ويخضع أي عقد يتم إبرامه مع أطراف أخرى، باستثناء اتفاقيات إعادة التأمين الداخلية والخارجية، للجنة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة الصادرة عن البنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقاً، وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التأمين أصبحت الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين في المملكة منذ مباشرة أعمالها في ٢٠٢٣ م) والتي بموجبها، يتوجب على شركات إعادة التأمين الحصول على موافقة مسبقة من هيئة التأمين قبل إسناد أي مهام جوهري لشركة إعادة التأمين المعنية. وكما في تاريخ هذه النشرة، أبرمت الشركة عقود إعادة تأمين مع شركة "بروبيتاز كوربورات كابيتال" والتي لرئيس مجلس الإدارة الأستاذ/ عبداللطيف الفوزان مصلحة غير مباشرة فيها، وذلك لعضويته في مجلس إدارة شركة "بروبيتاز برمودا القابضة"، وقد بلغ إجمالي قيمة هذه العقود خلال العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م قيمة ١٢٧,٩٨٦,٦٣٧ ريال سعودي وتم الحصول على موافقة الجمعية العامة عليها بتاريخ ٢٠٢٤/٠٥/١٢ م (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة القسم ٨-١-٢ "المخاطر المتعلقة بالعقود والأعمال مع الأطراف ذات العلاقة" من هذه النشرة).

وتعتمد الكفاءة التشغيلية للشركة وقدرتها على خدمة العملاء بشكل كبير على توفير هذه الأطراف لخدمات مستمرة وموثوقة، لا سيما فيما يتعلق بخدمات تقنية المعلومات، وتسوية المطالبات، والخدمات الاستشارية الإكتوارية. وتعتمد قدرة الشركة على النمو وتلبية حاجات عملائها على قدرتها على الاعتماد على مصادر خارجية فعالة ذات خبرة من أجل تادية عدد من المهام أو توفير خدمات متخصصة. على الرغم من ذلك، ما من ضمان على أن هذه الأطراف ستوفر مستوى الخدمات الذي تتوقعه الشركة. بالإضافة إلى ذلك، لا تملك الشركة أي سيطرة تشغيلية أو مالية مباشرة على مزودي الخدمات الرئيسيين أو الشركاء الخارجيين الذين تستعين بهم، ولا يمكنها التنبؤ بشكل مؤكد بأي إنهاء غير متوقع لأي من عقود الاستعانة بمصادر خارجية. كما تواجه الشركة مخاطر تتعلق بتقلبات معدلات العمولة الخاصة التي تُدفع لشركات التأمين أو الوسطاء مقابل الاكتتاب في الوثائق التأمينية، حيث قد تؤدي التغييرات غير المتوقعة في معدلات العمولة أو شروط الاتفاقيات مع الوسطاء إلى زيادة التكاليف التشغيلية وتقليل هامش الربحية للشركة. بالإضافة إلى ذلك، في حال ارتفاع معدلات العمولة، قد يؤثر ذلك سلباً على تنافسية الشركة في السوق وقدرتها على تحقيق أهدافها المالية. إن عدم القدرة على التحكم في معدلات العمولة الخاصة بشكل فعال قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأداء المالي للشركة وتوقعاتها المستقبلية.

في حال عجزت الشركة أو الأطراف المتعاقدة عن الالتزام بأحكام هذه العقود، أو في حال إقامة أي دعاوى قضائية أو إجراءات مستقبلية وكانت الشركة هي الطرف الخاسر فيها، أو في حال عدم إصدار هيئة التأمين موافقتها وفقاً للجنة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، أو في حال تقلب معدلات العمولة الخاصة، فسيكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١-٦ المخاطر المتعلقة بالعقوبات والجزاءات وتعليق الأعمال من قبل السلطات المختصة

بما أن أعمال الشركة تخضع للوائح وتعليمات متعددة صادرة عن البنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقاً) وهيئة التأمين، وهيئة السوق المالية ووزارة التجارة وتداول وعدد من الوكالات الحكومية الأخرى، فإن الشركة عرضة للغرامات والعقوبات التي قد تُفرض عليها في حال عدم التزامها أو تأخرها في الالتزام بأي من هذه اللوائح والتعليمات. وقد يتم فرض عدد من الغرامات والعقوبات على الشركة من قبل هيئة التأمين وهيئة السوق المالية وغيرهما، بما قد يشمل تعليق جميع أو أي جزء من أعمالها، ما سيؤثر سلبيًا وبشكل جوهري على نتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد تعرضت لغرامات وعقوبات خلال السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و٢٠٢٣م وحتى تاريخ هذه النشرة، وفق الجدول أدناه:

الجهة المختصة	المخالفة	تاريخ المخالفة	قيمة الغرامة	حالة المخالفة
هيئة السوق المالية	افصاح خاطئ - ورد في إعلان الربع الأول ٢٠٢٢م خطأ مطبعي	٢٠٢٢/٠٦/٠٩م	غير مالية	لا يوجد
البنك المركزي السعودي	التأخر في تقديم نتائج إجراءات الاختبار الثانية المتعلقة بالمرحلة الرابعة من خطة التحول للمعايير المحاسبية الجديدة IFRS 14	٢٠٢٢/١١/١٧م	٢٠,٠٠٠ ريال سعودي	مدفوعة
هيئة السوق المالية	التأخر في الاعلان عن تطورات متعلقة بالشركة - عدم التزام الشركة بتوقيت نشر الافصاح عن تشكيل أعضاء لجنة المراجعة	٢٠٢٣/١٢/٢٥م	غير مالية	لا يوجد
هيئة التأمين	التأخر في تقديم نماذج التقارير المالية للتشغيل التجريبي المتعلق بالمرحلة الرابعة من خطة الانتقال إلى المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية IFRS 14	٢٠٢٣/١٢/٣١م	٤٠,٠٠٠ ريال سعودي	مدفوعة
هيئة التأمين	عدم التزام الشركة بطلب الحصول على عدم ممانعة الهيئة الكتابية المسبقة خلال المدة المحددة نظاما قبل نشر القوائم المالية السنوية لعام ٢٠٢٣م	٢٠٢٤/٠٥/٢٦م	١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي	مدفوعة

في حال عدم التزام الشركة بجميع اللوائح والتعليمات الصادرة عن هيئة التأمين، ونظام الشركات ولائحته التنفيذية، وقواعد هيئة السوق المالية ومتطلباتها ولوائحها التنفيذية، وقواعد تداول ومتطلباتها ولوائحها التنفيذية، فقد تكون عرضة للغرامات والعقوبات التي قد تفرضها هيئة التأمين أو هيئة السوق المالية أو أي هيئة أو جهة مختصة أخرى.

٢-١-٧ المخاطر المتعلقة بعدم الحصول على التراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة أو عدم تجديدها

إن الشركة ملزمة بالحصول والحفاظ على تصاريح وشهادات وموافقات تنظيمية مختلفة وضرورية لأنشطتها. تشمل هذه التراخيص على سبيل المثال لا الحصر تراخيص هيئة التأمين، والسجلات التجارية، وتراخيص المنتجات التي تمنحها هيئة التأمين، والتراخيص الصادرة عن هيئة التأمين لفتح نقاط بيع، وتراخيص وزارة البلديات والإسكان، والتصاريح من مديرية الدفاع المدني، وشهادات تسجيل الشركة من وزارة التجارة، وشهادات العضوية في غرفة التجارة، وشهادات تسجيل العلامات التجارية، بالإضافة إلى شهادات السعودية، والشهادات الصادرة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وتخضع أغلبية تراخيص وشهادات الشركة لشروط يجوز بموجبها تعليق أو إنهاء هذه التراخيص والتصاريح والشهادات في حال تخلت الشركة عن الوفاء بالشروط الأساسية المحددة والتقيد بها.

حصلت الشركة على تجديد ترخيص من البنك المركزي السعودي (وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التأمين أصبحت الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين في المملكة منذ مباشرة أعمالها في ٢٠٢٣م) لمزاولة أعمالها بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٠٩م، ويتم تجديد هذا الترخيص كل ثلاث سنوات.

بموجب المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، يحق للبنك المركزي السعودي سحب الترخيص من الشركة:

١. إذا لم تمارس الشركة أنشطتها المرخص لها خلال مدة ستة أشهر من تاريخ إصدار الترخيص.
٢. إذا لم تفي الشركة بمتطلبات نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني أو لائحته التنفيذية.
٣. إذا تبين لهيئة التأمين أن الشركة قد تعمدت تزويدها بمعلومات أو بيانات غير صحيحة.
٤. إذا تبين أن حقوق المؤمن لهم أو المستفيدين أو المساهمين معرضة للضياع نتيجة للطريقة التي تمارس بها الشركة نشاطها.
٥. إذا أفلسَت الشركة.
٦. إذا مارست الشركة الأنشطة بأسلوب متعمد للنصب والاحتيال.
٧. إذا انخفض رأس مال الشركة المدفوع عن الحد الأدنى المقرر أو لم تفي الشركة بمتطلبات الملاءة المالية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.
٨. إذا انخفض النشاط التأميني في فروع التأمين إلى المستوى الذي ترى هيئة التأمين عدم فعالية أدائه.
٩. إذا رفضت الشركة أو أخرت دفع المطالبات المستحقة للمستفيدين بدون وجه حق.

١٠. إذا منعت الشركة فريق التفتيش المكلف من قبل هيئة التأمين عن أداء مهمته في فحص السجلات.

١١. إذا امتنعت الشركة عن تنفيذ حكم نهائي صادر في أي من المنازعات التأمينية.

وفي حال انطبقت أي من الحالات المذكورة أعلاه، سيتم سحب الترخيص من الشركة، وبالتالي لن تتمكن من مواصلة ممارسة أنشطتها بصورة نظامية في المملكة. وسيكون لذلك تأثير سلبي على أعمالها، كما سيؤثر على نتائج عملياتها، ووضعها المالي، وتوقعاتها المستقبلية، وسعر أسهمها في السوق. ونتيجة لذلك، قد يخسر المساهمون استثمارهم في الشركة بالكامل أو أي جزء منه.

في حال عجزت الشركة عن تجديد تراخيصها الحالية أو عن الحصول على أي ترخيص لأي من أعمالها أو في حال تعليق، أو انتهاء صلاحية أو عدم تجديد أي من تراخيص الشركة، أو في حال تجديد هذه التراخيص بموجب أحكام غير ملائمة للشركة، أو في حال عجزت الشركة عن الحصول على أي تراخيص إضافية قد تكون مطلوبة في المستقبل، قد يتسبب ذلك بتعطيل عمليات الشركة ويؤدي إلى تكبدها تكاليف إضافية، ما قد يؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٨-١-٢ المخاطر المتعلقة بالعقود والأعمال مع الأطراف ذات العلاقة

في سياق عملها المعتاد، تتعامل الشركة مع أطراف ذات علاقة وهم بشكل رئيسي كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في الشركة. وتتم هذه المعاملات بناءً على أحكام يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل، وتوافق عليها الإدارة. بلغ إجمالي الرصيد المستحق للأطراف ذات العلاقة حوالي ٧,١ مليون ريال سعودي و٢,٤ مليون ريال سعودي و٢,٤ مليون ريال سعودي، أي ما نسبته ١٪ و ٢٪ و ٢٪ من مطلوبات الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي. من جهة أخرى، بلغ إجمالي الأرصدة المستحقة من قبل الأطراف ذات العلاقة للشركة حوالي ٤٧,٠ مليون ريال سعودي و ٦٦,٦ مليون ريال سعودي و ٨١ مليون ريال سعودي، أي ما نسبته ٢١٪ و ٢٠,٥٪ و ٣,٣٪ من أصول الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١١م تم الحصول على موافقة الجمعية العامة على جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كانت عبارة عن أعمال وعقود بين الشركة وشركة "بروبيتاز كوربرت كابيتال"، والتي بها مصلحة غير مباشرة لكل من رئيس مجلس الإدارة السابق الأستاذ/ هشام بن عبد الملك آل الشيخ، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي السابق الأستاذ/ فهد عبد الرحمن الحصني، وعضو مجلس الإدارة السابق الأستاذ/ جين لوك قيرقين، بصفتهم ممثلين للشركة، وذلك لعضويتهم في مجلس إدارة شركة "بروبيتاز برمودا القابضة" المالكة لشركة "بروبيتاز كوربرت كابيتال" ومصلحة غير مباشرة للأستاذ/ جين لوك قيرقين لعضويته في مجلس إدارة شركة "بروبيتاز كوربرت كابيتال"، وبلغت قيمة تلك التعاملات ١٥٨,٧٠٤,٠٨٥ ريال سعودي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بالإضافة إلى الأعمال والعقود بين الشركة وعضو مجلس الإدارة السابق السيد جين لوك قيرقين والتي فيها مصلحة مباشرة للعضو السابق وهي عبارة عن تقديم خدمات استشارية في مجال إعادة التأمين، والتي بلغت قيمتها ١٨٨,٩٨٣ ريال سعودي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وبتاريخ ٢٠٢٤/٠٥/١٣م تم الحصول على موافقة الجمعية العامة على جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والتي كانت عبارة عن أعمال وعقود بين الشركة وشركة "بروبيتاز كوربرت كابيتال" والتي لرئيس مجلس الإدارة الأستاذ/ عبد اللطيف الفوزان مصلحة غير مباشرة فيها، وذلك لعضويته في مجلس إدارة شركة "بروبيتاز برمودا القابضة" المالكة لشركة "بروبيتاز كوربرت كابيتال"، وبلغت قيمة تلك التعاملات ١٢٧,٩٨٦,٦٣٧ ريال سعودي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

كما تجدر الإشارة إلى أنه كما بتاريخ هذه النشرة، أبرمت الشركة تعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال سنة ٢٠٢٤م، وهي عبارة عن أعمال وعقود بين الشركة وكل من شركة بروبيتاز كوربرت كابيتال والتي لرئيس مجلس الإدارة الأستاذ/ عبد اللطيف الفوزان مصلحة غير مباشرة فيها، وذلك لعضويته في مجلس إدارة شركة "بروبيتاز برمودا القابضة" المالكة لشركة "بروبيتاز كوربرت كابيتال" والتي بلغت قيمتها ٥٥,١٠٧,٩٢٠ ريال سعودي خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤م، وعقود وتعاملات مع الأول للاستثمار والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ / عبدالعزيز البسام مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لعضويته في مجلس إدارة الأول للاستثمار، والتي تحتسب بشكل سنوي على أساس نسبة من إجمالي قيمة أصول المحفظة الاستثمارية للشركة الخاضعة للاستشارة، وسيتم احتساب المبلغ النهائي المستحق للأول للاستثمار بنهاية العام الجاري ٢٠٢٤م، علماً بأنه لم يسبق للشركة التعامل مع الأول للاستثمار في السنوات السابقة. وسيتم عرض هذه التعاملات على الجمعية العامة للموافقة عليها.

يتم تنظيم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بموجب الأنظمة واللوائح السعودية التي ترعى الاضطلاع بهذه المعاملات. وحسب اعتقاد الشركة، تم إجراء هذه المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس تجارية بحتة بموجب سياسات الشركة التي ترعى تعارض المصالح. وقد لا تكون الشركة قادرة على تجديد العقود المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة لدى انتهاء مدتها، حيث أن مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للشركة قد لا توافق على ذلك. بالتالي، في حال عدم عرض المعاملات المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة على الجمعية العامة أو في حال عدم موافقة الجمعية العامة عليها، قد تتعرض الشركة لخطر الاعتراض على تلك المعاملات أو إبطالها. وفي حال إبطال المعاملات الآتية الذكر أو عدم تجديدها، قد لا تتمكن الشركة من إبرام معاملات مماثلة أو بموجب الأحكام نفسها. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب نظام الشركات، يجوز معاقبة أي من أعضاء مجلس الإدارة الذي يخالف موجب الإفصاح عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة له في العقود والمعاملات المبرمة من قبل الشركة بفرض غرامة لا تتجاوز الخمسة ملايين (٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي أو بالسجن لمدة لا تتجاوز الثلاث (٣) سنوات، أو بأي واحدة من هاتين العقوبتين. وفي حال عدم إبرام أي معاملات على أسس تجارية في المستقبل، أو في حال عدم عرض هذه المعاملات على الجمعية العامة أو عدم موافقة الجمعية العامة عليها، قد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٩-١-٢ المخاطر المتعلقة بالاعتماد على الموظفين الرئيسيين

تعتمد الشركة بشكل كبير على الخبرة والدراية الفنية وقدرات العمل التي يتمتع بها موظفوها، بمن فيهم أعضاء الإدارة العليا، وموظفي المبيعات الرئيسيين، والخبراء الأكتواريين، والموظفين المعنيين بخدمة العملاء، والأمن الإلكتروني، والاكتتاب وإدارة المطالبات، والحفاظ على العلاقات مع العملاء. وبالتالي، يعتمد نجاح الشركة إلى حد كبير على قدرتها على الاحتفاظ بفريق إداري وموظفين رئيسيين من ذوي الكفاءة، وإيجاد بدائل في حال مغادرتهم الشركة وتوظيف موظفين مؤهلين وتحفيزهم.

بالإضافة إلى ذلك، إن المنافسة على الموظفين الذين يتمتعون بمستويات عالية من الخبرة حادة في قطاع إعادة التأمين السعودي. ومن أجل الحفاظ على أصحاب المهارات والكفاءات، قد تحتاج الشركة إلى تقديم مكافآت أعلى أو منافع أخرى، ولكنها تبقى غير محصنة في وجه أي تأثير سلبي قد يطرأ أعمالها نتيجة لخسارة أو فصل أي من الموظفين الرئيسيين.

وفي حال عجزت الشركة عن الاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين أو توظيف موظفين مؤهلين جدد من أجل دعم نمو أعمالها، قد يكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٠-١-٢ المخاطر المتعلقة بسوء سلوك الموظفين وارتكاب الأخطاء

قد لا تتجشع الشركة دائماً في منع موظفيها من ارتكاب أي سوء سلوك، كممارسة الأنشطة غير القانونية، أو سوء استخدام المعلومات أو اللوائح، أو الإفصاح عن المعلومات السرية، أو المساهمة في نشر معلومات مضللة أو عدم الامتثال للوائح الداخلية، ما قد يؤدي إلى تكبد الشركة خسائر أو عقوبات أو أعباء مالية. وقد يُعَرَّض أي سوء سلوك من هذا القبيل الشخص المعني لإجراءات أو لإنهاء عقد العمل المبرم معه نتيجة لانتهاك أحكامه. وقد تؤثر أي غرامات، أو عقوبات، أو مطالبات على ربحية الشركة. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر الدعاوى السلبية بشأن سوء سلوك الموظفين على سمعة الشركة وإيراداتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١١-١-٢ المخاطر المتعلقة بالحصول على التمويل الكافي

تعتمد قدرة الشركة على تأمين التمويل لأعمالها على عوامل متعددة، بما في ذلك قدرتها على الحصول على الموافقات التنظيمية، وعلى وضعها المالي وملاءتها الائتمانية. علماً بأن لدى الشركة قرض بهامش الدائن يبلغ ٥٦,٧٩٧,٠١٩ ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٤م. فإذا احتاجت الشركة في المستقبل إلى الحصول على تمويل إضافي من أجل توسيع نطاق أنشطتها ومنتجاتها، أو تعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، أو تحسين ملاءتها، قد تواجه صعوبات في الحصول على موارد التمويل الكافي، وفي حال حصلت على هذا التمويل، قد يكون مقابل تكاليف أعلى وبموجب شروط غير ملائمة. وفي حال احتاجت الشركة إلى زيادة رأس مالها للحصول على التمويل الإضافي، قد تنخفض نسبة ملكية المساهمين الحاليين. وبالتالي، فإن أي مشاكل في الحصول على التمويل الكافي قد يكون لها تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٢-١-٢ المخاطر المتعلقة بالاستثمارات

تلتزم الشركة بالتعليمات الواردة في نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية ولائحة الاستثمار الصادرة عن البنك المركزي السعودي وسياسة الاستثمار الخاصة بالشركة، وتم الحصول على موافقة البنك المركزي السعودي على سياسة الاستثمار الخاصة بالشركة. تتأثر عمليات الشركة ونتائجها بأداء محفظتها الاستثمارية المحلية والدولية، بما فيها المبالغ النقدية لدى المصارف، والإيداعات قصيرة الأجل، وصناديق الاستثمار المقيمة بالريال السعودي والمسجلة في السوق المالية، والسندات والصكوك، والمحافظ الاستثمارية والتقديرية. وبلغت قيمة المحفظة الاستثمارية للشركة ١,٥٧٨,٥٦٥,١٨٤ ريال سعودي و ١,٧٨٢,١٤٨,٦٨٣ ريال سعودي و ١,٥٩٩,٣٢٠,٦٧٠ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي. وتعتبر النتائج الاستثمارية عرضة لمجموعة من المخاطر الاستثمارية، بما فيها المخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية العامة، وتقلبات السوق، وتغير معدلات الفائدة، والمخاطر المرتبطة بالسيولة والائتمان، بالإضافة إلى الظروف السياسية. وإن عجز الشركة عن تحقيق التوازن بين محفظتها الاستثمارية وملاءمتها من جهة والتزاماتها المالية من جهة أخرى قد يرغم الشركة على تسهيل استثماراتها في أوقات أو مقابل أسعار غير ملائمة. وتخضع المحفظة الاستثمارية لقيود تنظيمية ولعدم توفر بعض المنتجات المالية المعينة، مثل المشتقات المالية، ما قد يحد من العائدات على الاستثمار. وتتطلب إدارة هذه الاستثمارات أيضاً نظام إداري فعال وقدرة صلبة على اختيار وتنويع الاستثمارات العالية الجودة. وقد يؤدي عجز الشركة عن القيام بذلك إلى خفض العائدات على الاستثمارات، ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٣-١-٢ المخاطر المتعلقة بعدم كفاية المخصصات واحتياطيات المطالبات

تعتمد النتائج المالية للشركة إلى حد كبير على مدى توافق المطالبات الفعلية التي تتلقاها مع الافتراضات التي تعتمد عليها الشركة في تحديد أسعار منتجاتها وإنشاء احتياطياتها. بالتالي، تواجه الشركة مخاطر عدم كفاية احتياطياتها لتغطية المطالبات الفعلية التي تتلقاها.

إن الشركة ملزمة بتجنيد مخصصات لتغطية والوفاء بمسؤولياتها المالية بموجب اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ IFRS. يتم تقدير حجم احتياطيات الشركة بالاستناد إلى الاتجاهات المتوقعة في حجم المطالبات وتوزيعها، بناءً على البيانات المتوفرة في حينه. تُعد عملية تقدير الاحتياطيات الملائمة للمطالبات غير أكيدة بطبيعتها بسبب صعوبة وتعقيد إجراء الافتراضات اللازمة التي يتم احتساب الاحتياطيات بناءً عليها. وعلى وجه الخصوص، تركز هذه التقديرات على توقعات أكتوارية وإحصائية للوقائع والظروف التي تكون معلومة في تاريخ معين وتقديرات الاتجاهات في شدة المطالبات وعوامل متغيرة أخرى، بما فيها نشوء مسؤوليات جديدة والظروف

الاقتصادية العامة، والتي تكون عرضة للتغيير. وبالتالي، تنطوي عملية تقدير الاحتياطيات بموجب وثيقة التأمين على درجة عالية من التقدير وهي عرضة لعدد من المتغيرات.

بلغ إجمالي مطلوبات عقود إعادة التأمين وعقود إعادة التأمين المعاد إسنادها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م ٩٣٢,١ مليون ريال سعودي و ١,٢٨٨,١ مليون ريال سعودي و ١,٠٤٧,٣ مليون ريال سعودي، على التوالي. كما بلغت قيمة مخصص المطالبات تحت التسوية حوالي ٨٢٢,٤٠٤,٨٢٣ ريال سعودي و ٩٠٩,٥٩٤,٠٨٧ ريال سعودي و ٨٧٠,٠٠٩,٥٩٤ ريال سعودي عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي. أما بالنسبة إلى مخصص المطالبات المتكبدة وغير المُبلَّغ عنها، فقد بلغت قيمتها حوالي ٥٣٣,١٢٠,٩٨٦ ريال سعودي و ٦٩٨,٥٤٩,٩٤٧ ريال سعودي و ٧٦٩,٨٣٧,٠٥٨ ريال سعودي عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي. وفيما يلي جدول يبين الزيادة (النقصان) في إجمالي قيمة المخصصات عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م:

ريال سعودي	٢٠٢٢م	٢٠٢٣م	٣١ مارس ٢٠٢٤م
مخصص المطالبات تحت التسوية	٨٢٢,٤٠٤,٨٢٣	٨٧٠,٠٠٩,٥٩٤	٨٥٥,٤٢١,٨٨٤
مخصص المطالبات المتكبدة وغير المُبلَّغ عنها	٥٣٣,١٢٠,٩٨٦	٦٩٨,٥٤٩,٩٤٧	٧٦٩,٨٣٧,٠٥٨
إجمالي قيمة المخصصات	١,٣٥٥,٥٢٥,٨٠٩	١,٥٦٨,٥٥٩,٥٤١	١,٦٢٥,٢٥٨,٩٤٢
الزيادة (النقصان) في إجمالي قيمة المخصصات	-	٢١٣,٠٣٣,٧٣٢	٥٦,٦٩٩,٤٠١

وترتبط زيادة المخصصات بشكل مباشر بزيادة حجم أعمال الشركة، وبشكل عام تؤثر زيادة وانخفاض المخصصات والاحتياطيات على الأداء المالي للشركة، حيث أن زيادة المخصصات تخصم من قائمة الدخل، ونقصانها يؤدي إلى عكس المبلغ في قائمة الدخل..

كما تجدر الإشارة إلى أن الشركة بدأت بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩، بما في ذلك أي تعديلات لاحقة على المعايير الأخرى، اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٣م. أدى تطبيق هذه المعايير إلى تغييرات مهمة في المحاسبة عن عقود إعادة التأمين وعقود إسناد إعادة التأمين والأدوات المالية، ونتيجة لذلك قامت الشركة بتعديل بعض مبالغ المقارنة للسنة السابقة.

التأثير عند التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ في ١ يناير ٢٠٢٣م (ريال سعودي)	
التأثير الإجمالي على حقوق الملكية	٢,٥٧٩,١٧٧
التأثير الإجمالي على مطلوبات عقود إعادة التأمين	١٧,٩٥٢,٣٩١
التأثير الإجمالي على عقود إسناد إعادة التأمين المحتفظ بها	٢٠,٥٣٢,٠٦٨

التأثير عند التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ في ١ يناير ٢٠٢٣م (ريال سعودي)		
القيمة الدفترية الأصلية بموجب المعيار الدولي للمحاسبة ٣٩ (ريال سعودي)	القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (ريال سعودي)	الأثر على الموجودات المالية والمطلوبات المالية
١,٤٩١,٩٧٩,٠٣٤	١,٤٨٩,٦٩٨,٩٧٢	إجمالي الموجودات المالية
لا يوجد تغيير		إجمالي المطلوبات المالية

للمزيد من المعلومات حول أثر التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على المعايير المحاسبية، يرجى مراجعة القسم ٢٢-١-٢ "المخاطر المتعلقة بالتغيرات في السياسات والمعايير المحاسبية الهامة والمعايير الجديدة" من هذه النشرة.

تجدر الإشارة إلى أنه يعتمد حجم احتياطيات الشركة على التقديرات المستقبلية التي قد يتضح أنها غير ملائمة في أي فترة. ففي حال تجاوز المطالبات الفعلية لاحتياطيات المطالبات، قد تحتاج الشركة إلى زيادة احتياطياتها المستقبلية، ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٤-١-٢ المخاطر المتعلقة بتغطية إسناد إعادة التأمين

في إطار استراتيجيتها للتخفيف من المخاطر وإدارة رأس المال، تحتاج الشركة إلى إعادة التأمين على محفظة إعادة التأمين الخاصة بها من خلال ترتيبات إسناد إعادة التأمين المبرمة مع شركات إسناد إعادة التأمين من أجل الحد من مخاطر معينة قد تتعرض الشركة لها، مثل التعرض للمخاطر والخسائر الفردية الناجمة عن الحريق. تنقل الشركة المخاطر التي تغطيها منتجاتها التأمينية إلى شركة إسناد إعادة التأمين بموجب ترتيبات إسناد إعادة التأمين، التي بدورها تطلب أقساط تأمين مقابل تحمل هذه المخاطر. وبلغت الأقساط المكتتبة لمحفظة إعادة التأمين المعاد إسنادها ٥٠٤,٦٨١,٨٤١ ريال سعودي و٤٥٣,١٩٨,٨٥٩ ريال سعودي و١,٠٩٦,٣٤٧,٥٠١ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي.

إن قدرة الشركة على التعاقد مع شركات إسناد إعادة التأمين مقابل تكاليف ملائمة تخضع لعوامل متعددة، والتي تخرج عن نطاق سيطرة الشركة، مثل ظروف السوق التي تحدد توفر وتكلفة خدمات إعادة التأمين الملائمة، بالإضافة إلى استلام المبالغ المستحقة من أي شركات إسناد إعادة التأمين في المستقبل، والقوة المالية التي تتمتع بها شركات إسناد إعادة التأمين. يُعد قطاع إعادة التأمين قطاعًا دوريًا يقتصر بخسائر سوقية كبيرة، ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على تكاليف تغطية إعادة التأمين، وشروط وتوفر إسناد إعادة التأمين، وقدرة شركات إسناد إعادة التأمين على تسديد المطالبات. بالإضافة إلى ذلك، قد يتغير تقبل المخاطر لدى شركات إسناد إعادة التأمين ما قد يؤدي إلى تقلبات في الأسعار أو إلى تغير الرغبة في إسناد بعض المخاطر في المستقبل. وقد تؤدي أي تغييرات تنظيمية إضافية تنطبق على إعادة التأمين إلى انعدام التوافق بين المتطلبات النظامية الخاصة بالشركة والتغطية المتوفرة لشركات إعادة التأمين. ففي حال حصول أي من هذه الأحداث أو في حال حصول تغييرات جوهريّة على تكاليف إعادة التأمين، قد تضطر الشركة إلى تكبد تكاليف إضافية متعلقة بتغطية إعادة التأمين، أو إلى الحصول على خدمة إعادة التأمين بشروط غير ملائمة، أو قد لا تكون قادرة على الحصول على تغطية إعادة التأمين المناسبة. وبالتالي، قد تتعرض الشركة إلى زيادة في المخاطر التي تتحملها ما قد يؤدي إلى زيادة الخسائر.

وفي حال عدم تجديد منتجات وخدمات أي شركة إسناد إعادة التأمين تتعامل معها الشركة لأي سبب من الأسباب، ستواجه الشركة تحديات في إيجاد تغطية بديلة لاتفاقيات إسناد إعادة التأمين السابقة بأسعار مقبولة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الشركة أيضًا عرضة لخسائر إعادة التأمين خلال أي فترة بين انتهاء مدة الاتفاقيات القائمة وبدء أي اتفاقيات بديلة. وفي حال وجود أي تقصير من جانب شركات إسناد إعادة التأمين الرئيسية التي تتعامل معها الشركة، ستكون الشركة عرضة أيضًا لخسائر كبيرة، ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٥-١-٢ المخاطر المتعلقة بتركز تغطية إعادة التأمين

تتعامل الشركة مع ٣٦ شركة تغطية إعادة التأمين للتأمين على محفظة الشركة، وهو ما يعرضها بطبيعة الحال لخطر تخلف هذه الشركات عن السداد. وبلغ عدد الاتفاقيات بشأن حصص المشاركة في تغطية إعادة التأمين ٩ اتفاقيات و ١٠ اتفاقيات و ٨ اتفاقيات، بقيمة إجمالية بلغت ٣٢٢,٩٣٦,٦٣١ ريال سعودي و٤٩١,٦٤٩,٣٢٢ ريال سعودي و٣١٨,٧٢٣,٥٤٩ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي.

ففي حال إعسار أو إفلاس شركات تغطية إعادة التأمين أو في حال مواجهتها أي صعوبات نتيجة لعجزها عن الوفاء بأحكام وشروط الاتفاقيات المبرمة معها، سيؤدي ذلك إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٦-١-٢ المخاطر المتعلقة بالتركز الجغرافي

تقوم الشركة بتلبية احتياجات إعادة التأمين من شركات التأمين في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا ودول أخرى.

وبلغ إجمالي إيرادات إعادة التأمين ٢٥٥,٥٩١,٩٤٦ ريال سعودي من المملكة، ٢٠١,٣١٩,٢٤٥ ريال سعودي من آسيا، ٨٢,٥٣٤,٢٧٠ ريال سعودي من دول الشرق الأوسط الأخرى، ٣٢,٥٠٩,٩٥٣ ريال سعودي من أفريقيا، و٤٢,٥٠٤ ريال سعودي من دول أخرى، على التوالي، أي ما يشكل ٣٦.٧٪، ٢٨.٩٪، ١١.٨٪، ٤.٧٪، و ١٧.٩٪ من إجمالي إيرادات إعادة التأمين للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، على التوالي.

كما بلغ إجمالي إيرادات إعادة التأمين ٢١٦,٨٢٠,٨٨٩ ريال سعودي من المملكة، ١٩٦,٨٧٣,٩٣٥ ريال سعودي من آسيا، ٦٧,٩٥٣,٤٧٧ ريال سعودي من دول الشرق الأوسط الأخرى، ١٦,٣٦٥,٦٠٣ ريال سعودي من أفريقيا، و١٢٩,١٧٣,١٢١ ريال سعودي من دول أخرى، أي ما يشكل ٣٤.٦٪، ٣١.٤٪، ١٠.٨٪، ٢.٦٪، و ٢٠.٦٪ من إجمالي إيرادات إعادة التأمين للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، على التوالي.

وبلغ إجمالي إيرادات إعادة التأمين ٩٤,٦٠٥,٧٦٨ ريال سعودي من المملكة، ٥٤,٢٩٢,٥٧٠ ريال سعودي من آسيا، ٢٥,٥٦٠,٥٨٧ ريال سعودي من دول الشرق الأوسط الأخرى، ٥,٩٦٣,٦١٥ ريال سعودي من أفريقيا، و٢٦,٥٢٣,٤٥٧ ريال سعودي من دول أخرى، أي ما يشكل ٥٠.٧٪، ٢٦.٢٪، ١٢.٤٪، و ٢.٩٪ من إجمالي إيرادات إعادة التأمين للشركة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي.

لإدارة تركيز المخاطر الجغرافية، تراقب الشركة التركيز الجغرافي للمخاطر من خلال تقييم مخاطر متعددة تتم تغطيتها ضمن الموقع الجغرافي نفسه أو من قبل الطرف نفسه. فبالنسبة إلى مخاطر الفيضانات أو الزلازل، يتم تصنيف مدينة بأكملها على أنها موقع واحد. وبالنسبة إلى مخاطر الحرائق وتلك المرتبطة بالمتعلقات، يعتبر المبنى المعين والمباني المجاورة له، والتي قد تتأثر بأي مطالبة واحدة، موقعاً واحداً. وبالمثل، بالنسبة إلى خطر بحري واحد، تعتبر مخاطر متعددة ضمن الرحلة البحرية نفسها خطراً واحداً لدى تقييم تركيز المخاطر. وعلى الرغم من ذلك، بالنسبة إلى المعاهدات التي يتم بموجبها تغطية مخاطر متعددة، فما من حدود لتراكم المخاطر غير المعروفة.

تقيم الشركة تركيز حالات التعرض لخطر تأميني واحد أو لمخاطر تأمينية متراكمة، وتعد وثيقة إعادة التأمين الصادرة عنها من أجل الحد من حالات التعرض للمستويات المقبولة من الشركة. ولكن، وفي حال عجزت الشركة عن رصد تركيز المخاطر بشكل صحيح، فقد يؤدي ذلك إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٧-١-٢ المخاطر المتعلقة بسوء تقدير المخاطر

إن الشركة عرضة للمخاطر المتعلقة بإعداد التقديرات والافتراضات التي تستخدمها الإدارة. فعلى سبيل المثال، تقوم الشركة بتقدير الأقساط التأمينية قبل استلام البيانات الفعلية من الشركات المتنازلة عن مخاطر التأمين، وقد تختلف هذه البيانات عن تقديرات الشركة. فهنا، قد تتأثر الشركة سلباً، على سبيل المثال، إذا كانت الأقساط الفعلية أقل من المتوقعة بينما تظل مستويات المطالبات ثابتة. بالإضافة إلى ذلك، قد يصعب على الشركة تقدير الخسائر، حيث غالباً ما تخضع التقديرات الأولية للشركة لقدر كبير من عدم اليقين والمراجعة المحتملة عند ظهور معلومات جديدة.

علاوة على ذلك، قد يكون لتدهور الأحوال السوقية تأثير سلبي على الافتراضات الأولية التي وضعتها الشركة لإعداد التقارير المالية، ما يمكن أن يؤثر بدوره على احتمالية انخفاض القيمة الحالية للأرباح المستقبلية أو القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات أو تكاليف الاستحواذ المؤجلة أو الشهرة التجارية. وقد تنجم هذه المخاطر والشكوك من التغيرات في الظروف الاقتصادية والوضع المالي للمصدرين والتغيرات في أسعار الفائدة أو هوامش الائتمان واحتماليات التعافي المستقبلية.

وعليه، يعتمد نجاح الشركة على قدرتها على وضع افتراضات وتقديرات دقيقة والتي هي ضرورية من أجل تقييم المخاطر المتعلقة بالأعمال التجارية. فإذا لم تكن افتراضات الشركة وتقديراتها دقيقة وإذا أساءت الشركة تقدير المخاطر التي تحدوها، فقد لا تنجح الشركة في وضع معدلات أقساط تأمينية تكون كافية لتغطية خسائرها، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٨-١-٢ المخاطر المتعلقة بالمطالبات الناشئة

مع تغير الممارسات المتبعة في القطاع وتغير الظروف القانونية والقضائية والاجتماعية وغيرها من الظروف البيئية، قد تطرأ مشاكل غير متوقعة وغير مقصودة تتعلق بالمطالبات والتغطية التأمينية. وقد تؤثر هذه المشاكل سلباً على أعمال الشركة إما باضطرارها إلى زيادة التغطية التأمينية بما يتجاوز الحدود التأمينية التي رغبت الشركة الاكتتاب فيها أو بزيادة عدد المطالبات أو حجمها. وتشمل أمثلة المطالبات الناشئة والمشاكل التي قد تعترض التغطية التأمينية ما يلي:

- التغيرات السلبية في اتجاهات الخسائر.
- التوسع القضائي في تغطية التأمين وأثر النظريات الجديدة للمسؤولية.
- الاتجاه المتزايد للمدعين باستهداف شركات التأمين على الممتلكات والحوادث في الدعاوى القضائية الجماعية المزعومة والمعلقة بمعالجة المطالبات والممارسات الأخرى.
- الدعاوى القضائية المتعلقة بتغير المناخ.
- الاتجاهات نحو وضع معايير بناء أكثر صرامة، ما قد يترتب عليه خسائر أكبر في القطاع فيما يتعلق بتغطية الزلازل بناءً على قيم استبدال أعلى.
- المطالبات بالتعويض عما تم تكبده من خسائر في سياق تغطية الممتلكات.
- الافتقار إلى الشفافية أو الجزم في تفسير الأنظمة واللوائح المعمول بها (بما في ذلك على سبيل المثال، تفسير العقود) في الأسواق الجديدة التي قد تدخلها الشركة.

فمن الصعب التنبؤ بآثار هذه المشاكل وغيرها من المسائل غير المتوقعة التي قد تعترض المطالبات الناشئة والتغطية التأمينية، لكن من الممكن أن تزيد هذه المطالبات من حيث العدد أو الحجم أو كليهما معاً، مما سيضر بأعمال الشركة وسيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٩-١-٢ المخاطر المتعلقة بسياسات الشركات المسندة لمخاطر التأمين

إن نجاح جهود الشركة المبذولة في عمليات الاكتتاب في إعادة التأمين يعتمد جزئياً على السياسات والإجراءات والخبرة التي تتمتع بها الشركات المتنازلة عن مخاطر التأمين التي يبدها اتخاذ قرارات الاكتتاب الأصلية. فإذا لم تقيم الشركات المسندة لمخاطر التأمين المخاطر التي تكتتب بها بشكل صحيح، فقد يدفع ذلك الشركة إلى سوء تقدير المخاطر التي تحملها أو عدم اتخاذ تدابير لتخفيف المطالبات، مما قد يلحق الشركة بخسائر أكبر.

وقد لا تتضح للشركة الافتراضات والنماذج والتقنيات الأخرى التي تستخدمها الشركات المسندة لمخاطر التأمين، كما قد لا تكون هذه الافتراضات والنماذج والتقنيات الأخرى ذات نفع للشركة. فقد تعتمد الشركة مثلاً، في الأسواق الجديدة التي قد تدخلها، على فهم الشركات المحلية المسندة لمخاطر التأمين وتقييمها لمخاطر التركيز وتأثير انقطاع الأعمال المحتمل. علاوة على ذلك، قد لا تكون البيانات التي تتلقاها الشركة حديثة بالقدر اللازم.

ففي حال لم تُحَكِّم الشركات المسندة لمخاطر التأمين تقييم المخاطر التي تكتتب فيها أو لم تزود الشركة بالبيانات المناسبة في الوقت المناسب، فقد يدفع ذلك الشركة إلى سوء تقييم المخاطر التي تعيد تأمينها وقد لا تكون الأقساط المتنازل عنها للشركة كافية للتعويض عن تلك المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، إن اعتماد الشركة على قرارات الاكتتاب التي تتخذها الشركات المسندة لمخاطر التأمين يزيد من الشكوك حول كفاية احتياطات الشركة. كما يمكن أن يزيد تعرض الشركة للمطالبات بسبب فشل الشركات المسندة لمخاطر التأمين في اتخاذ تدابير فيما يتعلق بسياساتها الأساسية الهادفة للتخفيف من تعرضها المباشر لهذه المطالبات. وعليه، سيؤثر ما تقدم ذكره بشكل جوهري وسلب على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١-٢ المخاطر المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ

قد تندمج الشركة في المستقبل مع شركات أخرى أو تستحوذ على شركات أخرى لضمان قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها السوقية أو التوسع خارج مناطق عملها الحالية. ويمكن إجراء أي عملية اندماج أو استحواذ محتمل من أجل استخدام موارد الشركة بطريقة أكثر كفاءة وتعزيز وفورات الحجم وزيادة الخبرة الفنية داخل الشركة. ومع ذلك، فإن الفوائد المتوقعة من مثل هذه العمليات قد لا تتحقق كما توقعت الشركة من حيث الحجم أو التوقيت. وقد لا تتحقق أوجه التآزر المتوقعة، وقد تكون تحسينات الإيرادات ووفورات التكلفة أقل حجماً من المتوقع، كما قد لا تلبى الموارد المستحوذ عليها التوقعات التي تتطلب بدورها استثمارات كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر آخر يتمثل في تحول تركيز الإدارة والموارد الأخرى المخصصة لإدارة أعمال الشركة الحالية إلى مشاريع الدمج والتكامل الخاصة بالأعمال التي تم الاستحواذ عليها حديثاً. ولا يمكن للشركة أن تضمن أن دمج أي من هذه الأعمال سيعود بمنافع كافية لتبرير النفقات التي تكبدتها الشركة أو تلك التي ستكبدتها في إجراءات إتمام الصفقة.

فضلاً عن ذلك، من المحتمل أن تنطوي عمليات الاندماج والاستحواذ على مخاطر أخرى، مثل عدم أداء الأعمال المستهدفة على النحو المتوقع عقب إتمام عملية الاندماج أو الاستحواذ، والخسارة المحتملة للموظفين الرئيسيين في الأعمال المستهدفة فضلاً عن الأحداث أو الالتزامات غير المتوقعة المرتبطة بها (بما في ذلك المخاطر الأخرى الكامنة في عملية دمج أنظمة الأعمال ذات الصلة). وقد تكبد الشركة أيضاً تكاليف كبيرة على الصفقة، منها التكاليف الإدارية والأتعاب القانونية والتكاليف الاستشارية الأخرى، أو المصاريف المتعلقة بعملية الدمج والتكامل، أو المصاريف المرتبطة بالتخلص من المرافق أو الأصول المكررة. وقد لا تقوم الشركة بتقييم دقيق للقيمة والمطلوبات ونقاط القوة والضعف الكامنة في عملية الاستحواذ أو حتى تقييم أهداف الاستثمار. لذا، فإن أي عملية اندماج أو استحواذ من المحتمل أن تتم في المستقبل، يمكن أن تؤثر على أداء الشركة وعلى ملف المخاطر المعرضة لها. وقد يكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١-٢ المخاطر المتعلقة بالإلغاء أو عدم التجديد من قبل الشركات المسندة لمخاطر التأمين

تعمل الشركة في سوق تستخدم فيه المنافسة، وبما أن مدة الاتفاقيات المبرمة بين الشركة والشركات المتنازلة عن مخاطر التأمين عادةً ما تكون قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل حيث أن المدد تتراوح بين سنة (١) واحدة إلى عشرة (١٠) سنوات، فقد لا تتمكن الشركة من ضمان تجديد هذه الاتفاقيات في المستقبل. وفي حال تم إلغاء هذه الاتفاقيات المبرمة مع الشركات المتنازلة عن مخاطر التأمين أو لم يتم تجديدها، فسوف يؤثر ذلك سلباً وجوهرياً على مستوى الأقساط المكتتبة للشركة في المستقبل، ما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١-٢ المخاطر المتعلقة بالتغيرات في السياسات والمعايير المحاسبية الهامة والمعايير الجديدة

تواجه الشركة مخاطر مرتبطة بالتغيرات في السياسات والمعايير المحاسبية الهامة، بالإضافة إلى إصدار معايير محاسبية جديدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) أو الهيئات الدولية المعنية. يشمل ذلك تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ (IFRS ١٧) المتعلق بعقود التأمين، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS ٩) المتعلق بالأدوات المالية. قد يؤدي تطبيق هذه المعايير إلى تعديل في كيفية إعداد القوائم المالية أو قياس وتسجيل المعاملات المالية، مما قد يؤثر بشكل جوهري على نتائج الشركة المالية ووضعها المالي. في حال لم تستطع الشركة التكيف مع هذه المعايير الجديدة أو تطبيقها بشكل صحيح، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف أو الحاجة إلى إعادة عرض القوائم المالية السابقة، مما قد يؤثر سلباً على أداء الشركة المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١-٢ المخاطر المتعلقة بالمحافظة على متطلبات هامش الملاءة المالية

حسب متطلبات اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فيما يختص بالمحافظة على هامش الملاءة المالية والذي يقتضي الحفاظ على هامش ملاءة مالية بنسبة ١٠٠٪ كحد أدنى. بلغ هامش الملاءة المالية للشركة ٢٩١٪ و ٢٢٤٪ و ١٩٩٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٣١ وديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي. ووفقاً لللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، في حال أصبح هامش الملاءة الفعلي ما بين ٧٥٪ إلى ١٠٠٪ من الهامش المطلوب، يتعين على الشركة استعادته إلى ١٠٠٪ خلال الربع التالي. وفي حال بقي هامش الملاءة الفعلي ما بين ٧٥٪ إلى ١٠٠٪ لربعين متتاليين، أو في حال أصبح هامش الملاءة الفعلي ما بين ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من الهامش المطلوب، فيستعين على الشركة إعداد وتزويد هيئة التأمين بخطة عمل تصحيحية. في حال عدم الالتزام بهامش الملاءة المالية بحسب المتطلبات التنظيمية، يجب على الشركة اتخاذ إجراءات تصحيحية بحسب المادة ٦٨ من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني. وفي حال انخفاض هامش ملاءة الشركة وعدم التزامها بأحكام النظام فيما يتعلق بتصحيح أوضاعها، يحق لهيئة التأمين اتخاذ إجراءات تشمل غرامة لا تزيد عن مليوني (٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (وعند استمرار المخالفة تفرض غرامة لا تزيد عن عشرة آلاف (١٠,٠٠٠) ريال سعودي عن كل يوم تستمر في المخالفة) وسحب الترخيص وغيرها من العقوبات، مما سيؤثر سلباً على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

٢٤-١-٢ المخاطر المتعلقة بسياسات إدارة المخاطر

تقوم الشركة بإعداد سياسات إدارة المخاطر تماشيًا مع اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحة إدارة المخاطر الصادرة عن هيئة التأمين. وفي حال قصور الشركة من تنفيذ السياسات وتحديثها على النحو الواجب أو قد تعجز الإدارة عن تحديد المخاطر وتقييمها في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يعرض الشركة لمخاطر متنوعة، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، عدم الالتزام بنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، والذي قد يؤدي إلى عقوبات مختلفة بموجب النظام قد تصل إلى إلغاء ترخيص الشركة، مما سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢٥-١-٢ المخاطر المتعلقة بتعطّل أنظمة تقنية المعلومات أو خرق التدابير الأمنية

تدعم أنظمة تقنية المعلومات في الشركة كافة جوانب الأعمال، وهي ضرورية لتوفير خدمات الشركة لعملائها. وحيث أنّ قطاع إعادة التأمين يعتمد بشكل كبير على الأنظمة الإلكترونية، فإن ذلك يزيد من تعرّض شركات إعادة التأمين - بما فيها الشركة - لمخاطر القرصنة والهجمات الإلكترونية وكذلك الاختراقات المتعمّدة للبيانات والشبكات والبرمجيات. ونظرًا لتزايد استخدام أنظمة تقنية المعلومات والبيانات في أنشطة الشركة، فإنّ هذه الأنظمة والبيانات معرضة للاختراق أو السرقة أو التعطل أو التسريب أو التعديل أو التدمير من قبل أشخاص غير مصرح لهم أو كيانات تهدف إلى الإضرار بالشركة وبأصولها وموظفيها وما إلى ذلك.

علاوة على ذلك، فإنّ زيادة استخدام الخدمات السحابية لتخزين البيانات قد يؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض الشركة لخطر تعطل نظام تقنية المعلومات بشكل عام. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي أي هجوم إلكتروني على شبكة إعادة التأمين إلى عجز الشركة عن تقديم الخدمات إلى عملائها، ما قد يلحق الضرر بسمعتها ويسبب خسارة في إيراداتها أو يعرضها لعقوبات مالية. بالتالي، فإنّ أي فشل في حماية البيانات أو استخدامها بشكل صحيح قد يؤدي إلى خسارة بيانات العملاء أو الوصول غير المصرّح به إليها.

وتخضع أيضًا أنظمة تقنية المعلومات لدى الشركة لمخاطر خارجية وداخلية أخرى، مثل البرامج الضارة وعبوب الشفريات ومحاولات اختراق شبكة الشركة وعدم توفّر التحديثات أو التعديلات المطلوبة وتسرب البيانات وحوادث أخطاء بشرية، ما يشكل خطرًا مباشرًا على خدمات الشركة وبياناتها. وتشمل التهديدات الأخرى تعطل المعدات والهجوم البدني وسرقة معلومات العملاء والحرائق والانفجارات والفيضانات والطقس القاسي وانقطاع التيار الكهربائي وغيرها من المشاكل التي قد تحدث أثناء عمليات ترقية الشبكات أو إحداث تغييرات رئيسية أخرى، بالإضافة إلى عدم وفاء الموردين بالتزاماتهم المتعلقة بتزويد الشركة بأحدث أنظمة تقنية المعلومات.

وفي حال حصل أي عطل جزئي أو كلي في أي من أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات، فقد تتوقف أنشطة الشركة التجارية أو قد تتأثر بشدّة. كما يمكن لأي خلل في النظام أو حادث أو عملية اختراق أن تعرقل عمليات الشركة أو تؤثر على قدرتها على تقديم الخدمات لعملائها. وبالتالي، سيؤثر ذلك سلبيًا على إيرادات الشركة وعملياتها التشغيلية. كما قد تؤثر هذه الاضطرابات على صورة الشركة وسمعتها وقد تقلل من ثقة عملائها بها، مما يؤدي إلى خسارة بعض العملاء. بالإضافة إلى ذلك، قد تُضطر الشركة إلى تحمل تكاليف إضافية من أجل إصلاح أي ضرر ناجم عن تلك الاضطرابات. وفي جميع تلك الحالات سيكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢٦-١-٢ المخاطر المتعلقة بالمطالبات والمنازعات والدعاوى

قد تتعرض الشركة في سياق عملها المعتاد لقضايا ودعاوى تتعلق بعمليات إعادة التأمين الخاصة بها، وكذلك لنزاعات ومطالبات قضائية مع الغير تتعلق بغطاء إعادة التأمين. ونتيجة لذلك، قد تكون الشركة عرضة لمطالبات نظامية من جانب هيئات وإدارات حكومية وقد تخضع لتحقيقات في سياق الضوابط الجديدة المفروضة على قطاع إعادة التأمين المعمول بها في المملكة. وفي مثل هذه الحالات، لن تكون الشركة قادرة على توقع نتائج تلك المطالبات أو النزاعات أو الدعاوى، أو توقع أثرها المالي عليها.

وكما في تاريخ هذه النشرة، إن الشركة مدعى عليها في دعوى تحكيم واحدة (١) في قطاع إعادة التأمين مرفوعة من شركة أورينتال للتأمين المحدودة تطلب فيها صرف مبالغ بموجب اتفاقية إسناد تأمين متعدد المخاطر (Miscellaneous Accidents Surplus Treaty) مبرمة بدايةً من عام ٢٠١٣م وممتدة حتى تاريخ ٢٠٢٠م، حيث نشأ نزاع حول أحقية تغطية أحد المخاطر المتعلقة بالاتفاقية بمبلغ يقدر بحوالي ٢١,١٨ مليون ريال سعودي وفقًا لإشعار التحكيم المرفوع بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٢١م بحسب قوانين التحكيم في الهند. وكما في تاريخ هذه النشرة لا يزال النزاع قيد النظر من قبل لجنة التحكيم والتي بدأت في البحث في الجوانب الإجرائية والشكلية تمهيداً للنظر في الجانب الموضوعي من ناحية أحقية المدعية في التعويض من عدمه. وقد جنبت الشركة مخصصاً بقيمة ٢٤ مليون ريال سعودي لتغطية دعوى التحكيم. كما أن الشركة ليست طرفاً في أي دعاوى قضائية جوهريّة.

علاوة على ذلك، وبغض النظر عن نتيجة أي دعاوى أو إجراءات قانونية، فقد تتطلب الدعاوى القضائية تكاليف كبيرة بالإضافة إلى تخصيص موارد كبيرة من قبل الشركة للدفاع عن نفسها، مما يؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢٧-١-٢ المخاطر المتعلقة بحماية العلامة التجارية

تعتمد قدرة الشركة على تسويق منتجاتها التأمينية وتطوير أعمالها على استخدام اسمها والعلامة التجارية "إعادة". والجدير بالذكر أن الشركة تملك العلامة التجارية "إعادة" المسجلة لدى وزارة التجارة بموجب الرقم ١٤٤٥٠١٥٢٨٩ بالعنيتين العربية والإنجليزية تحت الفئة ٣٦ الخاصة بخدمات التأمين.

كما أنّ الشركة معرضة لعدد من المخاطر منها الدعاوى، أو سوء سلوك الموظفين، أو حالات العطل التشغيلي، أو نتائج تحقيقات أو إجراءات قانونية، أو سمعة شركاء الشركة أو أحد منافسيها، أو المقالات المنشورة في وسائل الإعلام، أو الدعاية السيئة، والتي سواء كانت صحيحة أو غير

صحيحة قد تؤثر على العلامة التجارية "إعادة" وبالتالي على سمعتها. وقد لا تؤدي استثمارات الشركة الكبيرة في المبادرات التسويقية التي تهدف إلى تعزيز الاعتراف بعلامة الشركة التجارية وسمعتها، إلى الآثار المرجوة. كما قد تتعرض الشركة لضرر محتمل على سمعتها وعلامتها التجارية "إعادة" بسبب ضعف الأداء فيما يتعلق بخدمة العملاء أو عدم رضا العملاء عن المنتجات، الأمر الذي قد يؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢٨-١-٢ المخاطر المتعلقة بالتصنيفات الائتمانية

تعتبر التصنيفات عاملاً مهماً في تحديد الوضع التنافسي لشركات إعادة التأمين. وتقوم وكالات التصنيف الخارجية بتقييم وتصنيف القوة المالية لشركات إعادة التأمين وشركات التأمين، كشركة إعادة. تهدف هذه التصنيفات إلى قياس قدرة الشركة على سداد التزاماتها وتستند إلى المعايير التي وضعها وكالات التصنيف. وتتم التصنيفات سواء عند طلب الشركات أو دون طلب منها.

وكما في تاريخ هذه النشرة، لدى الشركة تصنيف ائتماني بمستوى A٣ مع نظرة مستقبلية إيجابية من وكالة التصنيف الائتماني "موديز"، بينما صُنِّفَت الشركة في المستوى A- مع نظرة مستقبلية مستقرة من شركة ستاندرد آند بورز. ولكن لا يوجد ما يضمن أن وكالة التصنيف الائتماني "موديز" أو "ستاندرد آند بورز" لن تخفضا هذا التصنيف إلى ما دون الحد المتعارف عليه في سوق التأمين، الأمر الذي سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢٩-١-٢ المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات

تقع المخاطر المتعلقة بأسعار الصرف نتيجة للتقلبات التي تشهدها الاستثمارات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وغالبًا ما تواجه الشركات مخاطر الصرف عند تعاملها مع أطراف عالميين واستثمارها أو اكتتابها بعملاتهم الأجنبية. تجدر الإشارة إلى أنه بلغ تعاملات الشركة بالدولار ٩٦,١٠٩,٠١٧ دولار أمريكي و ١٠٣,٥٩٥,٠٧٠ دولار أمريكي و ٩٣,١٠٨,١٢٩ دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي. وبلغت تعاملات الشركة باليورو ٢,٤٤٦,٣١٨ يورو و ٦,٣٢٠,٦٠٤ يورو و ٦,٤٤٩,١٧٨ يورو كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي.

وتتم معاملات الشركة بالعملات المحلية والعملات الأجنبية. وعليه، فإن الشركة عرضة لمخاطر الصرف بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بالاستثمارات أو التزامات الاكتتاب التي تجرى بالعملات الأجنبية. وفي حال قامت الشركة بتحصيل أي مبالغ جراء بيع منتجاتها أو صفقاتها المبرمة مع الأطراف الأجنبية والتي تتم بالعملات الأجنبية، فقد تواجه الشركة مخاطر وتقلبات كبيرة غير متوقعة في أسعار الصرف، ما قد يؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٣٠-١-٢ المخاطر المتعلقة بالسيولة

تستدعي أعمال الشركة أن يتوافر لديها ما يكفي من رأس المال والسيولة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإعادة التأمين، حتى في حالة وقوع حدث أو سلسلة من الأحداث المتوقعة، بما في ذلك الكوارث الشديدة، التي ينتج عنها التزامات بالتغطية التأمينية أو إعادة التأمين.

إن تخصيص الموارد المالية للشركة يغطي احتياجات مختلفة، مثل الالتزامات الناشئة في أعمال إعادة التأمين، والتي قد تشمل على مطالبات كبيرة وغير متوقعة (بما في ذلك المطالبات حال وقوع الكوارث)، وتمويل متطلبات رأس المال وتكاليف التشغيل، ودفع أصل مبلغ الديون والفائدة المترتبة على الديون المستحقة، وكذلك تمويل عمليات الاستحواذ.

بلغت نسب السيولة للشركة ١٠٨٪ و ١٨٣٪ و ١٤١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي. وقد تحتاج الشركة بشكل غير متوقع إلى السيولة في ظل الأحوال السوقية الراهنة. فعلى سبيل المثال، قد تحتاج الشركة إلى السيولة لتغطية الاسترداد المحتمل لاتفاقيات إعادة التأمين أو السداد المبكر للديون أو الترتيبات المشابهة للديون وغيرها من الترتيبات التعاقدية نتيجة لتدهور قوة الشركة المالية بسبب الظروف السائدة في السوق. وبالمثل، قد يتم ربط متطلبات الضمانات الطارئة بالتصنيفات أو بقدرة الشركة على الاستيفاء ببعض اختبارات رأس المال التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تتطلب احتياجات السيولة غير المتوقعة من الشركة زيادة مستويات المديونية في ظروف قد لا يتوفر فيها التمويل المناسب، أو تصفية الاستثمارات أو الأصول الأخرى في أوقات لا تكون فيها الشركة قادرة على تحقيق قيمة عادلة للموجودات، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٣١-١-٢ المخاطر المتعلقة بتغير رأي المستشار الشرعي

تعين الشركة مستشار شرعي متخصص في تنظيم خدمات إعادة التأمين الخاصة بالشركة وتشريعها، وإبداء الرأي الفقهي بشأن خدماتها المقدمة للعملاء، حسب الطلب. لذلك، فإن أي اختلاف في الآراء الشرعية أو الاستفسارات المتعلقة بالالتزامات خدمات الشركة بالمعايير الشرعية المعتمدة مسبقاً قد يؤثر سلباً على معاملات الشركة مع بعض العملاء، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٣٢-١-٢ المخاطر المتعلقة بحوكمة الشركة

صدرت لائحة حوكمة الشركات بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٢٠١٧-١٦-٨) وتاريخ ١٦/٥/١٤٣٨هـ (الموافق ١٣/٢/٢٠١٧م) بناءً على نظام الشركات، وتم تعديلها بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٢٠٢٣-٥-٨) وتاريخ ٢٥/٦/١٤٤٤هـ (الموافق ١٨/١/٢٠٢٣م).

وكما في تاريخ هذه النشرة، تعمل الشركة على تحديث دليل الحوكمة الخاص بها ليتماشى مع كافة المتطلبات الواردة في كل من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة التأمين.

إن الشركة ملتزمة بجميع الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة. ولكن عدم التزام الشركة بأحكام لائحة حوكمة الشركات قد يعرضها لغرامات تفرضها عليها هيئة السوق المالية، ما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية. كما أن الشركة خاضعة لجميع الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة التأمين. وقد تفرض هيئة التأمين غرامات مالية على الشركة في حال عدم تطبيق الشركة - الممثلة بمجلس إدارتها والإدارة التنفيذية - لأفضل ممارسات الحوكمة.

وفي حال عدم التزام الشركة مستقبلاً بكافة الأنظمة والتعليمات الصادرة عن هيئة التأمين، وكذلك بأنظمة وقواعد ومتطلبات هيئة السوق المالية ولوائحها التنفيذية، فقد تتعرض الشركة لغرامات وعقوبات قد تفرضها عليها هيئة التأمين أو هيئة السوق المالية أو أية جهة تنظيمية مختصة أخرى، ما قد يؤثر بدوره وبشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٣٣-١-٢ المخاطر المتعلقة بلوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

تلتزم الشركة حالياً بلوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن هيئة التأمين، وبقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات إعادة التأمين، ونظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحته التنفيذية.

وتوضح هذه اللوائح الإجراءات اللازمة اتخاذها عند قبول أي عميل (أكان فرداً أم شركة)، كما توضح إجراءات العناية الواجبة اللازمة اتباعها، بالإضافة إلى إجراءات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة وغيرها من الإجراءات. وتقوم الشركة حالياً بحفظ المعلومات الخاصة بعملائها عبر أنظمتها الحاسوبية. وعليه، فإن عدم الالتزام بلوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب سيعرض الشركة للمساءلة القانونية وسيؤدي بالتالي إلى فرض غرامات أو عقوبات عليها.

ففي حال عدم التزام الشركة بلوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، سيتم فرض عقوبات على الشركة من قبل الجهات التنظيمية، وقد يؤثر ذلك بالتالي بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٣٤-١-٢ المخاطر المتعلقة بتفشي الأمراض المعدية أو غيرها من المخاوف التي تهدد الصحة العامة

قد يترتب على تفشي مرض من الأمراض المعدية - مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) وفيرس الإنفلونزا (H1N1) ومتلازمة العدوى التنفسية الحادة (SARS) وفيرس كورونا المستجد (COVID-19) - في الشرق الأوسط، أثر سلبي وجوهري على اقتصاد المملكة وعمليات الشركة

وعقب تفشي فيروس كورونا (COVID-19)، قامت الحكومة السعودية باتخاذ تدابير وقائية استجابةً منها لتفشي المرض، منها فرض قيود على السفر أو فرض تدابير الحجر الصحي الإلزامي للمسافرين الدوليين، إضافة إلى فرض قيود على سكان بعض المدن أو المناطق أو المحافظات في المملكة. كما اتخذت إدارة الشركة، حرصاً على استباق تأثير فيروس كورونا (COVID-19) على عملياتها، سلسلة إجراءات احترازية، منها إنشاء فرق وعمليات متخصصة بإدارة الأزمات المستمرة، وذلك حرصاً على صحة وسلامة موظفيها وعمالها والمجتمع ككل. إنما قد تتأثر عمليات الشركة بسبب المطالبات المتعلقة بفيروس كورونا (COVID-19) والمستندة إلى وثائق التأمين على الحياة والحماية ووثائق التأمين ضد انقطاع الأعمال. وحتى الآن، لا تزال عمليات الشركة غير متأثرة إلى حد كبير بالقطاع الطبي حيث قدمت الحكومة تسهيلات لقطاع التأمين من خلال ما وفرته من علاجات مجانية للمرضى المصابين والمتضررين من فيروس كورونا (COVID-19).

بالإضافة إلى ذلك، لقد بلغ إجمالي المطالبات المرتبطة بفيروس كورونا (COVID-19) والواردة إلى الشركة والمتعلقة بأعمال التأمين على الحياة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ١٥,٤٩ مليون ريال سعودي. وتعد المطالبات المتعلقة بفيروس كورونا والواردة إلى الشركة بموجب وثائق التأمين ضد انقطاع الأعمال غير جوهريّة، وتواصل الشركة مراقبة مدى تعرضها للمخاطر، بما في ذلك (١) مدى التأثير التشغيلي على أعمالها، و(٢) مدى عواقب تدهور الأوضاع الاقتصادية الكلية أو التباطؤ في التدفقات الخاصة بالأفراد والسلع والخدمات، لا سيما على أحجام الأعمال الجديدة، و(٣) مدى تأثير تغطية إعادة التأمين بما في ذلك إسناد أعمال إعادة التأمين، و(٤) مدى التغيير في أسعار الأصول وفي الأوضاع المالية.

وفي حال ظهرت أي حالة تفشٍ أخرى لفيروس كورونا أو لأي مرض معدٍ آخر، فسيصعب تقدير حجم الآثار التي ستخلفها هذه الأمراض على اقتصاد المملكة وعلى العمليات التجارية التي تقيّمها الشركة. ومن المحتمل أن يكون لأي تدابير هادفة إلى احتواء المرض (كتلك المذكورة أعلاه) تأثير سلبي وجوهري على الاقتصاد وعلى ثقة المستثمرين والأعمال التجارية إلى حد يصعب التنبؤ به. وسيكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٣٥-١-٢ المخاطر المتعلقة بتهديدات الأمن السيبراني

مع تطوّر العمليات الرقمية، تدرك الشركة أنّ الأمن السيبراني بات بمثابة عامل خطر أساسي من شأنه أن يؤثر على سلامة العمليات وسرية البيانات والاستقرار المالي. وفي هذا السياق، تلتزم الشركة ببروتوكولات أمن سيبراني صارمة تتماشى مع إطار عمل الأمن السيبراني الخاص بهيئة

التأمين الذي وُضِعَ لحماية البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي والذي ينص على ممارسات شاملة لإدارة المخاطر تشمل التقييم المنتظم للأمن السيبراني، واتخاذ تدابير أمنية صارمة، واتباع استراتيجيات للاستجابة السريعة للحوادث السيبرانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة ملتزمة بالتقيد بإرشادات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني التي تحدد الضوابط الأساسية لحماية الأمن السيبراني الوطني وتقليل مخاطر التهديدات السيبرانية. وعليه، فإن أي عطل يُصيب أنظمة الشركة أو أي اختراق لها يمكن أن يؤثر بشكل سلبي وجوهري على أداء الشركة التشغيلي ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٣٦-١-٢ المخاطر المتعلقة بإدارة استمرارية الأعمال

وضعت الشركة إستراتيجية مخاطر إدارة استمرارية الأعمال بطريقة مفضلة ومُحكمة لتعزيز المرونة في عمليات الشركة التشغيلية والحفاظ على العمل المتواصل في أوقات الأعطال غير المتوقعة. ولاستيفاء المتطلبات التنظيمية لهيئة التأمين، وضعت الشركة إطاراً شاملاً لإدارة استمرارية الأعمال يتضمن استعادة القدرة على العمل بعد حدوث كوارث، والتخطيط لاستمرارية الأعمال، وبروتوكولات إدارة الأزمات. ويهدف إطار العمل هذا إلى تقليل الوقت التي قد تستغرقه الاضطرابات التشغيلية وآثارها المالية. في حال فشل الشركة في إدارة مخاطر استمرارية الأعمال بشكل فعال، فقد يؤدي ذلك إلى اضطرابات كبيرة في العمليات التشغيلية وانتكاسات مالية وتراجع بثقة أصحاب المصلحة، مما يؤثر سلباً على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٣٧-١-٢ المخاطر المتعلقة بالمسؤولية البيئية

تتطلب الهيئة العامة للأرصاء وحماية البيئة من الشركات الحفاظ على السلامة البيئية، بما في ذلك الهواء والماء. وعليه، فإن أي مخالفة لهذه المتطلبات ستعرض الشركة لعقوبات وغرامات وتكبدها تكاليف إزالة هذه المخالفات، كما أن تكرار هذه المخالفات خلال سنة من تاريخ صدور قرار العقوبة السابقة نهائياً قد يؤدي إلى مضاعفة العقوبة أو سحب التراخيص الممنوحة للشركة من الجهات المعنية، وسيكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على استمرارية أعمال الشركة، مما سيؤثر جوهرياً على نتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية وسعر أسهمها.

٣٨-١-٢ المخاطر المتعلقة بالسمعة

تعد سمعة الشركة أمراً بالغ الأهمية للحصول على ثقة عملاء الشركة الحاليين والمستقبليين، ويمكن أن تتضرر سمعة الشركة في المستقبل نتيجة عدة عوامل تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تراجع نتائجها المالية أو تعديلها أو الإجراءات القانونية أو النظامية ضد الشركة أو سلوك أحد موظفيها الذي قد يتسبب في إخلال الشركة بالمتطلبات النظامية المعمول بها، وبالتالي فإن المعلومات والإخبار المرتبطة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة قادرة أن تضر بسمعتها، وقد تفقد الثقة في استخدام الشركة كموفر لخدمة إعادة التأمين، وسيؤدي تضرر سمعة الشركة إلى التأثير سلباً على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وربحية سهمها وتوقعاتها المستقبلية.

٣٩-١-٢ المخاطر حديثة المنشأ

تواجه الشركة تهديدات محتملة من المخاطر الناشئة التي تتميز بعدم الوضوح والتطور السريع. هذه المخاطر، المدفوعة بالتقدم التكنولوجي والتطورات التنظيمية والتحولات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية والسياسية، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الاستقرار التشغيلي والاستراتيجي والمالي للشركة. تشمل الأمثلة على ذلك التهديدات السيبرانية، وتغير المناخ، والتوترات الجيوسياسية، التي يمكن أن تعطل عمليات الأعمال. وفي حال تحقق أي من المخاطر السابق ذكرها، فسيكون لذلك سلبي وجوهري على أداء الشركة التشغيلي ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٤٠-١-٢ المخاطر المتعلقة بالزكاة

تخضع الشركة للأنظمة واللوائح الزكوية والضريبية في المملكة. ويجنب مخصص الزكاة على أساس مبدأ الاستحقاق، ويتم احتسابه وتحمله على أساس الوعاء الزكوي (والمحتسب طبقاً للآلية التنفيذية لجباية الزكاة). يتم إجراء التعديلات، إن وجدت، على مخصص الزكاة عند الحصول على الربوط من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

بناءً على ما سبق، قامت الشركة بتقديم إقرار الزكاة منذ تأسيسها وحتى نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. وحصلت الشركة على الشهادة الزكوية لكافة السنوات إلى السنة ٢٠٢٣م. وفي أكتوبر للعام ٢٠٢١م أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك الربوط للسنوات ٢٠١٩م و ٢٠٢٠م مع مطلوب إضافي للزكاة وضريبة الدخل بمبلغ ٣,١ مليون ريال سعودي و ٤,٢ مليون ريال سعودي على التوالي. وبالرغم من وجود مخصص كافٍ لتلك الفترات الزكوية السابقة، قامت الشركة بالتقدم بدعوى أمام اللجان الزكوية والضريبة والجمركية للاعتراض على الربوط الصادرة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وصدرت قرارات اللجنة برفض اعتراض الشركة على الربوط للأعوام ٢٠١٩م و ٢٠٢٠م، كما قامت الشركة باستئناف القرارات أمام اللجنة الاستئنافية الأولى للنظر في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل وصدر قرارها برفض استئناف الشركة للأعوام محل الاعتراض. وقامت الشركة بتسجيل مخصص زكاة للسنتين ٢٠٢١م و ٢٠٢٢م بمبلغ ٤,٦ مليون ريال سعودي و ٦,٣ مليون ريال سعودي على التوالي قبيل إصدار الربوط الزكوية لتلك السنوات.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و ٢٠٢٣م، بلغ إجمالي رصيد مخصص الزكاة ما قيمته ١٧,٢١٢,٩٧٨,٤٢ ريال سعودي و ٤١,٢٨٦,١٩١,١٦ ريال سعودي على التوالي، وتم سداد المبالغ المستحقة في الفترة اللاحقة. وبلغ إجمالي رصيد مخصص الزكاة ما قيمته ٤٦,٧٣٠,٥٢٦ ريال سعودي كما بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٤م.

وفقاً للوائح الزكوية المعمول بها حالياً في المملكة، إذا تم تقديم الإقرار الزكوي خلال المواعيد النظامية، فإن فترة التقادم هي خمس سنوات من تقديم تلك الإقرارات، علماً بأنه يمكن تمديد هذه الفترة إلى ١٠ سنوات في الحالات التالية:

- تقديم الإقرار الزكوي بعد الموعد النظامي،
- إذا قُدم الإقرار غير مكتمل أو على غير النماذج المعدة من الهيئة،
- تقديم الإقرار بما يخالف أحكام اللائحة،
- عدم أداء الزكاة الواجبة من واقع الإقرار خلال المدة النظامية.

وللتوضيح، وفي حين أن فترة التقادم النظامية لأغراض ضريبة الدخل والزكاة هي خمس (٥) سنوات في المملكة، إلا أن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لا تطبق فترة التقادم المذكورة على ضرائب الاستقطاع.

٢-٢ المخاطر المتعلقة بالسوق والقطاع

١-٢-٢ المخاطر المتعلقة بالالتزام بالأنظمة واللوائح

تخضع الشركة للأنظمة واللوائح السارية والصارمة في المملكة والتي تخص قطاع إعادة التأمين، بما فيها نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية. وتخضع الشركة أيضاً لإشراف هيئة التأمين، بصفتها الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين في المملكة، بما في ذلك تنظيم السياسات والقواعد والتراخيص والمنافسة ومخصصات الاستثمار ومعايير الخدمة والمعايير الفنية وترتيبات التسوية. وبما أن سوق التأمين السعودي هي سوق ناشئة ودائمة التطور، قد يحد ذلك من مرونة الشركة في الاستجابة للفرص السوقية، وقد يرغمها على تكبد تكاليف سنوية كبيرة من أجل الالتزام بالأنظمة واللوائح المرعية. لا يمكن ضمان عدم تغير الأنظمة السارية أو تغيير تفسير هذه الأنظمة بطريقة قد تؤثر بشكل سلبي وجوهري على نتائج عمليات الشركة. بالإضافة إلى ذلك، في حال عجزت الشركة عن التقيد بالأنظمة واللوائح والتعليمات النافذة، فقد تُفرض عليها عقوبات تنظيمية، تشمل الغرامات، وتعليق العمل، وسحب ترخيصها لممارسة أنشطة التأمين، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أنشطة الشركة ونتائج عملياتها.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع الشركة، بصفتها شركة مدرجة، للأنظمة واللوائح والمتطلبات الصادرة عن هيئة السوق المالية. تُلزم هيئة السوق المالية الشركات المدرجة الالتزام بقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة والتعليمات الخاصة الصادرة عن هيئة السوق المالية وقواعد الإدراج. وتنص هذه اللوائح على التزام الشركات المدرجة بالإفصاح دورياً عن أي تطورات جوهرية ومالية وعن تقارير مجلس الإدارة. كما يجب على شركات إعادة التأمين الإعلان عن نتائجها المالية وفق النماذج المعتمدة من قبل هيئة السوق المالية، والتي يجب أن تضم بيانات واضحة حول الفائض (العجز) في عمليات إعادة التأمين، ناقص العائد على استثمارات حملة وثائق التأمين، وإجمالي الأقساط التأمينية المكتتبة، وصافي الأقساط المكتتبة، وصافي المطالبات المكتتبة، وصافي أرباح (خسائر) استثمارات حملة وثائق التأمين، وصافي أرباح (خسائر) صندوق استثمارات المساهمين، ومقارنة هذه البيانات بالفترة المقابلة ربع السنوية أو السنوية. ويجب أن تكون النتائج المالية السنوية التي يتم نشرها على الموقع الإلكتروني للسوق المالية مبنية على القوائم المالية المراجعة المعتمدة من قبل مراجع الحسابات الخارجي للشركة الذي تعينه الجمعية العامة ويوافق عليه المجلس. وإلى جانب ما تقدم، يجب التقيد بنماذج الإعلانات، المشمولة في التعليمات بشأن إعلانات الشركات عن نتائجها المالية، كما يتوجب على الشركة أن تقدم بياناً يوضح جميع الأسباب والعوامل المؤثرة على أي تغيير في النتائج المالية للسنة المالية الجارية مقابل الفترة المقارنة. للمزيد من المعلومات حول المخالفات التي حصلت عليها الشركة نتيجة لعدم الالتزام باللوائح والأنظمة، يرجى مراجعة القسم ٢-١-٦ "المخاطر المتعلقة بالعقوبات والجزاءات وتعليق الأعمال من قبل السلطات المختصة" من هذه النشرة.

إنّ عدم التزام الشركة بهذه الأنظمة واللوائح والمتطلبات سيعرضها لعقوبات تشمل فرض غرامات وتعليق تداول أسهمها، والتي قد تصل إلى إلغاء إدراج الأسهم في السوق المالية، ما سيكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢-٢-٢ المخاطر المرتبطة بتطبيق نظام الشركات الجديد ولائحة حوكمة الشركات المعدلة

بتاريخ ١٤٤٣/١٢/٠١ (الموافق ٢٠٢٢/٠٦/٣٠م) صدر المرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) بالموافقة على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/٠١ (الموافق ٢٠٢٢/٠٦/٣٠م)، وقد حل هذا النظام محل نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/٠١/٢٨ (الموافق ٢٠١٥/١١/١٠م)، وتبعاً لصدور النظام الجديد، تم تعديل لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بناءً على نظام الشركات الجديد. وتجدر الإشارة إلى إمكانية عدم قدرة الشركة على تطبيق بعض أحكام النظام الجديد واللائحة بالشكل المطلوب نظراً لتغير بعض هذه الإجراءات والمدد ذات العلاقة تطبيقها، كما ونشير إلى المخاطر المحتملة بحصول الشركة على مخالفات وغرامات من هيئة السوق المالية نتيجة لهذه المخالفات، وهو ما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي.

٣-٢-٢ المخاطر المتعلقة بمتطلبات رفع التقارير

بموجب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، تلتزم الشركة بأن تقدم لهيئة التأمين بشكل دوري القوائم المالية والتقارير السنوية التي يتم إعدادها بموجب المعايير المحاسبية المعتمدة، بالإضافة إلى معلومات أخرى مثل عمليات أعمال الشركة العامة وهيكل رأس مالها ومليكتها ووضعها المالي مع بيان سنوي لإجمالي العمولات الطارئة المدفوعة. وقد تخضع الشركة لتدابير تنظيمية، وعقوبات وغرامات في حال

رأت هيئة التأمين أن الشركة لم تلتزم بأي من الأنظمة واللوائح والتوجيهات السارية. وإن أي تخلف عن التقيد بالأنظمة النافذة قد يؤدي إلى فرض عقوبات كبيرة أو فرض قيود جوهرية على قدرة الشركة على ممارسة أعمالها، ما قد يؤثر سلباً وبشكل جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي.

بالإضافة إلى ذلك، قد تُفرض على الشركة عقوبات وغرامات في حالة عدم استيفائها لمتطلبات هيئة السوق المالية وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة والتزامات الإفصاح، ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٤-٢-٢ المخاطر المتعلقة بنمو سوق التأمين وإعادة التأمين

قد لا يتوافق معدل النمو المتوقع لسوق التأمين السعودي مع توقعات الشركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التأثير الذي سيشهده قطاع التأمين وإعادة التأمين في المملكة نتيجة لزيادة عدد المؤمن عليهم، والنمو الاقتصادي، وزيادة عدد السكان في المملكة العربية السعودية، والتطور المستمر في مجال الرعاية الصحية، والتغيرات الديموغرافية، وفتح سوق التأمين وإعادة التأمين في المملكة للشركات الأجنبية، هي جميعها عوامل مستقبلية غير مؤكدة، والتي قد يكون لها تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٥-٢-٢ المخاطر المتعلقة بمحدودية البيانات التاريخية حول السوق

على الرغم من أن مفهوم إعادة التأمين ليس جديداً في السوق السعودية، فلم يخضع هذا القطاع للتنظيم إلا مؤخراً نسبياً. وبالتالي، فإن المعلومات والبيانات التاريخية المطلوبة من أجل تصميم برامج إعادة تأمين بدقة لا تزال في طور التجميع. وعليه، تعتمد شركات التأمين في سياق تقديرها للخصائر وتقييمها للأقساط على التقييمات التي قد لا تكون بالضرورة بالمستوى المطلوب من الدقة والتي تكون غير أكيدة نوعاً ما. بناءً على ذلك، قد يرتفع معدل المخاطر بالنسبة إلى محافظ إعادة التأمين، ما يؤدي إلى تكبد الشركة خسائر، الأمر الذي يؤثر سلباً وبشكل جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٦-٢-٢ المخاطر المتعلقة بنقص الوعي الثقافي بشأن التأمين وإعادة التأمين وأهميتهما

إن تصوّر المجتمع لقطاع التأمين وإعادة التأمين هو عامل رئيسي لضمان نجاح القطاع. كما توجد مخاطر مرتبطة بتصور المجتمع لقطاع التأمين وإعادة التأمين بالإجمال، حيث يرى البعض أن القطاع لا يؤدي دوراً هاماً أو أنه يعمل خارج نطاق الخدمات التي تتوافق مع مبادئ التضامن والالتزام بالشريعة الإسلامية. وقد يخسر المجتمع ثقته بالقطاع، ما قد يؤثر سلباً على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٧-٢-٢ المخاطر المتعلقة بالمنافسة

يعتمد المركز التنافسي الذي تتمتع به الشركة، على الصعيدين المحلي والدولي، على العديد من العوامل، تشمل قوتها المالية، والنطاق الجغرافي لأعمالها، وعلاقاتها التجارية مع عملائها، والأقساط التي تحصلها، وأحكام وشروط وثائق التأمين التي تصدرها، والخدمات والمنتجات التي تقدمها، وقدرة الشركة على تصميم برامج إعادة تأمين تفي بمتطلبات السوق، وسرعة سدادها للمطالبات، وحسن سمعتها، وخبرة وفعالية موظفيها، وقوة حضورها في السوق المحلية.

ففي حال فشل أو عدم قدرة الشركة على التنافس بفعالية في أسواق إعادة التأمين التي تعمل فيها أو فيما يتعلق بالمنتجات التي تقدمها، فقد يتأثر وضعها التنافسي سلباً. وعلى وجه الخصوص، قد تضطر الشركة، بسبب الضغوط التنافسية إلى خفض أسعارها، ما قد يؤثر سلباً على هوامش ربحها ونتائجها المالية ووضعها المالي ومتطلباتها الرأسمالية، أو قد تضطر الشركة إلى خفض حصتها السوقية، ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد توقعات الشركة بشأن النمو المستقبلي على اكتسابها حصة سوقية من منافسين أكبر أو أكثر استقراراً في السوق منها، والذين يملك عدد منهم موارد مالية أكبر، أو سجلاً أطول وأكثر ربحية، أو علاقات أقوى مع كبار الشركاء أو قدرة أكبر على توفير الموارد بالمقارنة مع الشركة.

٨-٢-٢ المخاطر المتعلقة بالحصول على الموافقات لطرح منتجات جديدة أو لتجديد المنتجات الحالية

بموجب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، تكون الشركة ملزمة، من أجل طرح منتجات تأمينية جديدة، بالحصول على موافقة (نهائية أو مؤقتة) من هيئة التأمين قبل تسويق أو عرض أي منتجات جديدة. إن أي تأخير في الحصول على موافقات بشأن منتجات جديدة أو تجديد الموافقات بالنسبة إلى المنتجات الحالية قد يؤدي إلى تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٩-٢-٢ المخاطر المتعلقة بالأحوال الاقتصادية وأوضاع قطاع إعادة التأمين

يعتمد الأداء المالي لشركات إعادة التأمين بصورة كبيرة على الأوضاع الاقتصادية المحلية داخل المملكة، وكذلك على الأوضاع الاقتصادية العالمية التي تؤثر على اقتصاد المملكة العربية السعودية. وقد تؤثر الأحوال الاقتصادية العالمية غير المستقرة والانخفاض الكبير في أسعار النفط على اقتصاد المملكة. وبما أن الأداء الاقتصادي للشركة يرتبط إلى حد ما بتطور الاقتصاد في المملكة والعالم، فقد تتأثر النتائج المالية للشركة بالتغيرات التي قد تحدث، ما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجات الشركة وخدماتها. علاوة على ذلك، فإن اتجاهات الأقساط والمطالبات في أسواق التأمين وإعادة التأمين تعتبر دورية في طبيعتها، كما يمكن أن تؤثر الأحداث غير المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية وارتفاع معدلات التضخم والمنافسة والقرارات القضائية على حجم المطالبات المستقبلية، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على ربحية وعائدات قطاع التأمين وإعادة التأمين.

وسوف يؤثر انخفاض أسعار النفط بشكل كبير على الدخل المحلي والأنشطة الاقتصادية والدخل الفردي، وبالتالي، سوف يؤثر على قدرة العملاء على شراء المنتجات التي تقدمها الشركة، الأمر الذي سيخفض مبيعات الشركة ويؤثر سلباً على وضعها المالي وسيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار الإيجار بسبب العوامل الاقتصادية في المملكة قد يؤدي إلى تصاعد التكاليف التشغيلية للشركة، مما قد يدفعها إلى تغيير موقع فرعها. وعليه، فإن فترة الانتقال إلى الفرع الآخر قد تؤدي إلى تباطؤ في أعمال الشركة إلى أن تنتهي عملية النقل، مما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٠-٢-٢ المخاطر المتعلقة بالقيود على ملكية شركات إعادة التأمين

يضع نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بعض القيود على ملكية الأسهم في شركات التأمين. فوفقاً للمادة (٩) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني والمادة (٣٩) من لائحته التنفيذية، لا يجوز لشركات التأمين وإعادة التأمين الاندماج مع شركات التأمين وإعادة التأمين الأخرى أو تملكها أو السيطرة عليها أو شراء أسهم فيها دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من هيئة التأمين. والتزاماً بالمادة (٣٨) من اللائحة التنفيذية، يجب على الشركة إبلاغ هيئة التأمين عند تملك أي شخص، سواء طبيعي أو اعتباري، ما نسبته ٥٪ أو أكثر في أسهم الشركة من خلال تقرير ربع سنوي تعده الشركة. وينبغي على الشخص نفسه إبلاغ هيئة التأمين وتداول كتاباً بنسبة ملكيته وأي تغيير يطرأ عليها خلال خمسة (٥) أيام من تاريخ حدوث هذا التغيير.

وقد تؤدي هذه القيود، في بعض الحالات، إلى تحجيم قدرة الشركة على استقطاب مستثمرين ماليين واستراتيجيين في حال رفض هيئة التأمين إعطاء موافقتها أو تأخرها في إصدار الموافقة المطلوبة أو فرض شروط لا يمكن للشركة استيفائها، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١١-٢-٢ المخاطر المتعلقة بالأداء الاقتصادي للمملكة

تقع غالبية عمليات الشركة في المملكة، وبالتالي يعتمد أداؤها المالي على الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في المملكة والظروف الاقتصادية العالمية التي تؤثر على اقتصاد المنطقة.

إن تقلب العوامل الاقتصادية، كتوافر الائتمان للمستهلكين وأسعار الفائدة ومعدلات البطالة ومستويات الرواتب ومعدلات الضرائب وتكاليف استهلاك المياه والكهرباء، ورفع الإعانات الحكومية عن بعض المواد سواء بشكل كامل أو جزئي، من شأنها أن تؤثر على الطلب على منتجات الشركة. وفي حال تعذر على الشركة الاستجابة لتغيرات السوق، فستتأثر أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٢-٢-٢ المخاطر المتعلقة بدورة أعمال إعادة التأمين

يشهد قطاع إعادة التأمين على المستوى العالمي تغييرات دورية مع اختلافات كبيرة في النتائج التشغيلية بسبب المنافسة والأحداث الكارثية والظروف الاقتصادية والاجتماعية وعوامل أخرى خارجة عن سيطرة الشركات العاملة في قطاع إعادة التأمين. وقد ينتج عن ذلك فترات منافسة في الأسعار بسبب زيادة العرض، وكذلك فترات يتاح خلالها للشركات الحصول على أقساط أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للزيادة في تكرار وجسامه الخسائر التي تصيب المؤمن لهم تأثير كبير على دورة الأعمال المذكورة. ومن المتوقع أن تتأثر دورة أعمال إعادة التأمين الخاصة بالشركة بطريقة سلبية نتيجة لهذه العوامل، مما سيكون له بدوره تأثير جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٣-٢-٢ المخاطر المتعلقة بالمخاطر السياسية

قد تؤثر الأوضاع السياسية المتوترة في الشرق الأوسط سلباً على اقتصاد المملكة وعلى رغبة عملاء الشركة بتجديد علاقتهم بها، فضلاً عن التأثير على قدرة الشركة على الحصول على عملاء جدد. وكما أن لهذه المخاطر تأثير سلبي على الأسواق المالية، وقد تؤدي إلى تأثير سلبي وجوهري على سعر سهم الشركة وخسارة المستثمرين لكل أو جزء من قيمة استثماراتهم، مما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٤-٢-٢ المخاطر المتعلقة بالالتزام بمتطلبات السعودية ومتطلبات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية برنامج "نطاقات" الذي تم تصميمه لتشجيع الشركات على توظيف المواطنين السعوديين وزيادة نسبة الموظفين السعوديين ضمن القوى العاملة لديها. ووفقاً لهذا البرنامج، يتم قياس التزام الشركة بمتطلبات السعودية مقابل نسبة المواطنين السعوديين ضمن القوى العاملة، مقارنة بمتوسط نسبة السعودية في الشركات العاملة في نفس المجال.

وكما في تاريخ هذه النشرة، بلغت نسبة السعودية في الشركة ٨٠٪، وهي بالتالي مصنفة ضمن النطاق البلاتيني من برنامج نطاقات. ومع ذلك، لا يوجد أي ضمان باستمرار الشركة في المحافظة على نسبة السعودية المطلوبة ضمن المستويات المحددة نظاماً. وقد تتعرض الشركة لعقوبات في حالة عدم التزامها بالقرارات الصادرة في هذا الشأن، بما في ذلك وقف إصدار تأشيرات عمل جديدة للموظفين الأجانب الذين تحتاج إليهم الشركة، أو وقف عمليات نقل كفالة الموظفين غير السعوديين أو استبعاد الشركة من الاشتراك في المناقصات الحكومية، الأمر الذي سيؤثر سلباً على أعمال الشركة ونتائج عملياتها.

١٥-٢-٢ المخاطر المتعلقة بعدم توفر موظفين محليين مؤهلين في قطاع إعادة التأمين

قد لا يفي سوق العمل السعودي باحتياجات الشركة من الموظفين المؤهلين. وفي حال تَعَدَّرَ على الشركة استقطاب موظفين مؤهلين من السوق المحلي، فإنها ستضطر لاستقدامهم من خارج المملكة. ولا تضمن الشركة قدرتها على الحصول على العدد الكافي من تأشيرات العمل اللازمة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة، لاسيما في ضوء متطلبات السعودية، مما سيخلق منافسة شديدة بين شركات إعادة التأمين في المملكة لتدريب وتأهيل كوادرها وتعيين موظفين مؤهلين من السوق المحلية، وهذا ما قد ينتج عنه زيادة في الأجور التي قد تشكل عبء مالي إضافي على الشركة. بالإضافة إلى ذلك، إن عدم قدرة الشركة على استقطاب الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم سوف يؤدي إلى إعاقة تنفيذ استراتيجيتها، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

١٦-٢-٢ المخاطر المرتبطة بوجود رأس مال أجنبي

تخضع ملكية المستثمرين الأجانب في الشركات السعودية لنظام الإستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٢١هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم (٧٤/٢) وتاريخ ١٢/٠٥/١٤٣٥هـ، والتي نصت على عدد من المخالفات والممارسات لأحكام نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية والتي في حال قيام المستثمر الأجنبي بارتكابها فإنه قد يتعرض إلى عدد من العقوبات وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي والتي قد تصل إلى إلغاء ترخيص الاستثمار الأجنبي، وتشكل ملكية المستثمرين الأجانب مانسبته ٦.١١٪ (وفق ملف الشركة على موقع تداول بتاريخ ١٨/١١/٢٠٢٤م) من رأس مال الشركة، ولذلك إن حدوث أو ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي قد يعرض المستثمر الأجنبي لعقوبات تصل إلى إلغاء ترخيصه وبالتالي إلغاء ملكيته في الشركة، وقد يؤثر فقدان المستثمر الأجنبي المعني بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ومركزها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٧-٢-٢ المخاطر المتعلقة بالموظفين غير السعوديين

اتخذت الحكومة السعودية تدابير وإجراءات لتنظيم توظيف الموظفين غير السعوديين وفقاً لنظام العمل وأنظمة الإقامة، وهي تدابير تسعى الحكومة من خلالها إلى اتخاذ إجراءات ضد الشركات والموظفين الأجانب الذين لا يعملون لدى صاحب العمل الذي يكفلهم أو الذين يزاولون أعمال لا تتطابق مع المسمى الوظيفي المدون في إقاماتهم. وبشكل عام، طبقاً لنظام العمل السعودي، لا يسمح للعاملين الأجانب بالعمل لدى أي شركة في المملكة إلا إذا كانوا تحت كفالتهم أو إذا تمت إعارتهم من قبل شركة للقوى العاملة أو إذا كانوا يقدمون خدمات بموجب اتفاقية خدمات صالحة (ضمن نطاق أنشطة صاحب العمل أو الكفيل المرخص لها)، وبكل الحالات بشرط تسجيل ذلك عن طريق نظام أجير. تبلغ رسوم نقل العمالة من شركة إلى شركة أخرى بين ٢,٠٠٠ و ٦,٠٠٠ ريال سعودي (وذلك حسب عدد المرات التي قام فيها الموظف بنقل كفالاته في الماضي). وتتمثل المخاطر المتعلقة بالمتطلبات النافذة بشأن العمالة غير السعودية في فرض الغرامات أو العقوبات مثل إيقاف الأنظمة أو عمليات الاستقدام في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في حال تم مخالفة أنظمة الإقامة ونقل الكفالة وشهادات أجير والإعارة ومهن الإقامة بما يؤثر بشكل سلبي على أعمال الشركة ونتائج عملياتها. وتشتمل العقوبات المفروضة على الشركات المخالفة للنظام لأول مرة بإعارة عاملين أجانب تحت كفالتهم للعمل لدى شركة أخرى دون حصولهم على إشعار أجير على غرامة قدرها ٢٥,٠٠٠ ريال سعودي عن كل عامل مخالف، وتزداد العقوبات في حال تكرار المخالفة.

إنّ تغريم الشركة أو فرض عقوبات عليها في حال عدم التزامها بنظام العمل واللوائح والتعليمات المطبقة بهذا الخصوص قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

١٨-٢-٢ المخاطر المتعلقة بعدم التقيد بمتطلبات الاحتفاظ النظامية والوديعة النظامية

بموجب المادة (٤٠) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، تلتزم شركات التأمين بالاحتفاظ بما لا يقل عن ٣٠٪ من مجموع مبالغ الأقساط التأمينية. وقد سجلت الشركة نسب احتفاظ قدرها ٦٤٪ و ٧٢٪ و ٧١٪ للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، على التوالي. ووفقاً للمادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، يجب أن تبلغ نسبة الوديعة النظامية ١٠٪ من رأس المال المدفوع، ولهيئة التأمين أن ترفع هذه النسبة بحد أقصى إلى ١٥٪ وفقاً للمخاطر التي تواجهها الشركة. وكما بتاريخ هذه النشرة، يبلغ رصيد الوديعة النظامية للشركة ٨٩,١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، أي مايساوي ١٠٪ من رأس مال الشركة.

والتزاماً بأحكام المادة (٢١) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، يجوز لهيئة التأمين فرض غرامة على الشركات التي لا تتقيد بنسب الاحتفاظ المطلوبة، وقد تصل الغرامة إلى مليوني (٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. وبالتالي، في حال لم تتقيد الشركة بأدنى حد من نسبة الاحتفاظ أو في حال عدم إيداعها للوديعة النظامية في حال رفع النسبة المطلوبة من قبل هيئة التأمين، سيتم فرض الغرامة عليها مما سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١٩ المخاطر المتعلقة بضريبة القيمة المضافة

قامت المملكة بإصدار نظام ضريبة القيمة المضافة والذي سري نفاذه بتاريخ ٢٠١٨/٠١/٠١م. وفرض هذا النظام قيمة مضافة بنسبة ٥٪ على عدد من المنتجات والخدمات وذلك حسب ما هو وارد في النظام. كما أقرت الحكومة زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من ٥٪ إلى ١٥٪ بتاريخ ٢٠٢٠/٠٥/١٨م والتي بدأ العمل بها بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠١م. عليه، يتعين على الشركة التكيف مع التغييرات الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة والتي تشمل تحصيلها وتسليمها. إن أي تفسير أو تطبيق خاطئ لنظام ضريبة القيمة المضافة من قبل إدارة الشركة سوف يعرض الشركة لغرامات أو عقوبات أو يؤدي إلى الإضرار بسمعتها، مما سيزيد أيضاً من التكاليف والمصاريف التشغيلية، ويقلل بالتالي من وضع الشركة التنافسي ومستوى الطلب على منتجاتها. وسوف يكون لذلك تأثير على نتائج عمليات الشركة وتوقعاتها المستقبلية.

٢-٢٠ المخاطر المتعلقة بفرض رسوم إضافية أو ضرائب جديدة

تخضع الشركة في الوقت الراهن للزكاة الشرعية وضريبة القيمة المضافة، إلا أنه من الممكن أن تفرض الجهات المختصة رسوماً أخرى أو ضرائب إضافية على الشركات في المستقبل. وفي حال تم فرض ضرائب أو رسوم جديدة على الشركات بخلاف تلك المطبقة حالياً، فقد يؤثر ذلك بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

٢-٢١ المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية

تخضع أعمال الشركة للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية. وقد تكون البيئة التنظيمية التي تعمل بها شركة عرضة للتغيير، كما أن التغييرات التنظيمية الناجمة عن العوامل السياسية أو الاقتصادية أو الفنية أو البيئية قد يكون لها تأثير كبير على عمليات الشركة من خلال تقييد تطوير الشركة وحد زيادة عدد عملائها وعملياتها ومبيعاتها أو زيادة المنافسة في مجال عملها. وقد ترى الشركة ضرورة أو مناسبة تعديل عملياتها من أجل العمل بما يتفق مع تلك الأنظمة، ما ينتج عنه تحمل الشركة لتكاليف إضافية، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي عدم الالتزام بهذه الأنظمة واللوائح إلى فرض عقوبات إدارية أو جنائية على الشركة أو تعليق عملياتها أو إنهائها.

٢-٣ المخاطر المتعلقة بالأسهم الجديدة

١-٣-٢ المخاطر المتعلقة بتوزيع الأرباح

يعتمد توزيع الأرباح على عدة عوامل منها قدرة الشركة على تحقيق الأرباح ووضعها المالي ومتطلبات الاحتياطات النظامية وحدود الائتمان المتوفرة والأوضاع الاقتصادية العامة وعوامل أخرى تخضع لتوصية مجلس الإدارة في إعلان توزيع الأرباح، حسبما يراه مناسباً. ولا تضمن الشركة توافر العوامل التي تمكنها من توزيع الأرباح على مساهميها.

لذلك، ليس هناك ما يضمن إعلان الشركة عن أرباح أو توزيعها في أي وقت بعد الانتهاء من زيادة رأس المال، كما ليس هناك ما يضمن مبلغ الأرباح، إن وجد، الذي ستعلنه الشركة أو توزعه في أي سنة مالية معينة. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك ما يضمن حصول مساهمي الشركة على الأرباح. أخيراً، قد يتم تعديل سياسة توزيع الأرباح من وقت لآخر بعد إتمام زيادة رأس المال، مما قد يؤثر على توافر الأرباح وطريقة توزيعها وتوقيتها.

٢-٣-٢ المخاطر المتعلقة بالسيولة والتقلبات في أسعار الأسهم

قد لا يتمكن المستثمر المستهدف من إعادة بيع الأسهم الجديدة بسعر الطرح أو بسعر أعلى منه، حيث قد يتأثر السعر السوقي لأسهم الشركة بشكل سلبي بعد الطرح، نتيجة عوامل داخل أو خارج سيطرة الشركة، منها على سبيل المثال لا الحصر، تغير النتائج التشغيلية للشركة أو أوضاع السوق أو الأنظمة واللوائح السارية.

ويجب أن يدرك المستثمر المستهدف أن قيمة الاستثمار في الأسهم (بما في ذلك الأسهم الجديدة) قد تنخفض أو ترتفع، وأن السعر السوقي للأسهم قد يكون غير مستقر ويخضع لتقلبات كبيرة بسبب تغير معنويات السوق فيما يتعلق بالأسهم. شهدت أسواق الأسهم، من وقت لآخر، تقلبات كبيرة في الأسعار والكميات، مما أثر على الأسعار السوقية للأوراق المالية ولكن دون التأثير على أداء الشركة أو توقعات أنشطتها. علاوة على ذلك، قد لا تكون النتائج والتوقعات التشغيلية للشركة من وقت لآخر بمستوى توقعات محلي السوق وأوضاع السوق العامة. وقد يؤدي وقوع أي من هذه الأحداث إلى انخفاض في السعر السوقي للأسهم.

٤-٢ المخاطر المتعلقة بالتغيير في ملكية المساهمين الحاليين وانخفاض القوة التصويتية المصاحبة لذلك

١-٤-٢ المخاطر المتعلقة بالتغيير في ملكية المساهمين الحاليين وانخفاض القوة التصويتية المصاحبة لذلك

بعد إتمام عملية زيادة رأس المال، ستخفض ملكية المساهمين الحاليين في الشركة من ١٠٠٪ إلى ٧٦,٩٢٪، أي ما يعادل انخفاضاً بنسبة ٢٣,٠٨٪. لذلك، ستخفض قدرة المساهمين في الشركة على التأثير على القرارات المتخذة نظير انخفاض نسبة حقوق تصويتهم، مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والقرارات الاستراتيجية الأخرى المهمة للشركة. بالإضافة إلى ذلك، ستخفض حصة المساهمين الحاليين من صافي الأرباح، حيث سيتم تقسيمها على عدد أكبر من الأسهم بعد إتمام زيادة رأس المال.

٢-٤-٢ المخاطر المتعلقة بتأثير المستثمر المستهدف

بعد إتمام زيادة رأس المال، ستبلغ نسبة مساهمة المستثمر المستهدف إلى ٢٣,٠٨٪. لذلك، سيكون المستثمر المستهدف قادراً على التأثير على جميع أعمال الشركة التي تتطلب موافقة المساهمين، بما في ذلك القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه أو القرارات الجوهرية المتعلقة بأعمال الشركة أو توزيع الأرباح أو تعديل رأس المال. وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب اتفاقية الاكتتاب، سيكون للمستثمر المستهدف الحق بترشيح ثلاثة (٣) أعضاء جدد لمجلس إدارة الشركة وتعيين عضو واحد من مرشحي المستثمر المستهدف كعضو في اللجنة التنفيذية للشركة (للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى القسم ٨-٢-٣ "شروط المستثمر المستهدف" من هذه النشرة). وقد تختلف مصالح المستثمر المستهدف عن مصالح المساهمين الآخرين في الشركة، ونظراً لقدرة التأثير على قرارات الشركة التي سيتمتع بها المستثمر المستهدف نتيجة زيادة رأس المال، فقد ينتج عن ذلك قيام المستثمر المستهدف من اتخاذ قرارات أو إجراءات معينة قد تحمي مصالح المساهمين الآخرين في الشركة.

٣-٤-٢ المخاطر المتعلقة بانخفاض ربحية السهم نتيجة زيادة رأس المال

تعتمد الأرباح المستقبلية لسهم الشركة على عدة عوامل منها قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والحفاظ على وضعها المالي الجيد واحتياجاتها الرأسمالية والأوضاع الاقتصادية العامة. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي زيادة رأس المال إلى انخفاض في ربحية السهم في المستقبل، حيث سيتم توزيع أرباح الشركة على عدد أكبر من الأسهم نتيجة زيادة رأس المال. وفي جميع الأحوال، لا ينبغي الاعتماد على ربحية السهم المبينة في القوائم المالية، وليس هناك ما يضمن أن ربحية السهم ستستمر بهذه المستويات أو سترتفع، كونها عرضة للتغيير في أي وقت وتعتمد بشكل كبير على الأداء المالي للشركة بعد إتمام زيادة رأس المال.

الموظفون -٣-

١-٣ برامج الأسهم للموظفين القائمة قبل تقديم طلب تسجيل وطرح الأسهم الجديدة الخاضعة لهذه النشرة

لا يوجد أي برامج أسهم للموظفين قائمة قبل تقديم طلب التسجيل وطرح الأسهم الجديدة الخاضعة لهذه النشرة.

٢-٣ ترتيبات تشرك الموظفين في رأس المال

لا يوجد أي ترتيبات تُشرك الموظفين في رأس مال الشركة.

٤- استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية

١-٤ صافي متحصلات الطرح

يقدر إجمالي متحصلات طرح الأسهم الجديدة بقيمة ٤٢٧,٦٨٠,٠٠٠ ريال سعودي، سيتم تخصيص جزء منها بمبلغ قدره ٨,٧٠٠,٠٠٠ ريال سعودي (غير شامل ضريبة القيمة المضافة والتي لن يتم دفعها من متحصلات الطرح، وسيتم دفعها من موارد الشركة) لتسوية جميع المصاريف المتعلقة بالطرح، والتي تشمل أتعاب المستشار المالي والمستشار القانوني ومراجع الحسابات والمصاريف الأخرى المتعلقة بالاكتتاب. وعليه سيبلغ صافي متحصلات الطرح مبلغاً قدره أربع مائة وثمانية عشر مليوناً وتسعمائة وثمانون ألف ٤١٨,٩٨٠,٠٠٠ ريال سعودي. والذي سيتم استخدامه لدعم خطط الشركة المستقبلية وتعزيز قاعدة رأس مال الشركة وملاءتها المالية وتحسين قدرات الشركة التشغيلية من خلال استخدام صافي متحصلات الطرح في زيادة الوديعة النظامية والاستثمار المالي.

ستقوم الشركة بالإفصاح للجمهور على موقع السوق السعودية (تداول) عند وجود اختلاف بنسبة ٥% أو أكثر بين الاستخدامات الفعلية لمتحصلات الطرح مقابل ما تم الإفصاح عنه في نشرة الإصدار هذه فور علمها بذلك، وذلك وفقاً للفقرة (و) من المادة الثانية والسبعين (٧٢) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

٢-٤ استخدام صافي متحصلات الطرح

سيتم استخدام صافي متحصلات الطرح بشكل رئيسي لدعم أنشطة الشركة، والاستفادة من فرص النمو المحلية وتعزيز قاعدة رأس مال الشركة وملاءتها المالية والحفاظ على تصنيفها الائتماني، علماً بأن جميع شركات التأمين العاملة بالمملكة تزاوّل نشاطها وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة التي تصدر من قبل هيئة التأمين من وقت لآخر.

وبشكل أساسي سيتم استخدام صافي متحصلات الطرح في زيادة الوديعة النظامية والاستثمار المالي للشركة، والذي بدوره يهدف إلى (١) تعزيز قاعدة رأس المال ودعم الملاءة المالية، (٢) تمكين فرص الاكتتاب والنمو، و(٣) تحسين القدرات التشغيلية.

تعزيز قاعدة رأس المال والملاءة المالية:

من المتوقع أن تسهم زيادة رأس المال بتقوية القاعدة الرأسمالية للشركة ودعم ملاءتها المالية من خلال تعزيز كفاية رأس المال والسيولة لديها، مما بدوره يساهم بالحفاظ على تصنيف ائتماني ومركز مالي قوي للشركة.

دعم فرص الاكتتاب والنمو:

تتطلع الشركة للاستفادة من فرص النمو المحلية من خلال رفع حصتها السوقية وتطلع الشركة أيضاً للتوسع في الأسواق العالمية وذلك لضمان المحافظة على توازن المحفظة التأمينية للشركة والتقليل من مخاطر التركيز.

تحسين القدرات التشغيلية:

تتطلع الشركة إلى تحسين القدرات الفنية والتشغيلية والتي تشمل على إدارة المخاطر والبنية التكنولوجية وتنمية رأس المال البشري وذلك للمحافظة على وتيرة النمو وتنفيذ استراتيجية الشركة.

وفيما يلي الاستخدامات المقترحة لمتحصلات الطرح:

النسبة من إجمالي متحصلات الطرح (%)	القيمة (ريال سعودي)	
٢%	٨,٧٠٠,٠٠٠	مصاريف الطرح المقدرة
٦%	٢٦,٧٣٠,٠٠٠	زيادة الوديعة النظامية
٩٢%	٣٩٢,٢٥٠,٠٠٠	الاستثمار المالي
١٠٠%	٤٢٧,٦٨٠,٠٠٠	إجمالي متحصلات الطرح

١-٢-٤ استخدام صافي متحصلات الطرح لزيادة الوديعة النظامية

وفقاً للائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركة التأمين التعاوني الصادرة عن هيئة التأمين، فإنه يجب أن تكون نسبة الوديعة النظامية عشرة بالمائة ١٠٪ من رأس المال المدفوع، ولهيئة التأمين أن ترفع هذه النسبة بحد أقصى إلى ١٥٪ وفقاً للمخاطر التي تواجهها الشركة، ويبلغ رصيد الوديعة النظامية الحالي للشركة ٨٩,١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، أي مايساوي ١٠٪ من رأس مال الشركة. وعليه سوف تقوم الشركة بتخصيص ٢٦,٧٣٠,٠٠٠ ريال سعودي من صافي متحصلات الطرح كوديعة نظامية ليصبح إجمالي الوديعة النظامية بعد زيادة رأس المال ١١٥,٨٣٠,٠٠٠ ريال سعودي أي ما يساوي ١٠٪ من رأس مال الشركة بعد زيادته.

٢-٢-٤ استخدام صافي متحصلات الطرح في الاستثمار المالي

البيان	النسبة (%)	القيمة (ريال سعودي)
الدخل الثابت وسوق المال والسندات/الصكوك	٤٥٪-١٠٪	١٧٦,٥١٢,٥٠٠ - ٣٩٢,٢٥٠,٠٠٠
الأسهم المدرجة	٣٥٪-٠٪	١٣٧,٢٨٧,٥٠٠ -
الاستثمارات البديلة	٢٥٪-٠٪	٩٨,٠٦٢,٥٠٠ -
إجمالي الاستثمار المالي	١٠٠٪	٣٩٢,٢٥٠,٠٠٠

٣-٤ الجدول الزمني لصرف المبالغ المخصصة من صافي متحصلات الطرح

يوضح الجدول التالي الجدول الزمني المتوقع لصرف المبالغ المخصصة من صافي متحصلات الطرح:

النشاط	٢٠٢٤م (ريال سعودي)	
	الربع الثالث	الربع الرابع
الاستثمار المالي	-	٣٩٢,٢٥٠,٠٠٠
زيادة الوديعة النظامية	-	٢٦,٧٣٠,٠٠٠
الإجمالي	-	٤١٨,٩٨٠,٠٠٠

إفادة الخبراء - ٥

تم الحصول على موافقة خطية من المستشار المالي ومدير الاكتتاب والمستشار القانوني ومراجع الحسابات المستقل الواردة أسماؤهم في الصفحات (د) و(هـ) لإدراج أسمائهم وشعاراتهم وإفاداتهم (حسب الاقتضاء) بالشكل والمضمون الواردين في هذه النشرة، ولم يقم أي منهم بسحب موافقته حتى تاريخ هذه النشرة. كما أن جميع هذه الجهات والعاملين فيها من ضمن فريق العمل القائم على تقديم خدمات للشركة أو أقاربهم لا يملكون أي أسهم في الشركة وليس لأي منهم مصلحة مهما كان نوعها في الشركة كما في تاريخ هذه النشرة بما قد يؤثر على استقلاليتهم.

٦- الإقرارات

يقر أعضاء مجلس الإدارة حتى تاريخ هذه النشرة بما يلي:

- لم يكن هناك أي انقطاع في أعمال المُصدر يمكن أن يؤثر أو يكون قد أثر تأثيراً ملحوظاً في الوضع المالي خلال الاثني عشر (١٢) شهراً الأخيرة.
- لم تمنح أي عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو أي عوض غير نقدي من قبل المُصدر خلال السنة السابقة مباشرة لتاريخ طلب التسجيل وطرح الأسهم فيما يتعلق بإصدار أو طرح أي أسهم.
- لم يكن هناك أي تغيير سلبي جوهري في الوضع المالي والتجاري للمُصدر خلال السنة السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وطرح الأسهم.
- بخلاف ما ورد في القسم ٨-١-٢ "المخاطر المتعلقة بالعقود والأعمال مع الأطراف ذات العلاقة" في الصفحة ٩ من هذه النشرة، ليس لأعضاء مجلس الإدارة أو لأي من أقربائهم أي أسهم أو مصلحة من أي نوع في المُصدر.
- أن أعضاء مجلس الإدارة لم يشهروا إفلاسهم ولم يخضعوا لإجراءات إفلاس في أي وقت من الأوقات.
- لم يكن أي من أعضاء مجلس إدارة المُصدر معينين في منصب إداري أو إشرافي في أي شركة أعلنت إفلاسها أو إعسارها في السنوات الخمس (٥) التي سبقت تاريخ هذه النشرة.

المعلومات القانونية -٧

يقر أعضاء مجلس الإدارة حتى تاريخ هذه النشرة بما يلي:

- الإصدار لا يخالف الأنظمة واللوائح ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية.
- لا يخلّ الإصدار بأي من العقود أو الاتفاقيات التي يكون المُصدر طرفاً فيها.
- تم الإفصاح عن جميع المعلومات القانونية الجوهرية المتعلقة بالمُصدر في نشرة الإصدار.
- بخلاف ما ورد في القسم ٢-١-٢٦ ("المخاطر المتعلقة بالمطالبات والمنازعات والدعاوى") في الصفحة ١٨ من هذه النشرة، المُصدر ليس خاضع لأيّ دعاوى أو إجراءات قانونية قد تؤثر بمفردها أو بمجملها جوهرياً في أعمال المُصدر أو في وضعه المالي.
- أعضاء مجلس إدارة المُصدر ليسوا خاضعين لأيّ دعاوى أو إجراءات قانونية قد تؤثر بمفردها أو بمجملها جوهرياً في أعمال المُصدر أو في وضعه المالي.

٨- ملخص اتفاقية الاكتتاب

تم إبرام اتفاقية الاكتتاب بين كل من الشركة والمستثمر المستهدف بتاريخ ١٢/٢٨/١٤٤٥ هـ (الموافق ٠٤/٠٧/٢٠٢٤ م) والتي قد تضمنت شروط خاصة للخطوات والإجراءات المتعلقة بزيادة رأس المال، بالإضافة إلى تعهدات وضمانات معينة مقدمة من قبل الشركة والمستثمر المستهدف. وبالتالي ستخضع زيادة رأس المال إلى الشروط المنصوص عليها في بنود اتفاقية الاكتتاب. وفيما يلي ملخص البنود والشروط الجوهرية بما فيها الشروط المسبقة والتعهدات الواردة في اتفاقية الاكتتاب.

٨-١ إصدار الأسهم الجديدة

٨-١-١ الإصدار والاكتتاب في الأسهم الجديدة

- أ. تلتزم الشركة - وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية الاكتتاب- بزيادة رأس المال وفق ما ورد في هذه النشرة، ويوافق المستثمر المستهدف بموجب اتفاقية الاكتتاب على الاكتتاب في الأسهم الجديدة (للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الصفحة (و) "ملخص الطرح" من هذه النشرة).
- ب. تتكفل الشركة بإيقاف العمل بحقوق الأولوية على الأسهم الجديدة من قبل أي شخص يتمتع بتلك الحقوق وذلك عند حلول تاريخ الإتمام (ويكون إتمام الصفقة خلال خمسة عشر (١٥) يوم عمل بعد استيفاء (أو حسب الاقتضاء، التنازل عن) الشروط المسبقة) أو قبله.
- ج. اتفق الطرفان على أن يقوم المستثمر المستهدف بسداد مبلغ اكتتاب قدره ١٦ ريالاً سعودياً لكل سهم جديد وذلك مقابل إصدار الأسهم الجديدة، بحيث يمثل إجمالي مبلغ الاكتتاب أربعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وستمائة وثمانون ألف (٤٢٧,٦٨٠,٠٠٠) ريال سعودي.

٨-٢ الشروط

٨-٢-١ شروط إتمام الصفقة

إتمام اتفاقية الاكتتاب وزيادة رأس المال مشروط باستيفاء (أو حسب الاقتضاء، التنازل عن) الشروط المسبقة التالية ("الشروط"). ويكون يوم العمل الأول الذي يتم فيه أو بحلوله استيفاء كل الشروط أو التنازل عنها كتابياً من قبل الطرف الآخر هو "التاريخ غير المشروط".

٨-٢-٢ الشروط المسبقة

يخضع إتمام الصفقة للشروط التالية:

٨-٢-٢-١ الشرط المشترك:

عدم قيام أي جهة حكومية بإصدار أو نشر أو سن أو إنفاذ أو تطبيق أي نظام أو أمر يترتب عليه احتمال عدم إتمام الصفقة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الاكتتاب.

٨-٢-٢-٢ شروط الشركة

- أ. الحصول على عدم ممانعة هيئة التأمين على زيادة رأس المال.
- ب. الحصول على إعفاء الهيئة من المتطلبات الواردة في المادة ٥٧ (ب) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
- ج. الحصول على موافقة الهيئة على طلب زيادة رأس المال.
- د. الحصول على موافقة تداول السعودية على إدراج الأسهم الجديدة.
- هـ. الحصول على أي تفويض أو موافقة داخلية تكون مطلوبة وفقاً لوثائقها التأسيسية، لتكون مخولة حسب الأصول لاتخاذ جميع الإجراءات والقيام بجميع الأمور اللازمة لإتمام الصفقة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الاكتتاب.
- و. موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة على إصدار الأسهم الجديدة وتخصيصها للمستثمر المستهدف.
- ز. حصول الشركة على خطابات الاستقالة الموقعة من قبل الأعضاء المستقلين بصفتهم أعضاء في مجلس الإدارة (وجميع لجان مجلس الإدارة التي يعملون فيها في الشركة، حسب الحال)، على أن تكون نافذة من تاريخ الإتمام.
- ح. حصول الشركة على الموافقات أو الإعفاءات من الأطراف الثالثة ذات الصلة (أو إشعارهم وتأكيد تسليمها لهم) بموجب الاتفاقيات الواردة في اتفاقية الاكتتاب.

٣-٢-٢-٨ شروط المستثمر المستهدف

حصول المستثمر المستهدف على الموافقات الداخلية ذات الصلة بحيث يكون مفوضاً حسب الأصول لاتخاذ جميع الإجراءات والقيام بجميع الأمور اللازمة لإتمام الصفقة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الاكتتاب،

وتسليم المستثمر المستهدف (أو التسبب بتسليمه) جميع الوثائق والمعلومات المطلوبة أو الضرورية فيما يتعلق بتعيين ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة يتم ترشيحهم من قبل المستثمر المستهدف إلى الشركة.

٣-٨ التزامات ما قبل إتمام الصفقة

تتعهد الشركة للمستثمر المستهدف (وكذلك تعمل على أن تضمن) على أساس أفضل الجهود الممكنة وإلى حد نطاق سيطرتها ومع مراعاة النظام المعمول به وبما يتوافق معه، من تاريخ اتفاقية الاكتتاب حتى تاريخ الإتمام، بما يلي:

أ. أن تتشاور بشكل معقول مع المستثمر المستهدف فيما يتعلق بأي مسألة تقع خارج سياق العمل المعتاد والتي قد يكون لها تأثير جوهري على أعمال الشركة أو فرعها، وتحديدًا يتعين عليها:

١. ممارسة أعمالها في سياق العمل المعتاد وفقًا للنظام المعمول به في جميع الجوانب الجوهرية وبذل الجهد المعقول للحفاظ على أعمالها وعلاقاتها التجارية.
٢. اتخاذ جميع الخطوات المعقولة تجاريًا للحفاظ على أعمالها وأصولها وحمايتها وعدم إزالة أي من أصولها المادية أو التصرف في أي من أصولها بطريقة أخرى، باستثناء ما يتم في سياق العمل المعتاد.
٣. تسوية كافة الديون المتكبدة في سياق العمل المعتاد ضمن فترات الائتمان المعمول بها.
٤. عدم إبرام أي صفقة مع أي طرف ذي صلة إلا على أسس تجارية بحتة وعادلة.
٥. تزويد المستثمر المستهدف فورًا بالتفاصيل المعقولة عن أي تغيير سلبي جوهري في أعمالها أو وضعها المالي أو أصولها، على ألا يتم مشاركة أي معلومات حساسة من الناحية التنافسية إلا من خلال فريق ملائم أو بموجب إجراءات وقائية ملائمة أخرى للحفاظ على السرية.

ب. أن تتمثل في كل الأوقات لالتزامات الإفصاح وأن تخطر المستثمر المستهدف بأي مسألة يتم الإعلان عنها من قبل الشركة في موقع تداول السعودية، وتقدم أي معلومات داعمة قد يطلبها الصندوق بشكل معقول فيما يتعلق بذلك.

ت. أن تبلغ المستثمر المستهدف بأي تصرف في أصولها وأصول فرعها الجوهرية ذات القيمة العالية في أقرب وقت ممكن عمليًا (وتُعرف كلمة "جوهرية" في هذه الفقرة فقط بالأصول التي قد تساوي تكلفتها أو منفعتها أو قيمتها ما لا يقل عن عشرة ملايين ريال سعودي (١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي)).

ث. ألا تقوم بأي من الآتي (ويشمل ذلك الموافقة على القيام بأي منها)، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المستثمر المستهدف (على ألا يتم حجب هذه الموافقة أو تأخيرها من دون سبب معقول):

١. إجراء أي تغيير على الاستخدامات المتفق عليها لمتحصلات الطرح،
٢. تغيير الطبيعة العامة لأعمالها أو نطاقها بأي طريقة جوهرية أو الدخول في أي مجالات أعمال جديدة جوهرية،
٣. إبرام أو إتمام أو إنهاء أي اتفاقية جوهرية،
٤. إنشاء أو تخصيص أو إصدار أو منح خيار الاكتتاب في أي رأس مال أو إصدار أي ورقة مالية قابلة للتحويل إلى أسهم،
٥. القيام بأي تعديلات على رأس مالها أو وثائقها التأسيسية (التي تتضمن نظامها الأساس) باستثناء ما يتعلق بتنفيذ الصفقة أو الامتثال لأحكام نظام الشركات،
٦. القيام بتغيير جوهري على أي طريقة محاسبية أو فترة مرجعية محاسبية أو سياسة محاسبية أو عملية مراجعة،
٧. إبرام أي قرض أو ترتيب تمويلي، باستثناء ما يتعلق بالمشاريع المذكورة في الفقرة (١) أعلاه، أو تعديل أي قرض قائم أو سداد مبكر لأي ترتيب تمويلي، بما يزيد على ٢٠٪ من إجمالي التسهيلات الحالية كما في تاريخ اتفاقية الاكتتاب،
٨. إعلان أو توزيع أو دفع أي أرباح أو أي شكل آخر من أشكال توزيع الأرباح (سواء نقدًا أو عينيًا) لأي فترة،
٩. القيام بأي إعادة هيكلة أو استحواذ أو دمج أو نقل ملكية أسهم أو صفقة أخرى مماثلة تؤثر في الملكية الحالية للشركة،
١٠. إبرام أي صفقة ليست على أسس تجارية بحتة،
١١. اتخاذ أو عدم اتخاذ أي إجراء مطلوب بشكل متعمد يكون من شأنه أن يشكل إخلالاً جوهرياً بأي عقد يعتبر جوهري لأعمال الشركة (ويشمل ذلك فرع الشركة)،

١٢. مباشرة أو تسوية أي إجراءات قانونية (باستثناء ما يتعلق بالإجراءات التي تتم في سياق العمل المعتاد، ومن ذلك ما يتعلق منها بمطالبات إعادة التأمين في السياق المعتاد): (١) التي من شأنها أن تؤدي إلى سداد أي مدفوعات من قبل الشركة (أو

فرعها) خارج سياق العمل المعتاد، أو (٢) في حال كانت قيمة المطالبة أعلى من مليون (١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، أو (٣) ضد أي طرف ذي علاقة،

١٣. اقتراح أو اعتماد أو تنفيذ أي إعادة شراء لأسهم أو إلغاء أسهم لأي سبب،

١٤. إجراء أي تغييرات جوهرية على شروط أتعاب مجلس إدارة الشركة، أو توظيف كبار التنفيذيين في الشركة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بصندوق تقاعدي، أو مدفوعات لأسهم يتم تسويتها على أساس حقوق ملكية، بخلاف ما يتم في سياق العمل المعتاد وبما يتماشى مع الممارسات السابقة،

١٥. إلغاء أو تنازل أو إعفاء أو تسوية أو نقل أي حقوق أو ديون أو مطالبات، ولا يجوز القيام بأي عمليات ضخ لرأس المال أو إعفاء ديون لأصحاب المصالح،

١٦. باستثناء ما يتم في سياق العمل المعتاد، شراء أصول أو بيعها أو نقل ملكيتها أو التصرف بها، سواء من خلال صفقة واحدة أو مجموعة من الصفقات المتصلة أيًا كانت طبيعتها (أو الموافقة على شرائها أو بيعها أو نقل ملكيتها أو التصرف بها)، تزيد بشكل مستقل على (١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي أو يزيد مجموعها على (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي،

١٧. اتخاذ أي إجراء لا يتوافق مع أحكام هذه الاتفاقية أو مع إجراءات إتمام الصفقة،

١٨. إجراء أي مدفوعات (بما في ذلك المدفوعات الضريبية) بخلاف المدفوعات الاعتيادية في سياق العمل المعتاد،

١٩. السماح أو التدبير لأي فعل أو إغفال (باستثناء في كل حالة ما قد يكون مطلوبًا فقط لتنفيذ اتفاقية الاكتتاب) من شأنه أن يشكل أو يؤدي إلى إخلال بأي ضمان أو أي بند آخر من اتفاقية الاكتتاب، أو

٢٠. تعديل أو القيام بأي اختيار فيما يتعلق بالضرائب، أو تقديم أي إقرار ضريبي معدّل، أو إبرام أي اتفاقية إقفال، أو تسوية أي مطالبة أو تقييم ضريبي، أو التنازل عن أي حق للمطالبة باسترداد الضرائب، أو الموافقة على أي تمديد أو تنازل عن فترة التقادم المطبقة على أي مطالبة أو تقييم ضريبي، أو اتخاذ أي إجراء آخر مماثل فيما يتعلق بتقديم أي إقرار ضريبي أو دفع أي ضريبة، وذلك في حال كان لذلك الاختيار أو الموافقة أو التغيير أو التعديل أو الاتفاق أو التسوية أو التنازل أو التصريح أو أي إجراء آخر يقضي إلى زيادة في الالتزامات الضريبية في أي فترة تنتهي بعد تاريخ الإتمام أو يكون له تأثير سلبي على المستثمر المستهدف أو الشركة (بما في ذلك فرع الشركة).

لا يقيّد أو يمنع ما ورد أعلاه الشركة من القيام بأي مما يلي:

١. إجراء مناقشات تتعلق بأي من الصفقات المسموح بها وإتمام تلك الصفقات المسموح بها،
٢. اتخاذ أي إجراء تم الإعلان عنه، أو تم إبلاغ المستثمر المستهدف به تحديداً، قبل تاريخ اتفاقية الاكتتاب،
٣. أو القيام بأي مسألة تنص عليها اتفاقية الاكتتاب.

٤-٨ ضمانات الشركة

قدمت الشركة عدة ضمانات للمستثمر المستهدف فيما يتعلق بالأهلية والصلاحيات وملكية الأسهم والشركات التابعة والفروع ووثائقها التأسيسية، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - ضمان صلاحياتها لإبرام اتفاقية الاكتتاب وحصولها على جميع الموافقات اللازمة لذلك، إضافة إلى التزامها بالأنظمة المنطبقة واتفاقياتها القائمة، وعدم وجود أي شركات تابعة للشركة، وعدم منح أي حقوق فيما يتعلق بإصدار أسهم أو أدوات دين لأي أطراف ثالثة. كما قدمت الشركة عدة ضمانات تتعلق بالتزامها بجميع متطلبات الإفصاح المنطبقة على الشركات المدرجة في السوق المالية، وضمنات تتعلق بصحة قوائمها المالية، والتراخيص، والنزاعات والتقاضى، وعدم وجود أي أصول أو مطلوبات أو ضمانات للشركة غير مسجلة أو مطلوبات محتملة، بخلاف ما هو مبين في القوائم المالية أو في ملاحظاتها.

٥-٨ إتمام الصفقة

١-٥-٨ التوقيت

يكون إتمام الصفقة خلال خمسة عشر (١٥) يوم عمل بعد استيفاء (أو حسب الاقتضاء، التنازل عن) الشروط المسبقة ("تاريخ الإتمام"). وتشمل التزامات الشركة عند إتمام الصفقة تسليم (أو التسبب بتسليم) قرار مصدق من مجلس إدارة الشركة بالموافقة على زيادة رأس المال، وانعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال وموافقتها على زيادة رأس المال (وأي قرارات أخرى لازمة لتنفيذ التزامات الشركة بموجب اتفاقية الاكتتاب).

وعند إتمام الصفقة، أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك، تلتزم الشركة بتسليم المستثمر المستهدف خطابات الاستقالة من كل عضو مستقيل من مجلس الإدارة على أن تكون سارية من تاريخ الإتمام، وأن تبذل الجهد المعقول لضمان تعيين عضو في اللجنة التنفيذية للشركة يتم ترشيحه من قبل المستثمر المستهدف، وفقاً للنظام الأساس للشركة ولوائح الهيئة المعمول بها، كما تلتزم الشركة بنشر نتائج الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال، وتقديم جميع القرارات والتعديلات على النظام الأساس للشركة إلى الجهات المختصة وإصدار سجل تجاري محدث يعكس زيادة رأس المال، إضافة إلى ضمان إدراج الأسهم الجديدة وإتاحتها للتداول.

ويلتزم المستثمر المستهدف (بالإضافة إلى أي التزامات محددة في موضع آخر من اتفاقية الاكتتاب) بسداد مبلغ الاكتتاب بالكامل.

٦-٨ الإنهاء

١. يجوز للمستثمر المستهدف إنهاء اتفاقية الاكتتاب بأثر فوري وذلك بموجب إخطار كتابي يُقدم إلى الشركة في أي وقت قبل إتمام الصفقة، وذلك في حال أخلت الشركة بشكل جوهري بالتزاماتها بموجب اتفاقية الاكتتاب، بما في ذلك صحة ودقة ضماناتها من جميع الجوانب الجوهرية ولا يمكن معالجة هذا الإخلال قبل تاريخ الإتمام، أو في حال أفصحت عن أي مسألة لها تأثير سلبي على الصفقة (أو كان من الملزم الإفصاح عنها وفقاً لالتزامات الإفصاح) قبل تاريخ الإتمام، أو وقوع أي حدث سلبي جوهري.
٢. يجوز للشركة إنهاء اتفاقية الاكتتاب بأثر فوري وذلك بموجب إخطار كتابي يُقدم إلى المستثمر المستهدف في أي وقت قبل الإتمام، وذلك في حال أخل المستثمر المستهدف بشكل جوهري بالتزاماته بموجب اتفاقية الاكتتاب، بما في ذلك صحة ودقة ضماناته من جميع الجوانب الجوهرية ولا يمكن معالجة هذا الإخلال قبل تاريخ الإتمام، أو في حال عدم استيفاء المستثمر المستهدف للشروط الواردة في اتفاقية الاكتتاب.
٣. تصبح جميع حقوق والتزامات الطرفين غير سارية فوراً عند إنهاء اتفاقية الاكتتاب، باستثناء الحقوق والالتزامات المستحقة لطرف في تاريخ الإنهاء أو حقوقه والتزاماته الناشئة نتيجة الإنهاء، والبنود التي يستمر سريانها بعد إنهاء اتفاقية الاكتتاب وفق ما ورد فيها، أو التي تقتضي طبيعتها أو سياقها بقاء سريانها بعد إنهاء اتفاقية الاكتتاب، وأي نص من أحكام اتفاقية الاكتتاب يكون لازماً لتفسيرها أو تنفيذها بعد إنهاء اتفاقية الاكتتاب (لأي سبب من الأسباب). على أن إنهاء اتفاقية الاكتتاب (لأي سبب) لن يؤثر في الحقوق والالتزامات الواجبة على كل طرف قبل الإنهاء.

٩- الإعفاءات

تقدمت الشركة إلى هيئة السوق المالية في تاريخ ١٤٤٥/٠٥/٠٧ هـ (الموافق ٢٠٢٣/١١/٢١ م) بطلب إعفائها من المتطلبات الواردة في المادة ٥٧ (ب) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، والتي تنص على أنه "يجب أن لا يتجاوز إجمالي الزيادة في رأس المال مع وقف العمل بحق الأولوية نسبة ١٥٪ من رأس مال المصدر لكل عملية إصدار وأن يقتصر طرح أسهم زيادة رأس المال مع وقف العمل بحق الأولوية على المستثمرين من فئة العملاء المؤهلين والعملاء المؤسسيين"، وقد حصلت الشركة على الإعفاء من الهيئة بتاريخ ١٤٤٥/٠٨/٠٥ هـ (الموافق ٢٠٢٤/٠٢/١٥ م)، لزيادة رأس المال الشركة بنسبة ٣٠٪ كحد أقصى، مع الإشارة إلى كون الإعفاء نافذ لمرة واحدة فقط ومشروط بالتزام المستثمر المستهدف بعدم التصرف في الأسهم الجديدة الناتجة عن زيادة رأس المال لمدة لا تقل عن سنتين (٢) من تاريخ إدراجها.

١٠- المعلومات المتعلقة بالأسهم وأحكام الطرح وشروطه

قدمت الشركة طلب لهيئة السوق المالية لتسجيل وطرح الأسهم الجديدة وإلى شركة تداول السعودية لإدراج الأسهم الجديدة وتم الوفاء بكافة المتطلبات بموجب قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقواعد الإدراج.

١-١٠ الطرح

سيتم إصدار وطرح ستة وعشرون مليوناً وسبعمائة وثلاثون ألف (٢٦,٧٣٠,٠٠٠) سهم عادي جديد من رأس مال الشركة مع وقف العمل بحق الأولوية للمساهمين، بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالاً سعودية للسهم الواحد، وبسعر طرح يبلغ ستة عشر (١٦) ريالاً سعودياً للسهم الواحد وبقيمة طرح إجمالية تبلغ أربعمائة وسبعة وعشرون مليون وستمائة وثمانون ألف (٤٢٧,٦٨٠,٠٠٠) ريال سعودي.

٢-١٠ طريقة الاكتتاب

سيتم الاكتتاب بكامل الأسهم الجديدة من قبل المستثمر المستهدف خلال ثلاثة (٣) أيام عمل وتبدأ ثاني (٢) يوم عمل بعد تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.

٣-١٠ فترة الطرح وشروطه

تكون فترة الطرح لمدة ثلاثة (٣) أيام عمل تبدأ ثاني (٢) يوم عمل من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال، ولا يوجد شروط للطرح.

٤-١٠ تعليق أو إلغاء الطرح

لهيئة السوق المالية في أي وقت أن تصدر قراراً بتعليق الطرح إذا رأت أن الطرح يمكن أن ينتج عنه إخلال بنظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية أو قواعد السوق. كما أنه من الممكن أن يتم إلغاء الطرح في حال عدم موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال على أي من تفاصيل الطرح.

٥-١٠ القرارات والموافقات التي ستطرح الأسهم بموجبها

أوصى مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٤٤٥/١٢/٢٨ هـ (الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٠٤ م) بزيادة رأس مال الشركة بنسبة ٣٠٪ من خلال إصدار وطرح ستة وعشرين مليوناً وسبعمائة وثلاثين ألف (٢٦,٧٣٠,٠٠٠) سهم عادي جديد مع وقف العمل بحق الأولوية.

وافقت هيئة التأمين على طلب زيادة رأس المال بنسبة ٣٠٪ من خلال إصدار وطرح ستة وعشرين مليوناً وسبعمائة وثلاثين ألف (٢٦,٧٣٠,٠٠٠) سهم عادي جديد مع وقف العمل بحق الأولوية بتاريخ ١٤٤٦/٠١/١٠ هـ (الموافق ٢٠٢٤/٠٧/١٦ م).

وافقت شركة تداول السعودية على طلب إدراج الأسهم الجديدة بتاريخ ١٤٤٦/٠٥/٠٣ هـ (الموافق ٢٠٢٤/١١/٠٥ م)، كما تمت الموافقة على نشر نشرة الإصدار هذه وكافة المستندات المؤيدة التي طلبتها الهيئة وذلك بتاريخ إعلانها في موقع الهيئة يوم ١٤٤٦/٠٥/٢٣ هـ (الموافق ٢٠٢٤/١١/٢٥ م).

وافقت الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال بتاريخ (٥٠) هـ (الموافق (٥٠ م) على زيادة رأس مال الشركة بنسبة ٣٠٪ من خلال إصدار وطرح ستة وعشرين مليوناً وسبعمائة وثلاثين ألف (٢٦,٧٣٠,٠٠٠) سهم عادي جديد مع وقف العمل بحق الأولوية.

٦-١٠ ترتيبات قائمة لمنع التصرف في أسهم معينة

لا يوجد أي ترتيبات قائمة لمنع التصرف في أي أسهم.

١١- التعهدات الخاصة بالاككتاب

١١-١ طلب وتعهدات الاككتاب

بموجب اتفاقية الاككتاب، تلتزم الشركة بإصدار الأسهم الجديدة فور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة برأس المال، ويتلزم المستثمر المستهدف بدفع كامل قيمة الأسهم الجديدة والبالغ أربعمئة وسبعة وعشرون مليوناً وستمئة وثمانون ألف (٤٣٧,٦٨٠,٠٠٠) ريال سعودي خلال فترة الاككتاب.

١١-٢ عملية التخصيص

سيتم تخصيص كامل الأسهم الجديدة للمستثمر المستهدف خلال فترة الاككتاب بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس المال، وذلك وفقاً للمادة ١٢٩ من نظام الشركات.

١١-٣ السوق المالية السعودية

تم تأسيس نظام تداول في عام ٢٠٠١م كنظام بديل لنظام معلومات الأوراق المالية الإلكتروني، وبدأ تداول الأسهم الإلكتروني في المملكة في عام ١٩٩٠م. تتم عملية التداول كل يوم عمل من أيام الأسبوع من يوم الأحد حتى يوم الخميس على فترة واحدة من الساعة العاشرة (١٠) صباحاً وحتى الساعة الثالثة (٣) مساءً ويتم خلالها تنفيذ الأوامر. أما خارج هذه الأوقات فسيسمح بإدخال الأوامر وتعديلها وإلغائها من الساعة التاسعة والنصف (٩:٣٠) صباحاً وحتى الساعة العاشرة (١٠) صباحاً.

ويتم تنفيذ الصفقات من خلال مطابقة آلية للأوامر وفقاً للسعر. وبشكل عام تنفذ أوامر السوق أولاً وهي الأوامر المشتتة على أفضل الأسعار، وتليها الأوامر المحددة السعر، وفي حال إدخال عدة أوامر بنفس الوقت فإنه يتم تنفيذها وفقاً لتوقيت الإدخال.

يقوم نظام تداول بتوزيع نطاق شامل من المعلومات من خلال قنوات مختلفة أبرزها موقع تداول على الإنترنت، ويتم توفير بيانات السوق بشكل فوري لمزودي المعلومات المعروفين مثل "رويترز". ويتم تسوية الصفقات آلياً خلال يومي عمل حسب (T+٢).

وينبغي على الشركة الإفصاح عن جميع القرارات والمعلومات المهمة بالنسبة للمستثمر المستهدف عبر نظام "تداول". ويتولى نظام تداول مسؤولية مراقبة السوق، بهدف ضمان عدالة التداول وكفاءة عمليات السوق.

١١-٤ تداول أسهم الشركة في سوق الأسهم السعودية

تم تقديم طلب لدى الهيئة لتسجيل وطرح الأسهم الجديدة في سوق الأسهم السعودية وطلب لدى تداول السعودية لإدراجها وتمت الموافقة على نشرة الإصدار هذه بتاريخ ١٤٤٦/٠٥/٢٣ هـ (الموافق ٢٠٢٤/١١/٢٥م) وتم الوفاء بالمتطلبات كافة.

ومن المتوقع اعتماد التسجيل وبدء التداول في الأسهم الجديدة في سوق الأسهم السعودية بعد إيداعها في محفظة المستثمر المستهدف، وسوف يعلن عن ذلك في حينه في موقع تداول الإلكتروني. وتعتبر التواريخ المذكورة في هذه النشرة مبدئية ويمكن تغييرها بموافقة هيئة السوق المالية.

وبالرغم من أن الأسهم القائمة مسجلة في سوق الأسهم السعودية وأن الشركة مدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية، إلا أنه لا يمكن التداول في الأسهم الجديدة إلا بعد إيداعها في محفظة المستثمر المستهدف وانقضاء فترة الحظر.

١٢- التغير في سعر السهم

لن يتم تعديل سعر سهم الشركة المدرج في سوق الأسهم السعودية نتيجة زيادة رأس المال وزيادة عدد الأسهم المصدرة.

١٣- المستندات المتاحة للمعاينة

ستكون المستندات التالية متاحة للمعاينة في المقر الرئيسي للشركة الذي يقع في مدينة الرياض، حي الوادي، الدائري الشمالي غرب مخرج ٧ المبنى رقم ٤١٣٠، ص.ب. ٣٠٠٢٥٩، المملكة العربية السعودية، وذلك خلال ساعات العمل الرسمية بين الساعة الثامنة (٨) صباحاً حتى الساعة الرابعة (٤) مساءً قبل أربعة عشر (١٤) يوماً من موعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال، وستبقى هذه المستندات متاحة للمعاينة حتى نهاية الطرح:

وثائق الشركة

- شهادة السجل التجاري.
- عقد التأسيس للشركة.
- النظام الأساسي للشركة والتعديلات التي طرأت عليه.

طرح الأسهم

- عدم ممانعة هيئة التأمين على زيادة رأس المال.
- إعلان موافقة الهيئة على طرح الأسهم الجديدة.
- موافقة شركة تداول السعودية (تداول) على إدراج الأسهم الجديدة.
- توصية مجلس الإدارة على زيادة رأس المال.

التقارير والخطابات والمستندات

- موافقة خطية من قبل المستشار المالي ومدير الاكتتاب (شركة الراجحي المالية) على إدراج اسمه وشعاره وإفادته ضمن نشرة الإصدار هذه.
- موافقة خطية من قبل المستشار القانوني (شركة بيكر مكنزي للمحاماة) على إدراج اسمه وشعاره وإفادته ضمن نشرة الإصدار هذه.
- موافقة خطية من قبل مراجع الحسابات المستقل شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مهنية مساهمة مقفلة على إدراج اسمه وشعاره وإفادته ضمن نشرة الإصدار هذه كمراجع الحسابات المستقل للشركة للقوائم المالية المراجعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والقوائم المالية المراجعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م، والقوائم المالية الأولية المختصرة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م.
- موافقة خطية من قبل مراجع الحسابات المستقل شركة حلول كرو للاستشارات المهنية عضو في كرو العالمية على إدراج اسمه وشعاره وإفادته ضمن نشرة الإصدار هذه كمراجع الحسابات المستقل للشركة للقوائم المالية المراجعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، والقوائم المالية الأولية المختصرة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م.
- موافقة خطية من قبل مراجع الحسابات المستقل شركة الدكتور محمد العمري وشركاه -محاسبون قانونيون على إدراج اسمه وشعاره وإفادته ضمن نشرة الإصدار هذه كمراجع الحسابات المستقل للشركة للقوائم المالية المراجعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المراجعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م.



إعادة
Saudi Re

www.saudi-re.com